

THE SCIENTIFIC INSTITUTE FOR ADVANCED TRAINING AND STUDIES

JOURNAL OF HUMAN DEVELOPMENT AND EDUCATION FOR SPECIALIZED RESEARCH (JHDESR)

VOL, 3 NO, 1. 2017

Director:

DR .Ashraf Mohammed Zaidan,

e-ISSN 2462-1730

Contact us

Journal of Human Development and Education for Specialized Research **(JHDESR)**

DR .Ashraf Mohammed Zaidan,

Director of the Journal of Human Development and Education

Email: jhdesr@siats.co.uk **Phone:** 001111333180

http://www.siats.co.uk/jhdesr/



SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 3، المجلد 1 ، 2017م.

e-ISSN 2462-1730

2017

مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، هي مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات. تهدف هذه المجلة إلى نشر الدراسات الجادة المبنية على الأبحاث النظرية والميدانية، كما تهدف إلى تعزيز الدراسات متعددة التخصصات في مجال التنمية البشرية والإدارة والتعليم للبحوث المتخصصة وتصبح مجلة رائدة في التنمية البشرية والتعليم في العالم. تهدف المجلة كذلك إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجالات التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية مثل إدارة المواد البشرية، إدارة الأعمال، علوم الإتصال، دراسات التنمية، العلوم الإقتصادية، علوم التربية، التاريخ، العلاقات الصناعية، علوم الإعلام، علم النفس، علم الإجتماع، الإدارة العامة، الدراسات الدينية وغيرها.



SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 3، نيسان 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

THE PROSPECTS OF THE SPECIAL ALLOCATION ACCOUNTS BETWEEN THE EFFICIENCY AND THE LIMITED MANAGEMENT OF PUBLIC PROJECTS WITHIN THE MODERN STRUCTURE OF PUBLIC FINANCE – THE CASE STUDY OF ALGERIA

آفاق حسابات التخصيص الخاص بين الفاعلية والمحدودية في تسيير المشاريع العمومية ضمن نظام هيكل المالية العمومية الحديثة

دراسة حالة الجزائــــــــــر

لحول كمال

جامعة أنقرة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاقتصاد

تركيـــــــــــــا

Kamel1667@hotmail.fr

2017م



ARTICLE INFO
Article history:
Received 18/12/2016
Received in revised form 20/3/2017
Accepted 1/3/2017
Available online 15/3/2017

Abstract:

Nowadays, the economics of developed countries are facing financial and economic challenges, notably the balance of sheet deficit, and the increasing volume of debt, that require deliberate strategies to correct the conditions of the public financial management without unbalancing the fragile macro-economic indicators. However, this research work attempts to study the possibility of replacing the private allocation accounts instead of public balance that continued along the extension of economic thought in various doctrines and schools, taken Algeria as a case study.

Key words: Modern public finances, special allocation account, public projects, public investment budget, public investment in Algeria.

الملخص:

تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في الوقت الراهن تحديات اقتصادية ومالية صعبة أبرزها عجز الميزانية العامة، وتزايد حجم الدين العام وهو ما يتطلب استراتيجيات مدروسة لتصحيح أوضاع تسيير المالية العمومية دون الإخلال بمؤشرات الاقتصاد الكلي الهشة.

ومن خلال هذا البحث سنحاول معرفة مدى إمكانية إحلال وجعل حسابات التخصيص الخاص النمط الجديد لتسيير ميزانية الاستثمار العمومي بدل الموازنة العمومية التي استمرت على طول امتداد الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه، كوسيلة لزيادة فعالية الانفاق الحكومي على الاستثمارات العمومية وكذا تعبئة الموارد المالية للدولة.

الكلمات المفتاحية: المالية العمومية الحديثة، حسابات التخصيص الخاص، المشاريع العمومية، ميزانية الاستثمار العمومي، الاستثمار العمومي في الجزائر.



مقدمة:

مع تطور وتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت المشاريع العمومية تحظى بأهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة خاصة في المجالات والقطاعات التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها كتوفير الهياكل والبنى القاعدية من جسور وطرقات وسدود...الخ، بالإضافة إلى كثافة حجم رأسمال الاستثماري في هذا النوع من المشاريع وطول مدة استرجاعه، وهو ما يجعل هذا النوع من المشاريع يقع على عاتق القطاع العمومي خاصة في الدول النامية والفقيرة منها، وهذا ما يشكل مسألة اقتصادية هامة لها، تتطلب التخطيط المحكم والعقلانية والرشادة في اتخاذ قرارات الاستثمار العمومي، فاختيار المشاريع العمومية يعتبر مشكلة معقدة نوعا لكونه يجمع بين النظريتين الجزئية والكلية، فالنظرية الجزئية تعتمد على الربحية المالية للمشروع، بينما النظرية الكلية تعتمد على الربحية القومية (الوطنية) للمشروع تحت مبدأ تحقيق المنفعة العامة، بينما تنفيذها يعتمد على طريقة وكفاءة الإدارة المعنية، وتعد حسابات التخصيص الخاص أحد الحسابات الخاصة بالخزينة من بين العناصر التي يقوم عليها النظام الموازنات للدول الحديثة، ظهرت لأول مرة في فرنسا كاستثناء لمبدأ شمولية وسنوية الميزانية نظرا لطبيعة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها إلا أن العمل بها حاليا محدود إذ يقتصر على بعض المشاريع التي لها بعد إقليمي ووطني نظرا لعدة انتقادات موجهة لها، وتختلف هذه الحسابات عن الميزانيات العامة في نقاط جوهرية أهمها قاعدة التخصيص وعدم التخصيص للموارد المالية.

ومن خلال هذا البحث سوف نحاول إعطاء لمحة شاملة ومختصرة عن مختلف جوانب المالية العمومية الحديثة، والطرق الحديثة لتسيير وتنفيذ المشاريع العمومية عن طريق حسابات التخصيص الخاص، والتي أصبحت في بعض الدول تنافس من حيث حجم الأموال المرصودة لها الميزانيات العامة بحد ذاتها، بل وتتفوق عليها في بعض الأحيان، وهو ما جعلنا نتساءل عن واقع ومستقبل الميزانية العامة في الفكر المالي الحديث ومدى إمكانية إصلاح وتطوير نمط حسابات التخصيص الخاص كأداة لتنفيذ المشاريع العمومية بدل ميزانية الاستثمار العمومي، كما سنحاول من خلال هذا البحث دراسة حالة الجزائر كأحد الدول النامية التي قامت في العشريتين الأخيرتين بطرح سلسلة ضخمة من المشاريع والبرامج التنموية العمومية بمئات الملايين من الدولارات في شكل حسابات التخصيص الخاص لضمان أكثر فعالية ومرونة في التنفيذ لذلك فإن التساؤل الرئيسي في هذه الورقة البحثية يتمثل في ما يلي:

ما مدى فعالية حسابات التخصيص الخاص في تسيير المشاريع العمومية؟، وهل يمكن إحلال نمط حسابات التخصيص الخاص بدل الموازنة العمومية بصفة كلية في مجال الانفاق العمومي الاستثماري في ظل تزايد العجز الموازنات للدول؟.

وانطلاقا من طبيعة وأهداف البحث قمنا بتقسيم البحث كما يلي:

I- المجالات والجوانب الكبرى للمالية العمومية الحديثة



II– حسابات التخصيص الخاص كأداة لتمويل وتنفيذ المشاريع العمومية في الفكر المالي الحديث

III – تقييم حسابات التخصيص الخاص، ودراسة مدى إمكانية إحلالها بدل ميزانية الاستثمار العمومي

IV– تقييم التجربة الجزائرية في مجال تسيير عمليات الاستثمار العمومي بين الميزانية العمومية وحسابات التخصيص الخاص.

I– المجالات والجوانب الكبرى للمالية العمومية الحديثة:

تعرف المالية العمومية في المفهوم التقليدي بأنها: "دراسة كل ما يتعلق بإيرادات الدولة ونفقاتها ومختلف هيئات ومؤسساتها العمومية وجماعاتها المحلية وعليه لا يمكن أن نتصور مالية عمومية إلا في إطار منظم([1])"، وقد تطورت مجالات المالية العمومية بتطور المجتمعات وزيادة وظائف ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن قضية دور الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبر من أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه، فقد اهتم الفكر **الاقتصادي الكلاسيكي** بدراسة اقتصاديات القطاع الخاص دون أن يولي اهتماما للقطاع العام، فدور الدولة كان جد محدود ينحصر في المهام والأنشطة التقليدية([2])، كالأمن والدفاع مثلا، والتي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، ولعل أفضل ما يبين وجهة نظر الفكر الكلاسيكي عبارة أحد رواد المدرسة الكلاسيكية ساي: "**إن أفضل النفقات أقلها حجما**([3])"، وعقب أزمة الكساد العالمي الكبير سنة 1929 وفشل النظرية الكلاسيكية في معالجة الأزمة، ظهرت أفكار **النظرية الكينيزية،** والتي تعطي دورا مهما لتدخل الدولة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإنفاق الحكومي على الإعانات والمشاريع العمومية، وعليه بدأ الاهتمام بالموازنة العامة كجزء فعال في سياسة الاستقرار([4])، فنفقات الدولة في الفكر الكينزي تستعمل كأداة رئيسية في السياسة المالية فزيادتها على شكل استهلاك واستثمارات عمومية من جهة وتقليص حجم الضرائب من جهة أخرى يساهم في تقريب الاقتصاد من حالة التشغيل التام([5])، وازداد تدخل ودور الدولة في الاقتصاد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن

([1]) جمال يرقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 04.

([2]) لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية، دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص أ.

([3]) حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 289.

([4]) ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، تعريب ومراجعة محمد حميدي السباخي، كامل سلمان العاني، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 445.

([5]) DaniaL Labarounne, Macroéconomie -les fonction économiques, édition seuil paris 1999 page 29.



الماضي واجه الفكر الكينزي واسعة انتقادات بعد فشله في معالجة مشكلة زيادة التضخم الركودي التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما فتح المجال لظهور تيارات ليبرالية جديدة كتيار **المدرسة النقدية ورائدها ميلتون فريدمان**، والتي دعت إلى تقليص دور الدور في الحياة الاقتصادية([6])، ليستمر الجدل حول دور الدور في الاقتصاد باتجاه معاكس مع **أزمة الرهن العقاري 2008** التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل تدخل الحكومة الأمريكية بخطة انقاذ مالي للحد من الأزمة، وبناءا على ما سبق يمكن القول أن المفهوم الحديث للمالية العمومية: "هي ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استخدام موارد الدولة المالية ونفقاتها وميزانيتها لتحقيق أهداف السياسة المالية([7])".

وعلى الرغم من اختلاف وتباين الأنظمة والتوجهات الاقتصادية لمختلف الدول إلا أن تطور دور الدولة وتعدد مهامها و أنشطتها عبر مختلف أقاليمها ساهم في رسم صورة واضحة وشاملة عن مختلف جوانب ومجالات تسيير المالية العمومية الحديثة نوجزها فيما يلي:

1- **مالية الدولة (الموازنة العمومية و حسابات الخزينة بكل أنوعاها):** تعتبر الميزانية العامة المرآة العاكسة للمالية الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تعددت تعاريف الميزانية العامة نذكر منها: "هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة، وهي بذلك تتضمن حساب النفقات العامة والإيرادات العامة، كما أنها بيان يرخص ويناقش مسبقا ويطرح في قانون المالية، وتعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية([8])" ،فالميزانية العامة للدولة تستخدم كأداة لرسم السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، بحيث يتم استخدام عناصرها كالإنفاق الحكومي والضرائب لمعالجة كل من الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية، ففي حالة الانكماش الاقتصادي والتي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي ومرور الاقتصاد بحالة تباطؤ عند مستوى التشغيل الكامل تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية([9]) من خلال زيادة مستوى الانفاق الكلي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا بهدف زيادة تحفيز الطلب الكلي بالقدر الكافي لسد الفجوة الانكماشية، فالانكماش عكس التضخم يحدث

([6]) عيدوني حليمة، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي، حالة الجزائر دراسة قياسية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001- 2002، ص04.

([7]) جمال يرقي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

([8]) Mauris Basle, Le Budget L'état, 6eme édition la découverte , Paris, 2000, P 03.

([9]) الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص 189.



عند انخفاض المستوى العام للأسعار وهو ناذر الحدوث، أما في حالة التضخم الاقتصادي والمتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي هو عكس الانكماش([10])، تتبع الحكومة سياسة مالية انكماشية بهدف تخفيض مستوى الطلب الكلي وذلك عن طريق تخفيض مستوى الانفاق الحكومي والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي كبح الأسعار أو عن طريق رفع مستوى الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح وبالتالي انخفاض الطلب الكلي (الاستهلاك) والذي بدوره يؤدي بالأسعار إلى الانخفاض أو عن طريق المزج بين كل من الانفاق الحكومي والضرائب([11])، فالدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي([12])، كما يمكن للحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحقيق أغراض معينة عن طريق التأثير في سلوك وقرارات الأفراد والمؤسسات والشركات بطريقة غير مباشرة فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الضرائب والرسوم لتحقيق الأغراض التالية:

– رفع معدلات الضرائب والرسوم عن بعض المنتجات كالخمور والسجائر بهدف رفع سعرها وبالتالي تقليل استهلاكها.

– توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية نحو المناطق النائية عن طريق منح اعفاءات وامتيازات جبائيه للمستثمرين في المناطق الواجب ترقيتها ومثال ذلك منح الحكومة الجزائرية لإعفاءات وامتيازات جبائيه للمستثمرين في الجنوب الجزائري.

– استعمال الضريبة كوسيلة ضغط ومساومة على بعض الدول من خلال فرض ضرائب مرتفعة على منتجاتها، كما يمكن أن تستعمل الضريبة في هذه الحالة على بعض السلع المستوردة دون تمييز المصدر بهدف حماية الصناعات المحلية.

أما بالنسبة لبعض الدول النامية والمتخلفة والتي تفتقر لمبادئ الحوكمة والديمقراطية فغالبا ما يتم استغلال عناصر المالية العامة كالإنفاق الحكومي لتحقيق مكاسب حزبية أو شخصية للسلطة الحاكمة بعيدا عن القرارات الاقتصادية المدروسة كزيادة الانفاق الحكومي قبيل موعد الانتخابات سواء من خلال المشاريع الظرفية لكسب

([10]) بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، الإقتصاد، الطبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان المملكة الهاشمية الأردنية، 2001، ص 607 و608.

([11]) اريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010- 2011، ص 06، 07.

([12]) جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، ترجمة وتعريب عبدالفتاح عبدالرحمن، عبدالعظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 588.



أصوات الشعب أو لتمويل الحملات الانتخابية بالإضافة إلى تركيز التنمية في مناطق معينة دون الأخرى وانتشار الفساد المالي والإداري وهو ما يقلل بدرجة عالية من فعالية الانفاق الحكومي لهذه الدول.

أما الجزء الثاني من مالية الدولة فهو **حسابات الخزينة العمومية** والتي تعتبر جزءا مهما من مالية الدولة وأهما **حسابات التخصيص الخاص** فسنتطرق لاحقا من خلال بحثنا هذا بنوع من التفصيل.

2- **المالية المحلية (ميزانية الجماعات المحلية):** تحتل الجماعات المحلية المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساسية وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة([13])، فالجماعات المحلية عبارة عن أجزاء جغرافية من إقليم الدولة تكريسا لنظام اللامركزية لها هيئات مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الذي يتجسد في موازناتها السنوية، الجماعات المحلية لها مواردها المالية الخاصة بغض النظر عن الإعانات المقدمة لها من الميزانية العامة للدولة وإمكانية لجوئها للاقتراض والإقراض ونفقاتها موجهة لتلبية حاجات سكان المنطقة بصفة مباشرة عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجارية كون مسؤولي الهيئات المحلية أدرى بحاجات سكان المنطقة مقارنة بالسلطات المركزية التي غالبا ما تهتم بالنفقات ذات الأهمية القومية كمشاريع السدود والطرق السريعة...إلخ، ففي الوقت الراهن تعتبر المالية المحلية محرك التنمية الاقتصادية وتهيئة الاقليم([14]) كونها القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فأعباء الجماعات المحلية متعددة ومتنوعة، فزيادة على مهامها التقليدية كإصلاح الطرق والأرصفة وجمع النفايات المنزلية...إلخ، أسندت لها عدة صلاحيات كالاقتصاد، التعمير، السكن والبيئة([15]) أصبحت العديد تواجه تحديات حقيقية لتحقيق التنمية المحلية خاصة في ظل التفاوت بين مختلف الأقاليم من حيث النشاط الاقتصادي والتجاري، وكذلك من حيث الممتلكات والعقارات وهو ما جعل العديد منها تواجه صعوبات مالية في موازنتها وهو ما يستوجب ضرورة تفعيل الجباية المحلية لتعزيز الموارد والتحكم في النفقات، بالإضافة إلى تجميع وتوحيد البلديات أو المحافظات المتجاورة في بلدية أو محافظة واحدة من أجل تقليص نفقات التسيير وتعزيز الموارد خاصة بين الفقيرة والغنية منها.

3- **مالية المؤسسات والشركات العمومية المستقلة:** مع زيادة مهام الدولة زاد وتطور حجم القطاع العمومي ورغبة جل الدول في رفع معدلات النمو والناتج القومي، وزيادة حاجة الخزينة العمومية إلى موارد متنوعة نجد العديد من الدول تقوم بخلق مؤسسات وشركات عمومية ذات طابع اقتصادي بهدف تحقيق عوائد وأرباح، والتي غالبا ما تقوم باحتكار سلعة أو خدمة معينة وتحقق منها إيرادات وعوائد معتبرة([16]) للقطاع العام، وهو ما جعل هذه

([13]) بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الاقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 10، سنة 2012، الجزائر، ص 02.

([14]) Michel Bouvier , Marie Christine Esclassan, Finance Publique, L .G . D. I , Paris, 1993, P 582.

([15]) بن شعيب نصرالدين، شريف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص164.

([16]) لحول كمال، مرجع سبق ذكره، ص 13.



المؤسسات والشركات تعد أداة فعالة للقيام بعملية التنمية للقطاع العام([17]) خاصة بالنسبة للسلع والخدمات التي يفشل السوق عن توفيرها بالقدر الكافي فوجود المؤسسات والشركات العمومية ذات الطابع الاقتصادي في عهد النظام الاشتراكي كان ناتج عن سعي ورغبة الدولة للهيمنة على وسائل الانتاج واحتكار السلع والخدمات قبل التفكير في كيفية تعظيم الأرباح، وفي كثير من الأحيان كانت تظهر هذه الرغبة في عمليات التأميم التي كانت تقوم بها الدولة لبعض مشاريع القطاع الخاص تحت مظلة قانونية وبأهداف غالبا ما تكون تحقيق المنفعة العامة دون التفكير في تعظيم الأرباح وهو ما جعل العديد منها تواجه خطر الإفلاس والتصفية وحتمية الخويصة خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتبني معظم الدول خيار اقتصاد السوق الحر، ومثال ذلك تأميم الحكومة الجزائرية لقطاع المحروقات بتاريخ 24-02-1971 بتثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية وجعل شركة سوناطراك العمومية الفاعل الأساسي في القطاع العام([18]) إلى يومنا هذا، كما أن هذه المؤسسات خلال هذه الفترة كانت تستعمل كأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية تحت وصاية السلطات المركزية، أما في ظل النظام الليبرالي شأنها شأن مؤسسات القطاع الخاص تسعى لتحسين وسائل الانتاج وتخفيض التكاليف للقدرة على المنافسة والولوج لمختلف الأسواق بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح بعيدا عن الأهداف الاجتماعية، إلا هذا لم يمنع بعض الدول من أن تقوم بخلق مؤسسات وشركات عمومية ذات طابع اقتصادي بهدف تقليص معدلات البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي أو توفير سلع وخدمات معينة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهناك بعض الصناعات تمتاز بالسرية التامة وارتفاع حجم رأسمال المستثمر فيها وارتفاع عنصر المخاطرة فيها كالصناعات العسكرية والطاقة النووية بحيث غالبا ما تقوم الدولة باحتكار هذه الصناعات بغض النظر عن المردودية المالية، ويتمتع هذا النوع من المؤسسات بالاستقلال المالي في موازناتها تحت إشراف المدير العام وتخضع لقواعد محاسبة القطاع الخاص (المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية) على عكس مالية الدولة والجماعات المحلية التي تخضع لقواعد محاسبة العمومية، ومحاسبة الخزينة العمومية (معايير محاسبة القطاع العام).

ومن إيجابيات الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي نذكر([19]):

– تمتعها بالاستقلال المالي يساعدها على توظيف أموالها بشكل أمثل يتناسب مع أهدافها ويشجع على التميز بالأداء بالإضافة إلى تخفيف العبء المالي والإداري عن الادارة المركزية.

– المبادرة في الاستثمار ومسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في ظل المنافسة مما يساهم في زيادة الناتج والدخل الوطني.

---

(17) سعودي زهير، النظام القانوني لتسيير ورقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء الأمر 01– 04، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص04.

(18) يسرى محمد أبو العلى، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 274.

(19) حميد قبيلات، القانون الاداري الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 322.



قمنا بإقحام المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي في محورنا هذا كونها عنصر مهم وفعال في القطاع العام وغالبا ما ترتبط بمالية الدولة (الموازنة العمومية) بطريقة غير مباشرة خاصة في الدول النامية منها حيث يتم تمويلها عن طريق إعانات الميزانية العامة في حالة تحقيقها للعجز المالي، كما يمكن أن يتم اقتطاع جزء أو كل الفوائض لصالح الميزانية العامة للدولة في حالة تحقيها لنتائج إيجابية على الرغم من تمتعها بالاستقلال المالي.

4- **مالية الضمان الاجتماعي** مع قيام النظام الرأسمالي ونشأة المجتمع الصناعي ظهرت الحاجة إلى قيام نظام اجتماعي([20])كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها العمال في المصانع والورشات، فالضمان الاجتماعي تعبير شامل عن كل أنواع الحماية الاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق **"التأمين"** أو **"المساعدات الاجتماعية"** أو غيرها من **"خدمات والرعاية"**([21])، ولتحقيق الضمان توجد وسيلتين:

1-4 المساعدات الاجتماعية: وتقدم للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمين الاجتماعي وذلك عند حاجتهم لهذه المساعدات، وبالتالي فإن نظام التأمين لا يشملهم([22])، ويندرج هذا النوع من النفقات في ميزانية الدولة.

2-4 التأمينات الاجتماعية: تعتبر أحد وسائل الضمان الاجتماعي وهي تقتصر على تلك النظم التي تستهدف تغطية خطر اجتماعي([23]) أو عدد من المخاطر الرئيسية كالتأمين ضد الشيخوخة والعجز، التأمين على البطالة، التأمين الاجتماعي ضد المرض...إلخ([24]) يتم عن طريق دفع اشتراكات دورية بالنسبة للعمال وأصحاب العمل وفق نسب وفترات محددة قانونا.

بالنسبة لأغلبية الدول المتقدمة المتشبعة بالفكر الليبرالي نجد غالب شركات التأمين شركات القطاع الخاص تسعى إلى تحقيق أرباح من فوراق مداخيل وأقساط الاشتراكات وبين مختلف الأعباء والتعويضات الممنوحة للمشتركين جراء الحوادث والأخطار المؤمن ضدها، أي هدف مالي خالص بعيدا عن نظرة المنفعة العامة، وبالتالي لا يمكن إدراج هذا النوع من الشركات والمؤسسات ضمن منظومة ومجالات المالية العامة، فالعجز بالنسبة لهذا النوع من شركات التأمين قد يقود إلى الافلاس، أما بالنسبة للعديد من الدول النامية وحتى بعض الدول المتقدمة والتي تضع ضمن أولويتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن فنجد أغلب شركات التأمين هي شركات القطاع العام مواردها من

([20]) بلجيلالي محمد، الواقع التنموي لبرامج النشاط الاجتماعي والتضامن في الجزائر، دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تلمسان، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011- 2012، ص 15.

([21]) زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعات التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، جامعة الشلف، الجزائر، 03، 04 ديسمبر 2012، ص 03.

([22]) بلجيلالي محمد، لحول كمال، رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية، مجلة شمال افريقيا، الجزائر، العدد 15، 2016، ص 94.

([23]) زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

([24]) بلجيلالي محمد، لحول كمال، مرجع سبق ذكره، ص 94.



الاشتراكات والاقتطاعات الاجبارية ونفقاتها هي التعويضات والمنح المقدمة للمشتركين، ففي حالة وجود عجز مالي يتم تغطيته في غالب الاحيان من الدولة عن طريق الميزانية العامة، وأهم ما تواجهه هذه الشركات خاصة في الدول النامية منها ارتفاع تكاليف التعويضات نتيجة كثرة التحايل وارتفاع حوادث المرور والعطل المرضية الغير مبررة للعمال والموظفين بقابله ضعف الجهاز الرقابي مما جعل العديد منها عبئا على مالية الدولة.

II– حسابات التخصيص الخاص كأداة لتمويل وتنفيذ المشاريع العمومية في الفكر المالي الحديث

تعتمد معظم الدول على الميزانية العامة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية إلا أن طبيعة بعض المشاريع والنشاطات الاستثنائية تتطلب فعالية ومتابعة خاصة لضمان المرونة الكافية لتجسيدها خارج الميزانية العامة وهو ما يستوجب البحث عن موارد خاصة لتمويليها وهو ما يتجلى في حساب تخصيص خاص لأحد الأنشطة أو المشاريع العمومية ذات البعد الاستراتيجي

1- **مفاهيم حول المشاريع**: هناك عدة تعريفات للمشروع نذكر منها:

- المشروع هو هدف يراد تحقيقه بتدخل عدة أطراف في إطار معين خلال مدة زمنية، باستعمال وسائل محددة واتباع منهج وأدوات محددة([25]).

- هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة والتي تهدف إلى استغلال موارد معينة للحصول على منافع معينة([26]).

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أنهما لم يتطرقا إلى الطرف الذي يقوم بالمشروع وعلى ضوء هذا يمكن القول أن المشاريع الاستثمارية قد يقوم بها القطاع الخاص أو قد تقوم بها الدولة وعليه يمكن **تعريف المشروع العام على أنَه:**

- **"**وحدة انتقالية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع أو العمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها([27])**"**، ومن هذا التعريف يتضح لنا وجوب ملكية الدولة للمشروع حتى يكون عاما ضمن أطر القطاع العام، وقد قد تكون الأنشطة التي يمارسها المشروع العام قد تكون تجارية أو صناعية مشابهة لأنشطة القطاع الخاص، ولكن في غالب الأحيان فإن المشروع العام يهدف إلى خلق منفعة عامة قومية **كمشاريع البنية التحتية** بكل أصنافها، فبحسب البنك الدولي "مشاريع البنية التحتية هي كل رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات

([25]) Henri Pierre Maderes et Etienne Clet, Comment Manger Un Projet ‹Edition d'organisation 2eme triage, 2003, p 08.

([26]) عزمي مصطفى علي، دليل دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية، بيمكو للنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص 14.

([27]) سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشاريع العامة، دراسة نظرية – تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 22 .



العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديد والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال، أما بالنسبة إلى هيريك وكندلبرغر (Kendelberger ،Herrick) فقد أضافا إلى هذا التعريف الخدمات الصحية والإسكان والتعليم([28]).

وخلال استعراض مختلف هذه المفاهيم يتضح لنا أنَّها في مجملها تعني توفر الخدمات والتسهيلات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تدعيم الترابط بين مختلف الأسواق داخل البلد الواحد أو خارجه، وهذا ما يتجلى في مشاريع النقل والمواصلات إضافة إلى تلبية الخدمات الأساسية للأفراد كالصحة والتعليم، والتي يكون لها أثر إيجابي في زيادة إنتاجية الفرد العامل.

2- **مفهوم حسابات التخصيص الخاص**: تعد حسابات التخصيص الخاص من بين العناصر التي يقوم عليها النظام الموازنات للدول الحديثة، ظهرت لأول مرة في فرنسا كاستثناء لمبدأ شمولية وسنوية الميزانية نظرا لطبيعة الإيرادات والنفقات التي تتضمنها([29]) وتشغل حيزا هاما في المالية العمومية الحديثة، فحسابات التخصيص عبارة عن أداة لتنفيذ المشاريع أو بعض النفقات العمومية التي تولي لها الحكومة أهمية خاصة، وفي الجزائر تعد حسابات التخصيص الخاص أحد الحسابات الخاصة بالخزينة، وتتدرج في حسابات التخصيص الخاص العمليات الممولة بواسطة **الموارد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية**([30])، وفي هذه الحالة يعتبر تخصيص الموارد أمرا عاديا بخلاف قاعدة عدم تخصيص الإيرادات في الميزانية العامة، كما أنه لا ينبغي أن يتجاوز مجموع النفقات مجموع الإيرادات في حساب التخصيص الخاص باستثناء ما قدر مسبقا من طرف قانون المالية وفي حدود المبلغ المسموح به([31])، وفي الحالة التي يسجل فيها حساب التخصيص الخاص حالة من عدم التوازن في نهاية السنة المالية يكون الفارق موضوع نقل جديد في نفس هذا الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية، وهذا يجعل من حسابات التخصيص الخاص تفلت من قاعدة سنوية الميزانية العامة، وأما اذا حدثت حالة عدم التوازن خلال السنة فإنه يعالج بإحدى الطريقتين :

- إذا تجاوزت الإيرادات التقديرات يمكن رفع الإعتمادات في حدود الفائض.
- وأما إذا كانت الإيرادات أدنى من التقديرات يمكن الترخيص بفتح مكشوف في الحدود المنصوص عليها في قانون

([28]) http://data.albankaldawli.org/topic/infrastructure Date, de téléchargement:12/05/2013 .

([29]) طلبة السنة الرابعة اقتصاد ومالية، إشراف رابح محمدي، حلقة دراسية بعنوان حسابات التخصيص الخاص أهمية وحدود في إطار تنفيذ السياسات العمومية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، سنة 2004- 2005، ص 05.

([30]) المادة 56 من قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين الميزانية.

([31]) المادة 57، نفس المرجع السابق.



المالية([32]).

وتجدر الإشارة إلى أن حسابات التخصيص الخاص تختلف تماما عن الصناديق السيادية سواء من حيث المبدأ أو من حيث الأهداف فحسابات التخصيص الخاص ظهرت كحتمية لإيجاد موارد تمويل خاصة لعمليات ونشاطات خاصة بقدر حجم الإيرادات المخصصة مع إعطائها نوعا من المرونة في التفنيد مقارنة بالميزانية العامة التي تتسم بإجراءات عديدة، أي بمعنى أخر خلق إيرادات وموارد مالية خاصة لنفقة أو مشروع معين دون أن تتجاوز هذه النفقة حجم الايرادات الخاصة بها أو لتغطية عمليات طارئة تستوجب المرونة والفعالية في التنفيذ كإيواء المتضررين من الكوارث الطبيعية على سبيل المثال، أما الصناديق السيادية فهي صناديق تمتلكها الحكومات ناتجة عن فوائض الأموال والمداخيل العالمية لبعض الدول والتي تستخدمها أو توظفها للاستثمار في الأصول المالية الأجنبية([33])، وبالتالي الصناديق السيادية هي صناديق استثمارية ناتجة عن فوائض مالية للدولة كعائدات النفط مثلا بهدف استثمارها وفق خطة تجارية ربحية خارج الحدود على المدى المتوسط والبعيد ومنها ما يهدف إلى ضمان حماية واستقرار الميزانية العامة والاقتصاد جراء الصادرات والإيرادات ويعد صندوق معاشات التقاعد العالمي بالنرويج أكبر صندوق سيادي في العالم بأصول قدرها 824.9 مليار دولار وفق معهد swfi المتخصص برصد حركة الصناديق السيادية في العالم وفق دراسة نشرها في فيفري 2016([34]).

3- **حسابات التخصيص الخاص والقواعد الحديثة للميزانية العامة:** إن الفكرة الأساسية لحسابات التخصيص الخاص هي القيام بعمليات خارج الميزانية العامة وبموارد خاصة إلا أن هذه الحسابات تختلف مع مبادئ وقواعد الميزانية العامة وتشترك معها في هدف تحقيق المنفعة العامة وهو ما أكسبها نوعا من المرونة والفعالية في تجسيد السياسيات العمومية، ومن خلال هذا العنصر سنحاول معرفة مدى تطابق وتعارض حسابات التخصيص الخاص مع القواعد الحديثة للميزانية. **3-1 مبدأ السنوية:** يقتضي مبدأ سنوية الميزانية أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات لفترة مستقبلية تقدر بسنة لعدة اعتبارات منها كون فترة السنة هي الفترة التي تمارس فيها أغلب الأنشطة

([32]) لعمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد الرابع، 2005، ص 101.

([33]) بن سماعين حياة، الصناديق السيادية الخليجية من ...إلى...أين...، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد 29، فيفري 2013، ص 29.

([34]) دراسة معهد swfi المتخصص في رصد حركة الصناديق السيادية منشورة على موقع قناة روسيا العربية بتاريخ 04 أفريل 2016، https://arabic.rt.com



الاقتصادية، وعليه استقر الفكر المالي على أن فترة السنة هي الأنسب لتقدير نفقات وإيرادات الدولة([35])، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، والتي غالبا ما تستغرق فترة انجازها أكثر من سنة([36])، كان لابد من البحث عن صيغة أكثر مرونة وفعالية في التسيير والتنفيذ من الميزانية العامة للدولة، وهذا ما تضمنته حسابات التخصيص الخاص بحيث يتم نقل الرصيد من سنة لأخرى إلى غاية تحقيق الحساب لأهدافه المسطرة من طرف الحكومة (انتهاء النشاط).

3–2 مبدأ الوحدة: ويقصد به تقديم الميزانية في وثيقة واحدة وبطريقة يكفي معها إجراء عملتي الجمع لمعرفة مجموع الايرادات ومجموع النفقات لمعرفة مدى توازن الميزانية (عجز أو فائض)([37])، وهذا لتسهيل معرفة المركز المالي للدولة([38])، ومع تطور واتساع نشاط الدولة أدخلت تعديلات على هذا المبدأ فتم إحلال بدل كلمة **"الميزانية"** عبارة **"قانون المالية"** في القانون الفرنسي، وذلك للدلالة على جميع الموارد والأعباء المالية للدولة سواء في الميزانية العامة أو خارج الميزانية (حسابات التخصيص الخاص)([39])، فمبدأ الوحدة في حسابات التخصيص الخاص بحد ذاتها هو مرسخ كون الموارد المالية الخاصة بالحساب معروفة المصدر ويمكن أن تكون محددة سابقا من حيث حجم المبلغ والمخصصات المالية أو غير محددة بدقة وإنما مبنية على توقعات تحصيلات معينة تخصص مباشرة لتحقيق هدف أو أهداف معينة (نفقات الحساب)، أما بالنسبة للميزانية فحسابات التخصيص الخاص هي أحد الاستثناءات عن وحدة الميزانية العامة للدولة.

3–3 مبدأ الشمولية: ويقصد به عرض جميع نفقات وإيرادات الدولة مهما كان مقدارها وهذا المبدأ لا يتنافى مع ومفهوم حسابات التخصيص الخاص لذاتها لكنها التي تبين كل الموارد الخاصة للحساب ونفقاته.

3–4 قاعدة عدم التخصيص: تتضمن هذه القاعدة في الميزانية العامة للدولة أن لا يتم تخصيص إيراد أو مورد معين لنفقة معينة بذاتها، وذلك لتفادي التبذير وعدم تعطيل المصالح العمومية نتيجة التأخر في تحصيل الإيراد على سبيل المثال بل يجب أن تغطي كافة الإيرادات كافة النفقات، أما بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص فمبدأها الرئيسي والجوهري يتعارض مع هذه القاعدة كون حسابات التخصيص الخاص تبنى على أساس تخصيص موارد مالية خاصة لنفقات معينة، وهذا ما أقرته المادة 56 من قانون 84-17، والمتعلق بقوانين المالية في الجزائر على أن حسابات التخصيص الخاص تجسد العمليات الممولة بموجب قانون المالية عن طريق الموارد الخاصة.

3–5 مبدأ تخصيص الاعتمادات (الغلاف المالي): ويقصد به ضرورة تخصيص مبلغ معين لكل وجهة من أوجه

([35]) باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الأداب، القاهرة الطبعة الخامسة، 1998، ص206.

([36]) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003، ص91.

([37]) أمزال فاتح، حسابات التخصيص الخاص في النظام الميزاني الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 59.

([38]) الطاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، بغداد العراق، ص 110.

([39]) طلبة السنة الرابعة اقتصاد ومالية، إشراف رابح محمدي، مرجع سبق ذكره، ص 11.



الانفاق العام مرخص من السلطات التشريعية، وهذا المبدأ يتماشى وطريقة تسيير حسابات التخصيص الخاص لكن بصفة كلية وأكثر شمولية كأن يتم خلق مجموعة من الموارد الخاصة من عدة مصادر عوض مورد واحد لتمويل مشروع أو نشاط حساب تخصيص خاص على سبيل المثال تشريع مجموعة ضرائب ورسوم بيئية معينة (على استغلال حظائر الرعي، استغلال المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار، تفريغ فضلات ومهملات المصانع ورسوم على دخول المنتزهات الطبيعية، بالإضافة إلى الهبات المقدمة في نفس الموضوع...إلخ) واستغلالها في مشروع تشجير ومكافحة التصحر عن طريق فتح حساب تخصيص خاص بحجم الموارد المحصلة، فتكون موارد خاصة لنفقة معينة في حدود حجم المبالغ المخصصة.

3-6 مبدأ التوازن: يمكن التعرض لهذا المبدأ من مفهومين:

3-6-1 المفهوم التقليدي: يستوجب أن تتساوى مجمل الإيرادات بمجموع النفقات من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي مخافة حدوث العجز المالي الذي يعتبرونه كارثة مالية يتم تغطيته عن طريق الاقتراض أو الاصدار النقدي (التمويل بالتضخم)، فبحسب الفكر الكلاسيكي الاقتراض من شأنه تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية في خدمة الدين وعدم استفادتهم من الأموال المقترضة([40])، أما الإصدار النقدي فيؤذي إلى التضخم وآثاره السلبية هذا في حالة العجز، أما بالنسبة للفائض فيعتبرونه انتقاص من تحقيق منفعة عامة وقد يؤدي إلى التبذير والإسراف في نفقات غير مجدية. **3-6-2 المفهوم الحديث**: أما في الفكر المالي الحديث فينظر إلى الاقتصاد من مجال أوسع من توازن الميزانية العامة إلى تحقيق فكرة التوازن الاقتصادي حتى ولو أدى إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية فخلال فترات الركود والكساد الاقتصادي تلجأ الدولة زيادة الطلب الكلي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى حدوث عجز منظم أو مقصود في الميزانية سيؤدي بعد مدة إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد ورفع الحصيلة الضريبية.

أما إذا ربطنا حسابات التخصيص الخاص مع هذا المبدأ، فمن خلال مفهوم حسابات التخصيص التي ترتكز وتقوم على أساس الانفاق بقدر حجم الموارد الخاصة المتاحة فنجد هذا النوع من الحسابات يتطابق والمفهوم التقليدي للتوازن المالي، ولكن هنا لا يقصد به التوازن المالي السنوي كما هو معروف في الميزانية العامة وإنما التوازن المالي لمدة نشاط البرنامج (الحساب) فغالبا ما تكون برامج حسابات التخصيص الخاص لفترات أكثر من سنة كفتح حساب تخصيص خاص من موارد خاصة لبناء سد كبير قد تستغرق مدة على سبيل المثال خمس سنوات.

([40]) محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000، ص 417.



3-7 مبدأ الشفافية والمصداقية: يقصد بالشفافية قيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح العام بطريقة آنية وموثوقة وواضحة كل تفويضاتها القانونية وأنشطتها وإدارتها المالية واستراتيجياتها وأداءها مع ضرورة الإفصاح العام عن نتائج واستنتاجات الرقابة وتمكين العامة من الحصول على المعلومات([41])، فالشفافية في إعداد الموازنة تعني الإفصاح عن كافة المعلومات([42])، وتقوم الشفافية 04 دعائم أساسية تتمثل في([43]):

- إعداد التقارير المالية العامة
- وضع تنبؤات المالية والاقتصاد الكلي وإعداد الميزانية
- تحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها والإفصاح عنها
- إدارة الموارد من حيث المخاطر ووضع التنبؤات.

ومن حيث هذا المبدأ فحسابات التخصيص الخاص في الدول المتقدمة تتميز بجودة التقارير المالية ودرجة عالية من الإفصاح المالي تستعمل في ظروف وحالات معينة لتحقيق أهداف ونتائج مدروسة لما تتمتع به من مرونة في التنفيذ وفعالية في تحقيق الأهداف كون صندوق النقد الدولي يشير إلى ضرورة الحد والتقليل من النفقات العمومية الخارجة عن الميزانية العامة للدولة كحسابات التخصيص والميزانيات الملحقة وذلك لإعادة الاعتبار لمبدأ الوحدة([44])، أما بالنسبة لأغلبية الدول النامية والمتخلفة التي تفتقر لجودة التقارير المالية وضعف تحليل المخاطر فغالبا ما تستعمل هذه الحسابات كأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية من خلال خلق حسابات تتصف بالمرونة والفعالية بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية وتعقيدات الميزانية العامة التي تميز هذه الدول، ولكن سرعان ما تتحول هذه الأداة لتجسيد المشاريع إلى أداة للهروب من الرقابة والمسائلة مما جعلها مجالا خصبا لانتشار الفساد المالي في ظل ضعف المتابعة الحقيقية.

3-8 مبدأ الترشيد، العقلانية: تعتبر الرشادة والعقلانية في الإنفاق الحكومي من الدعائم الأساسية التي توصي بها المنظمات والمؤسسات المالية الدولية لضمان الفعالية والنجاعة وتسعى الدولة إلى **ترشيد خياراتها المالية** بالاعتماد على احصائيات وتقنيات الحسابات الاقتصادية التي تحقق لها عرض خياراتها قبل تجسيدها لبلوغها بأقل تكلفة

([41]) الأنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الإنتوساي"، المعايير الدولية لأجهزة الرقابة والمحاسبة، مبادئ الشفافية والمسائلة، معيار رقم 201، ص02.

([42]) شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 279.

([43]) صندوق النقد الدولي، شفافية المالية العامة "الميثاق والتقييم"، 2013، ص02.

([44]) طلبة السنة الرابعة اقتصاد ومالية، إشراف رابح محمدي، مرجع سبق ذكره، ص 72.



ممكنة عن طريق انتقاء مجالات التدخل مع إدراج عامل الزمن، أما **العقلانية الاقتصادية** كمفهوم فتسعى الدولة من خلالها إلى البحث عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لتفادي التبذير الموارد، ومنه نستنتج أن العقلانية الاقتصادية وترشيد الخيارات هما مفهومين متكاملين إذ تفترض العقلانية الترشيد، لكن بالمقابل لا يقتضي الترشيد بالضرورة العقلانية([45])، وعليه يمكن تعريف **تقنية ترشيد الخيارات المالية** على أنها: "مجموعة من العمليات التي من خلالها يتم البحث عن فعالية النفقات العامة، وربطها بالأهداف الأساسية المحددة مسبقا في إطار من البرامج مع تحديد الإمكانيات الخاصة بها تحت مبدأ الأولويات واستخدام طرق الحساب الاقتصادي (تحليل التكاليف والمنافع والفعالية) ([46])، وبالاعتماد على بعض المؤشرات الكمية يمكن للدولة تقييم المشروع أو البرنامج من حيث النجاعة والفعالية يمكن قياس النتائج كما يلي([47]):

– **النجاعة**: وتقاس بالعلاقة بين النتائج المحصل عليها والوسائل المخصصة للبرامج.

– **الفعالية**: وتقاس عن طريق المقارنة بين الأهداف المسطرة والنتائج المتحصل عليها، أي أنها تعبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

إن الميزات والركائز التي تقوم عليها حسابات التخصيص الخاص بداية من تخصيص الموارد وضرورة تغطيتها للنفقات قد تساهم في التسيير العقلاني للإنفاق الحكومي وبالتالي الترشيد بالإضافة إلى كون هذه الحسابات تعبر عن برامج تسعى لتحقيق أهداف مباشرة تسهل عملية القياس الكمي للنتائج المحققة مما يمكن بسهولة معرفة مدى نجاعة وفعالية هذا الحساب أو البرنامج إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى كل هذا يتوقف على نسبة شفافية كل دولة وتشريعاتها القانونية والإدارية المتعلقة بالتسيير المالي ونظم محاسبتها ومدى مصداقية مختلف مؤشراتها.

III – تقييم حسابات التخصيص الخاص، ودراسة مدى إمكانية إحلالها بدل ميزانية الاستثمار العمومي:

من خلال هذا المحور سنحاول التعرض إلى إمكانية إيجاد البديل لميزانية الاستثمار العمومي أو بصيغة أخرى أداة لتسيير المشاريع والاستثمارات العمومية بدل الموازنة العامة للحيلولة دون التعرض للعجز الهيكلي وأثاره وذلك من خلال طرح فكرة تجسيد حسابات التخصيص كبديل لميزانية الاستثمار العمومي وكيفية تعديلها بما يتماشى والنظم المالية الحديثة.

1– بالنسبة للدول النامية: مع ازدياد وتطور دور الدولة في الاقتصاد ازدادت أهمية ميزانية الاستثمار العمومي لدرجة أصبح إقصائها من النظم المالية للدولة غير مقبول شأنها شأن ميزانية التسيير فميزانية الاستثمار العمومي أو

([45]) شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل عجز الموازنات والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013–2014، ص07.

([46]) Bernard et Colli، Vocabulaire économique et financier، 7eme Edition، 1998، P 479.

([47]) طلبة السنة الرابعة اقتصاد ومالية، إشراف رابح محمدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.



ميزانية التجهيز العمومي كما تسمى في بعض الدول هي ذلك الجانب من الميزانية العامة الموجه لخلق ثروة إلا أنه في كثير من الأحيان تقوم الدولة بتجسيد مشاريع عمومية ذات مردودية اجتماعية أكثر منها مالية (مشاريع البنية التحتية) والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة خاصة في الدول التي تسعى إلى تحسين ظروف المواطن كمشاريع الصحة والتعليم فغالبا ما تكون خدمات هذه المشاريع في هذه الدول مجانية أو بمبالغ رمزية لا تغطي التكاليف مما أثقل كاهل الميزانية العامة وعليه أصبح عجز الموازنة العمومية هو أحد أهم الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية له تداعيات وآثار سلبية عديدة([48]) على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويعد العجز الهيكلي وارتفاع الدين العام الناجم عن عدم التحكم في النفقات العمومية ومحدودية الجباية في تمويل الميزانية العامة أكبر التحديات المالية التي تواجه هذه الدول، ويعتبر الاقتراض في الفكر المالي الحديث عنصرا عاديا تلجأ له الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية في ظل وجود سياسة مالية مدروسة فالعجز الناتج خلال هذه الفترة يكون مقصودا وليس هيكليا واللجوء للاقتراض خلال هذه الفترة يكون لتحقيق أهداف معينة وليس لتغطية العجز الموازنات، أما في حالة لجوء الدولة إلى الاقتراض لتغطية العجز الهيكلي الناتج عن ارتفاع المشاريع الاجتماعية الغير المنتجة دون التفكير والتخطيط وفق الطرق والأساليب الاقتصادية والمالية لإعادة التوازن المالي مستقبلا فهنا يعبر ارتفاع مؤشر الدين العام عن حالة عكسية للاقتصاد وخلل في السياسة المالية للدولة خاصة في الدول النامية التي تلتزم بتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها دون مقابل أو بأسعار رمزية كالصحة والتعليم، ومثل ذلك مجانية التعليم والصحة في الجزائر لجميع شرائح المجتمع.

2– بالنسبة للدول المتقدمة: تقترب اقتصاديات العمومية للدول المتقدمة الليبرالية من اقتصاديات القطاع الخاص أين نجد الصحة والتعليم بمقابل مالي ولا تدعيم للمواد الأساسية (السوق يحدد السعر) فمداخيل هذه الخدمات تعتبر استرجاعا لرأسمال المستثمر حتى ولو أخذت مدة زمنية طويلة نوعا ما وبالتالي يمكنها التحكم في حجم الدين العمومي والعجز الموازنات مقارنة بالدول النامية خاصة منها الدول ذات الاقتصاد الريعي كالدول النفطية أين تعاني خلال هذا الفترة من صعوبات مالية كبيرة في موازناتها نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وعدم التحكم في الانفاق العمومي، فبحسب صندوق النقد الدولي الدول المتقدمة تواجه خطرا ثلاثيا يتمثل في انخفاض معدلات النمو والتضخم وارتفاع الدين العام، بينما تعاني الدول الصاعدة والنامية من ضعف معدلات النمو وارتفاع التكاليف وتقلبات أسعار الصرف خاصة منها الدول المصدرة للنفط نتيجة انخفاض إيراداتها([49]).

ومن خلال هذا يمكن القول أنه في ظل هذه الصعوبات المالية لميزانية الاستثمار العمومي يمكن إحلال

([48]) المعهد العربي للتخطيط بالكويت (منظمة عربية مستقلة)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، ماي 2007، السنة السادسة، ص 14.

([49]) نشرة صندوق النقد الدولي، الراصد المالي (حان الوقت استخدام سياسة مالية لدعم النمو القابل للاستمرار)، 15 أفريل 2015، ص01.



حسابات التخصيص الخاص كبديل لما تتمتع به من ميزات في خلق الموارد المالية من أجل التحكم في ظاهرة تزايد النفقات العامة وزيادة فعاليتها وإحلال التوازن المالي في العديد من القطاعات وبالتالي تخفيض العجز المالي للدولة كون حسابات التخصيص الخاص يكون فيه الانفاق العمومي بحجم الموارد المالية المخصصة لها والتي غالبا ما تخلق وتحدد من موارد جبائيه أو قروض تستغل في مشاريع ذات مردودية (خلق ثروة) وليس لتغطية العجز.

إن الاختلاف في توزيع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الميزانية العامة وتفاوت إيراداتها بين الوفرة والمحدودية قد يقف عائقا أمام تحديد هذا المقترح فعلى سبيل المثال يمكن تخصيص وتعبئة موارد قطاع النقل واستغلال الطرق السريعة لمشاريع نفس القطاع، بينما العكس تماما لقطاع الصحة والتعليم بالنسبة للدول التي تتميز بمجانية الصحة والتعليم لكل المواطنين كالجزائر مثلا، إلا أنه في الدول الليبرالية يمكن تنظيم وإعادة توزيع القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يتماشى وتوزيع الموارد لضمان التخصيص الأمثل لكل قطاع أو مجال معين لتفادي العجز واللجوء إلى الاقتراض وتحفيز كل قطاع أو نشاط لخلق وتعبئة موارده المالية الخاصة لزيادة إنفاقه أو توسيع نشاطه لكن يبقى الإشكال في ثلاث قطاعات أو مجالات وهي الأمن، الدفاع والعدالة بحيث يعتبر تخصيص الموارد لها أمرا صعبا جدا يحتاج إلى دراسات خاصة وموسعة لها كون منتجات هذه القطاعات تمتاز بالمجانية وارتفاع كثافة رأسمال فيها ومواردها الخاصة نادرة فعلى سبيل المثال بالنسبة لقطاع العدالة قد تكون مواردها المالية الخاصة والمتمثلة غالبا في بعض الرسوم والغرامات المحصلة مقارنة بنفقات تسييرها وتجسيد هياكلها الإدارية تمثل ما مقداره كوب ماء في حوض سباحة، كون هذه القطاعات تعبر عن سيادة الدولة وتحتاج لتكاليف كبيرة لتجسيدها وبتسييرها وتسمى منتجات هذه القطاعات بالمنتجات أو الحاجات العامة الصافية وتتميز هذه المنتجات بخاصية عدم القدرة على الاستبعاد ووجود هذه الخاصية تؤدي إلى فشل نظام السوق كلية في توفيرها ومن ثم لا مناص عن تدخل الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع([50])، أما بالنسبة لقطاع الدفاع والأمن يمكن العمل على خلق ثروة وموارد مالية خاصة تساهم في تقليل عبء الانفاق العمومي على هذا القطاع في ظل ارتفاع تكاليف تجهيزه وتسييره.

وبالتالي يمكن القول أنه من غير الممكن تمويل نفقات كل قطاع من موارده المالية الخاصة بالنسبة لهذه القطاعات الثلاث لارتفاع حجم نفقات مشاريع إقامتها أو نفقات تسيير مصالحها في ظل خاصية المجانية التي تتسم بها منتجاتها لكن يمكن تخصيص موارد مالية لها من قطاعات أخرى ذات وفرة الموارد المالية كقطاع التجارة مثلا أو قطاع آخر دون الإخلال بالتوازن المالي للقطاع المخصص منه إلا أنه كما سبق ذكره هذا يتطلب دراسات معمقة خاصة في مجال مؤشرات الآثار لمعرفة التأثيرات والتغيرات الجانبية على باقي القطاعات والنشاطات نظرا لتفاوت الموارد من قطاع لقطاع وتفاوت حجم الانفاق العمومي من قطاع لقطاع آخر.

([50]) سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 28.



ومن خلال هذا يمكن القول أنه من الناحية المالية والتسيير يمكن تحويل ميزانيات بعض القطاعات ذات النشاط الاقتصادي كالفلاحة والنقل مثلا والتي لها عوائد مالية إلى حسابات تخصيص خاص كل قطاع على حدى لتوسيع وتمويل نشاطها مما يزيد فعالية مشاريعها ويرفع العبء المالي عن الميزانية العامة للدولة وحتى بالنسبة لقطاعات الصحة والتعليم في العديد من الدول التي تنعدم فيها المجانية والتدعيم باستثناء القطاعات المذكورة سابقا (الأمن والدفاع، العدالة) يمكن تحويل نفقاتها ومواردها إلى حسابات تخصيص خاص وهو ما يساهم في تقليل وتخفيض العجز الموازنات مستقبلا كنتيجة لتحقيق التوازن المالي في عدة قطاعات ومجالات بالإضافة إلى التقليل من اللجوء إلى القروض إلا في حالة المشاريع ذات المردودية والتي تحتاج إلى تمويل بحيث تساهم مستقبلا في زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق فوائض الأرباح للقطاع وليس للميزانية كوننا نتكلم عن إمكانية إحلال حسابات التخصيص الخاص بدل الميزانية العامة لكل قطاع بهدف تخفيض العجز الموازنات وزيادة فعالية الانفاق العمومي لكل قطاع على حدى.

أما بالنسبة للدول النامية والصاعدة والتي لها ميزات خاصة مقارنة بالدول المتقدمة كمجانية الصحة والتعليم وتدعيم الأسعار وزيادة التهرب الضريبي والتي غالبا ما تكون مواردها المالية من نشاطات محددة ومعينة كالنفط والغاز بالنسبة للعديد من الدول العربية فمن الصعب إحلال حسابات التخصيص الخاص بدل الميزانية العامة للدولة، فبالنسبة لهذه الدول تعتبر قطاعات الصحة والتعليم المجانية عبئا كبيرا على الميزانية العامة كما أنها تتميز بتدني نوعية الخدمة، وهذا بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري ونقص الشفافية، ومن أجل إحلال حسابات التخصيص الخاص بدل الميزانية العامة للدولة يجب على هذه الدول تسعير منتجاتها العامة كالصحة والتعليم ورفع الدعم تدريجيا مع ضمان تحسين المستوى المعيشي للأفراد كأول خطوة لتفعيل الانفاق العمومي عن طريق حسابات التخصيص الخاص لكل قطاع، وهذا أمر مستبعد على الأقل في الوقت الراهن بالنظر للوضعية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لهذه الدول.

IV– تقييم التجربة الجزائرية في مجال تسيير عمليات الاستثمار العمومي بين الميزانية العمومية وحسابات التخصيص الخاص

مع بداية الألفية الثالثة سعت الجزائر إلى انتهاج سياسة إنفاقيه توسعية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث **أصبح كل مخطط يعده أي قطاع وزاري يخص برنامج معين يعتبر سبب كافي لفتح حساب تخصيص خاص مرتبط ببرنامج**[51]، وهذا ما أعطى مفهوما جديدا لحسابات التخصيص

(51) أمزال فاتح، نظام حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر، ص75،



الخاص بإدماج مفهوم البرنامج المحدد بالأهداف، الآجال والوسائل([52])، فانتقلت حسابات التخصيص الخاص من مجرد استثناء على الميزانية لتصبح الأداة المفضلة للمسؤولين لتنفيذ السياسات العمومية حتى أصبحت قوانين المالية السنوية والتكميلية مثقلة بحسابات التخصيص الخاص في مختلف المجالات فأصبحت تنافس الميزانية العامة للدولة من حيث حجم المبالغ المدرجة، وتجدر الاشارة هنا إلى انتقال الدولة من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف والنتائج بحيث أصبحت ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي تنفذ في شكل حسابات تخصيص خاص تنتهي بانتهاء البرنامج كون أغلبية البرامج والمشاريع تنتهي في فترات تفوق السنة.

1- **واقع حسابات التخصيص الخاص في منظومة المالية العمومية الجزائرية:** مع شروع الجزائر في سلسلة ضخمة من المخططات التنموية في مختلف المجالات والقطاعات كبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 -2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009) والمخطط الخماسي (2010 -2014)([53]) بمئات الملايين من الدولارات ومن أجل إعطاء أكثر مرونة وفعالية في التنفيذ وتبسيط عملية التقييم بعيدا عن تعقيدات الميزانية العامة تم اللجوء إلى أداة حسابات التخصيص الخاص كوسيلة أكثر فعالية لتجسيد هذه البرامج فبحسب المادة 89 من قانون المالية الجزائري لسنة 2000 "حسابات التخصيص الخاص تمثل برامج عمل معدة من طرف الآمرين بالصرف المعنيين حيث يحدد لكل حساب الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز"([54])، ومن خلال هذا أصبحت كل نفقة موجهة لمشاريع البنية التحتية ومختلف المشاريع التنموية سببا كافيا لفتح حساب تخصيص لها، لكن ما يلاحظ في أرض الواقع أن في تسيير المشاريع العمومية عبر حسابات التخصيص الخاص أنها لم تستطيع خلق موارد مالية خاصة بها، وإنما كانت تمول بصفة شبه كلية عن طريق الميزانية العامة للدولة فعلى سبيل المثال لا الحصر الصندوق الوطني للسكن كانت موارده خلال 10 سنوات من ميزانية الدولة بنسبة 99,77%، الصندوق الوطني الخاص لتنمية مناطق الجنوب 99,80% من موارده من الميزانية العامة، صندوق دعم الاستثمار موارده بصفة كلية (100%) من تخصيصات الميزانية العامة([55])،...إلخ، وهو ما طرح التساؤل حول مدى مساهمة حسابات التخصيص الخاص في الجزائر في خلق موارد تمويلية خاصة بها لتخفيف عبئ الميزانية العامة.

ومن هنا يمكن القول أن حسابات التخصيص في الجزائر كانت مجرد وسيلة لتنفيذ المشاريع نظرا للتسهيلات التي تمنحها للجهات المعنية التي تجعلها الأنسب والأكثر استجابة لتسارع التطورات الاقتصادية التي تستند على المرونة

([52]) طلبة المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

([53]) لحول كمال، مرجع سبق ذكره، ص ت.

([54]) حلقة دراسية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

([55]) أمزال فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 127، 128.



والسرعة في اتخاذ القرار(56)، الاضافة إلى الميزات التي تتمتع بها هذه الحسابات بحد ذاتها كتعدد سنوات البرنامج دون إلغاء الرصيد وإنما يتم نقله للسنة الموالية و هو ما يمنح الجهات الوصية على المشروع أو البرنامج نوعا من المرونة في التنفيذ مقارنة بالميزانية العامة، أما باقي إجراءات التنفيذ فهي نفس إجراءات الميزانية العامة تخضع لقواعد المحاسبة العمومية ومحاسبة الخزينة ويتم ترميزها وفق مدونة الاستثمار العمومي.

2- تطور حجم المشاريع العمومية في الجزائر: عرف الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية من خلال ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاص منذ بداية الألفية الثالثة زيادة مستمرة نتيجة التحسن الملحوظ لمداخيل الجزائر من المحروقات، حيث تضاعفت قيمة الاعتمادات السنوية المخصصة لميزانية التجهيز بمقدار الضعف ما بين سنة 2000 و2001، وهي سنة بداية انطلاق البرامج التنموية في الجزائر، لتستمر في الارتفاع المحسوس تدريجيا لتصل إلى حدها الأقصى سنة 2011 أين بلغت ما مقداره 3.184.120.000 دينار جزائري، لتعرف بعد هذا انخفاض إلى غاية سنة 2013، وهذا راجع إلى تراكم الأموال (الاعتمادات السنوية) لمختلف فصول ومواد بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة عدم الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع أو التأخر في انطلاق البعض الآخر منها مما خفض من حجم الاستهلاكات السنوية لهذه الاعتمادات هذا فيما يخص اعتمادات الدفع، وهذا ما أرجعه المسؤولون أساسا إلى نقص القدرات والإمكانيات الوطنية في مجال الأشغال العمومية، أما بالنسبة لرخص البرامج فهي غير منتظمة ما بين الزيادة والنقصان كونها تتأثر بحجم استهلاك الاعتمادات السنوية منها. فخلال السنوات التي يتم فيها استهلاك أكبر نسبة من الاعتمادات تزيد السلطات العامة في حجم رخص البرامج، والعكس صحيح في حالة تراكم الأموال في الميزانية ميزانية التجهيز العمومي ومع شروع الجزائر في سياسة التقشف انخفض حجم رخص البرامج المرصودة لسنة 2016 بشكل ملحوظ إلى ما مقداره: 1.894.204.327.000 دج نتيجة انهيار أسعار النفط.

2- تقييم فعالية نظام حسابات التخصيص الخاص في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر: يتم تقييم الأداء الاقتصادي للمشاريع العمومية من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس الأوضاع الاقتصادية والمالية في فترة زمنية معينة جراء الاعتماد على خطط وبرامج تنموية، ومن بين المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي للمشاريع العمومية نذكر منها مؤشر النمو الاقتصادي(57)، والذي كان هدفا رئيسيا للجزائر خلال العشرية التي عقبت العشرية السوداء في سنوات التسعينات وآثارها على الاقتصاد، وقد عرفت معدلات النمو تقلبات قبل بداية تنفيذ البرامج التنموية وذلك راجع

(56) دحماني عبدالكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي (دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي)، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص 112.

(57) عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي، حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، الجزائر، 11 مارس 2013، ص 10.



بالأساس إلى إتباع الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والتي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم ومع بداية الشروع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 ارتفع المعدل نمو الناتج في المتوسط خلال الفترة المعنية بمتوسط 4.3%، ثم جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من سنة 2005 إلى سنة 2009 لمواصلة وتيرة النمو والازدهار في النشاط الاقتصادي الناتجة عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وقد تم تخصيص ما مقداره 4203 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار، لكن بالرغم من هذا فإن معدل النمو خلال هذا الفترة سجل تراجعا يعود أساسا إلى تراجع النمو في قطاع المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط كنتيجة لانخفاض الطلب عليه في أواخر سنة 2007 والتي تمثل بداية الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 بحوالي 286 مليار دولار بهدف بعث النمو الاقتصادي من جديد، ويتوقع في السنوات الثلاث المقبلة تحقيق الجزائر لمعدلات نمو أقل بالنظر إلى انتهاج الجزائر لسياسة تقشفية ومحدودية دور القطاع الخاص في تحفيز النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (3): تطور معدلات النمو الناتج الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) **(الوحدة:%)**

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
معدل النمو	2,20%	4,70%	5,20%	2,00%	2,40%	3,30%	3,10%	3,6%	%4,8

Source: Banque d'Algérie ،rapport annuel de la banque d'algérie.

5- أهم الصعوبات والعراقيل التي تحد من فعالية المشاريع العمومية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية في الجزائر: تتميز المشاريع العمومية في الجزائر المدرجة في ميزانية الدولة أو أحد حسابات التخصيص الخاص بنقص تحضيرها والتقييم الغير الدقيق للاحتياجات المواطنين نتيجة ضعف دراسات الجدوى والتي غالبا ما تكون عبارة عن دراسات سطحية لم تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية مع كل ما يترتب عليها من آثار على التمويل والارتفاع المستمر للتكاليف والتجاوز المعتبر في آجال الإنجاز.

5-1 ضعف دراسات الجدوى: إن زيادة اتساع الفجوة بين الدراسات العلمية المسبقة للمشاريع العمومية والواقع الميداني خلال عملية تنفيذها على أرض الواقع في الجزائر طرح عدة تساؤلات حول قدرة مكاتب الدراسات الوطنية العمومية منها والخاصة على التحكم ومسايرة مختلف الأساليب والطرق العلمية الحديثة المستعملة في دراسات الجدوى لمختلف المشاريع خاصة في مجال التكاليف بالإضافة إلى نوعية الأشغال، فخلال تحليل التكاليف التقديرية



لسلسلة المشاريع العمومية التي عرفتها الجزائر منذ مطلع سنة 2000 يظهر الارتفاع الكبير لتكاليف الإنجاز الحقيقية مقارنة بتكاليف الدراسات التقديرية الأولية نتيجة إعادة تقييم المالي للمشروع وذلك من خلال زيادة المخصصات المالية له باستمرار إلى غاية الانتهاء من عملية الإنجاز بالإضافة إلى تكاليف الصيانة التي غالبا ما تتم في السنوات الأولى من عملية استلام المشروع نتيجة ضعف الدراسات والمتابعات التقنية وعدم احترام المعايير التقنية للأشغال وقد أرجح **وزير المالية الأسبق"كريم جودي"** على هامش الجلسة العلنية المخصّصة لمناقشة قانون تسوية الميزانية 2010 أن الأغلفة المالية التي يتم رصدها كتكاليف لإعادة تقييم المشاريع العمومية ترجع أساسا إلى ضعف وعدم اكتمال الدراسات للمشاريع وبدرجة أقل إلى ارتفاع أسعار الموارد الأولية في السوق الدولية([58])، وهو ما تسبب في تعميق عجز الميزانية العامة.

2-5 الابتعاد عن المناهج والأساليب العلمية المستخدمة في تقييم المشاريع: إن عملية اتخاذ قرار بالاستثمار العمومي خاصة في مجال البنية التحتية لابد لها أن ترى من منظور اقتصادي اجتماعي عقلاني، بحيث تحتل الأهداف القومية كتحقيق المنفعة العامة صدارة الأهداف والأولويات وذلك من خلال ضمان الاختيار الأمثل للمشاريع وفق الطرق والمناهج العلمية الحديثة لتحقيق تلك الأهداف والمتتبع لتاريخ البرامج التنموية في الجزائر يرى قوة ومكانة القرار الاداري وهيمنته على القرار الاقتصادي المدروس في بعض الأحيان، وفي ظل ضعف أجهزة التخطيط ومكاتب الدراسات المحلية وعجزها عن مسايرة المناهج والأساليب الدولية في تقييم واختيار المشاريع ومع نقص وتضارب البيانات الإحصائية من جهة لأخرى، فمن خلال القرار الاداري يتم تقييم المشاريع العمومية وفق المتغيرات الآنية الداخلية خاصة في ما يخص المطالب الشعبية المطالبة بتوفير الحاجات العامة كالمراكز الصحية والمدارس وتعبيد الطرقات على أن لا تخضع عملية تقييم المشاريع العمومية إلى القواعد والمناهج العلمية الحديثة وإنما غالبا ما يكون هذا النوع من المشاريع استجابة لضغوطات الشارع، وهذا ما يبرر وجود مشاريع عمومية استثمارية رغم انخفاض مردوديتها.

6- جهود وزارة المالية الجزائرية لزيادة فعالية الانفاق العمومي على مشاريع العمومية: إن تقييم لعمليات انجاز المشاريع العمومية في الجزائر يبين ضعف التسيير والتنظيم وكذا الرقابة خلال عملية تنفيذها رغم استهلاكها لرؤوس أموال ضخمة مما جعلها محل العديد من الانتقادات، مما وضع الجزائر أمام ضرورة تبني المعايير الدولية في مجال المالية العامة، وفي هذا الصدد اتجهت وزارة المالية نحو تحديث نظام تسيير المالية العامة من أجل تعزيز الشفافية وتوفير مختلف المعلومات لضمان قاعدة معلوماتية تساعد على ضمان حسن الاختيار الأمثل للمشاريع العمومية لترشيد الإنفاق العمومي وتعزيز الشفافية.

([58]) كلمة وزير المالية، كريم جودي على هامش الجلسة العلنية المخصصة لتسوية قانون ضبط الميزانية لسنة 2010، مقر المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2012.



6–1 التوجه نحو ميزانية قائمة على البرامج المتعددة السنوات: من خلال الإصلاح الموازناتي يتم الانتقال من التخصيص عن طريق الفصول إلى التخصيص عن طريق **البرامج** أي الانتقال من ميزانية الوسائل إلى الالتزام بالنتائج، فالبرنامج يشمل على مجموع الأنشطة المتعددة السنوات والموجهة لتحقيق الأهداف وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من الحكومة، وقياس البرامج يكون من خلال قياس **النتائج** و**الأهداف** المسطرة مسبقا.

فالهدف يمثل النتيجة المرجوة من برنامج ما، ويشترط أن يكون قابلا للقياس دقيقا وذا نظرة مستقبلية، ومحدد الآجال، وعادة ما يأتي في شكل إعلان يشرح ما ينبغي تتبعه ومعايير تقييمه للمراجعة من الجهة التي اعتمدته ويتم تقييم البرنامج من خلال تحليل تكاليفه ويتم تخطيط البرامج وفق هذا الأسلوب على المدى المتوسط لضمان التنسيق بين السياسة الاقتصادية وبين برامج الميزانية، أما بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص فيتم توجيهها نحو تحقيق أهداف معينة وآجال إنجاز محددة، وإعتماداتها تخصص في برامج، فقد اعتبرت هذه الحسابات الوسيلة الناجعة لتطبيق مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تجسدت في شكل برامج ومخططات ذات أهداف محددة مسطرة على المدى المتوسط، ومن أهم هذه البرامج، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009، والبرنامجين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، والتي تستجيب **لمبدأ الفعالية** باعتبار هذه **البرامج** تقوم على أساس **أهداف** محددة مسطرة على المدى المتوسط وآجال محددة.

6–2 إصلاح النظام المحاسبي للدولة كقاعدة لتوفير المعلومات والبيانات الإحصائية: يعتبر التسيير المحاسبي والمالي للدولة الوسيلة الرئيسية لمعرفة حجم الفجوة بين الأرقام والتقديرية للميزانية والأرقام الفعلية المحققة، فتوفير كافة المعلومات وأرصدة مختلف الحسابات من شأنه حصر نقاط الضعف في تقدير الإمكانيات المالية للدولة والعمل على تعبئتها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

6–3 خلق فلسفة جديدة في التسيير لتعزيز الشفافية: يعتبر التسيير طريقة عقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية والمادية والمالية قصد تحقيق الأهداف المسطرة، وتتم هذه الطريقة حسب سيرورة التخطيط، التنظيم، التسيير، التنفيذ والرقابة بهدف تحسين عملية إعداد واتخاذ القرارات الإدارية والتي تتماشى مع الطرق العلمية والديموقراطية الحديثة الملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة([59])، حيث تسعى الجزائر إلى إعطاء دور أكبر للإدارة المحلية في وضع خطط وبرامج متوافقة ومتكاملة على أن يقتصر دور السلطة المركزية على مراقبة مدى توافق تلك المخططات مع السياسة المسطرة من طرف الدولة بهدف إدخال عليها تعديلات لتقويتها، كما أن التسيير العقلاني للموارد

([59]) عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الثاني– النشاط الإداري ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2008، ص 146.



المالية يلعب دورا مهما في عمل تسيير الإدارة العمومية لمختلف مهامها، فقلة وندرة هذه الموارد تحتم على المسيرين إتباع طرق تسيير ذات نوعية عالية وناجعة عن طريق إعداد مناهج وطرق صارمة لتخصيص وإنفاق الأموال المتاحة قصد تقديم خدمات كافية وبجودة عالية وبتكلفة أقل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت، ولتحقيق هذا لابد من تفعيل دور الرقابة بحيث لا يجب أن يقتصر دورها على مدى مشروعية النفقة فقط، بل لابد أن يتعدى ذلك إلى مراقبة الفعالية ومدى تحقيق الأهداف المرصودة لها خلال فترة التنفيذ وما بعد فترة التنفيذ[60] خاصة فيما يخص الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية.

6-4 تحسين كفاءة وفعالية الخيارات المالية: تميز الانفاق العمومي في الجزائر بانعدام تقنية ترشيد الخيارات المالية حيث أن تقدير وتخطيط الإنفاق الحكومي على المشاريع العمومية يتم من طرف كل وزارة معنية وفقا لمبدأ التحكيم والتفاوض مع وزارة المالية، وهذا ما يجعل هذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى المغالاة في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات([61])، ومن أجل تحسين فعالية اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية، تسعى الجزائر من خلال الإصلاح الموازنات إلى العمل على تخصيص الموارد المتاحة بفعالية أكثر داخل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي عن طريق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد بما يضمن تعظيم المنافع بأقل التكاليف من خلال إدراج تقنية ترشيد الخيارات المالية (ربط البرامج بالأهداف) بحيث بجعل من التخطيط وسيلة مهمة لاستخدام الموارد المتاحة استخداما عقلانيا، وأداة فعالة لحل مشكل التراكم أي الزيادة في كمية الموارد([62])، أو عن طريق تقديم نفس الخدمات السابقة باعتمادات أقل وهذا ما من شأنه تحقيق أقصى كفاءة للموارد المتاحة([63]).

6-5 استعمال مختلف أساليب ومناهج دراسات الجدوى: (**إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز لتقييم المشاريع العمومية الكبرى**): في إطار جهود الدولة لتفادي مختلف المشاكل والعراقيل التي تعاني منها المشاريع العمومية سواء خلال مرحلة التخطيط وإعداد الدراسات أو خلال مرحلة التنفيذ والمتابعة خاصة في الجانب المالي والتقني منها كضمان الاختيار الأمثل للمشاريع العمومية ومطابقتها للمعايير التقنية المعمول بها دوليا في جانب أشغال البناء واحترام آجال الانجاز وسعيا منها لتقليص حجم الفجوة بين التكاليف التقديرية والتكاليف الحقيقية في ظل ارتفاع تكاليف إعادة التقييم، **شددت وزارة المالية على ضرورة إدراج دراسات الجدوى للمشاريع كاملة قبل بداية التنفيذ**، وذلك من خلال استعمال مختلف الأساليب والمناهج في دراسات الجدوى، بالإضافة إلى استعمال مختلف

([60]) عبد العزيز جراد وطلبة السنة المدرسة الوطنية للإدارة، ملتقى وطني حول الحكم الراشد في الإدارة العمومية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، 2013، ص 73.

([61]) Denideni Yahia ‹La pratique du système budgétaire de l'état en Algérie ‹OPU ‹Alger ‹2002 ‹P 315.

([62]) مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص 34.

([63]) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 185.



مؤشرات الأداء لقياس الآثار الجانبية للمشروع على مختلف القطاعات والمجالات سواء ما تعلق منها بالاقتصاد أو بالبيئة او على السكان، ولضمان أكثر فعالية لعملية اختيار وتنفيذ المشاريع العمومية قامت الدولة بإنشاء "**الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية**" سنة 2004 تحت وصاية ولاية المالية بهدف رفع فعالية مصاريف التجهيز وتحسين مسار تقييم ومتابعة المشاريع الكبرى للمرافق الاقتصادية والاجتماعية وتنويع موارد التمويل وضمان الاستغلال الأمثل لتكاليف المشاريع الكبرى، كما يتكفل الصندوق بالتقييم التقني والاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الكبرى ومتابعة إنجازها ويجري تقييما لفعالية المصاريف العمومية ذات الصلة ويمنح دعم تقني للوزارات ولأصحاب المشاريع لا سيما تلك المشاريع التي يفوق غلافها المالي 20 مليار دج أي ما يعادل حوالي 260 مليون دولار على أساس سعر صرف متوقع ب 76 دينار مقابل 1 دولار، أو تلك المشاريع التي تتميز بأهمية بعدها الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما أكد الصندوق على أنه في حالة ما إذا تجاوزت عملية إعادة التقييم 15% من قيمة المشروع يتعين على وزير القطاع تبرير هذا الارتفاع أمام مجلس الوزراء، ولهذا الغرض يتوفر الصندوق على فريق خاص يعمل على مستوى المقر ومستشارين وخبراء أجانب من أجل إنشاء قطب جديد لمتابعة إنجاز المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويركز الصندوق نشاطاته على أربعة محاور:

- التحضير.
- التقييم الذي يتمثل في تقديم الدعم التقني لملفات المشاريع إلى غاية الترخيص بإطلاقها.
- متابعة الإنجاز
- التقييم البعدي إضافة إلى التوثيق وتكوين العمال([64]).

ومع بداية سنة 2010 قام الصندوق بإنشاء "**دليل حول تسيير كبريات المشاريع الخاصة بالمنشآت الاقتصادية والاجتماعية**" يحتوي على مختلف الأحكام والتعليمات بمتابعة النفقات العمومية متابعة صارمة خاصة فيما يخص منها نفقات المشاريع الكبرى للتجهيز، ويتمحور الدليل حول ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في هوية ودراسات نضج المشروع (مختلف الدراسات القبلية للمشروع)، متابعة الإنجاز والتقييم، ويندرج تطبيقه في إطار نجاعة وعقلنة النفقات العمومية لاسيما تلك المتعلقة بميزانية التجهيز العمومي وحسابات التخصيص الخاص، كما يشترط الدليل الأخذ بالحسبان كافة العناصر التي من شأنها أن تؤدي إلى تكاليف إضافية للمشروع بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات الأخرى، ومنذ بداية تطبيق الدليل تحت الرقابة الصارمة للصندوق ووزارة المالية شهد تسيير المشاريع الكبرى للمنشآت تحسنا ملحوظا خلال السنتين الأخيرتين مما سمح بشكل محسوس تقليص اللجوء إلى إعادة تقييم تكاليف المشاريع حسب ما أفاد به المدير العام للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية ويرجع هذا التحسن

([64]) الموقع الرسمي للوزير الأول، www.premier-ministre.gov.de/arabe، تاريخ التحميل: 16 أفريل 2014.



أساسا في تحسين دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على البيئة والسكان، كما أن قرار الحكومة إخضاع كل تقييم يفوق 15% من الكلفة الأساسية للمشروع إلى موافقة مجلس الوزراء ساهم في تقليص أيضا عدد اللجوء إلى هذه المراجعات" التي غالبا ما تكون نحو الارتفاع([65]).

الخاتمـة:

إن زيادة مهام الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسرعة التطورات الاقتصادية التي تتطلب سرعة اتخاذ القرار وزيادة تعبئة الموارد مهدت لظهور نمط وأداة جديدة لتنفيذ المشاريع العمومية (حسابات التخصيص الخاص) في النظام المالي للعديد من الدول بحيث أصبحت في بعض الدول كالجزائر مثلا توازي من حيث الكم والحجم الميزانية العامة بل وتفوق عليها في بعض الأحيان.

- النتائج: خلص البحث إلى النتائج التالية:

– إن تفاوت النشاط والموارد المالية بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومجانية أو تسعير بعض المنتجات العامة بأسعار لا تغطي حتى التكاليف يجعل من غير الممكن تمويل مشاريع بعض القطاعات من نفس موارد نشاط القطاع وهو ما يجعل من إشكالية بحثنا والمتعلقة بإمكانية إحلال حسابات التخصيص كأداة لتنفيذ المشاريع العمومية بدل ميزانية العامة غير قابلة للتطبيق بصفة كلية.

– يمكن زيادة التوسع في استعمال حسابات التخصيص الخاص إلى العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن منها خلق وتعبئة الموارد المالية عن طريق إعادة ترتيب وتبويب هذه القطاعات بما يوفر سهولة إحصاء لجميع الموارد المالية لكل قطاع مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على المستوى المعيشي للمواطنين وباقي القطاعات الأخرى.

– استعمال حسابات التخصيص الخاص لتنفيذ المشاريع العمومية في بعض القطاعات النشيطة وذات الموارد المالية وفق مبادئها الأساسية بمزيد من الشفافية من شأنه خلق موارد مالية خاصة بها تساهم في رفع العبء المالي عن الميزانية العامة مما يعمل على تقليص العجز الموازنات والإقلال من لجوء الدولة نحو الاقتراض وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

– ارتباط حسابات التخصيص الخاص ببرنامج أو مشروع معين متعدد السنوات يوفر سهولة التقييم والقياس للمقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة.

على الرغم من تطور حجم المشاريع العمومية في الجزائر في مختلف القطاعات والمجالات سواء من خلال ميزانية التجهيز العمومي أو من خلال حسابات التخصيص الخاص إلا أنها لم تحقق معدلات نمو كبيرة تتماشى وحجم

([65]) كلمة وزير المالية، كريم جودي، يوم تقييمي حول تطبيق دليل تسيير كبريات المشاريع الخاصة بالمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر العاصمة، جانفي 2014.



الأموال المخصصة لها لعدة أسباب نذكر منها:

– ضعف وعدم إعطاء أهمية كبرى لمرحلة دراسات الجدوى نتيجة لمحدودية قدرات مكاتب الدراسات الوطنية لكن سرعان ما تم تداركه بإنشاء "**الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية**" سنة 2004 ضمان تقييم ومتابعة المشاريع العمومية الكبرى، بالإضافة إلى غياب ونقص التنسيق والانسجام بين مختلف الجهات والهيئات الرسمية وظهور بعض مظاهر الفساد خاصة في مجال الصفقات العمومية في ظل ضعف الرقابة.

– عدم مسايرة واستيعاب الإمكانيات والقدرات المحلية في مجال البناء والإنجاز لحجم الاستثمارات العمومية الضخمة منذ مطلع الألفية الثالثة أدى إلى تأخر انطلاق العديد من المشاريع نتيجة عدم جدوى المناقصات الوطنية في العديد من المرات بالإضافة إلى تكدس أوراق المشاريع على مختلف الإدارات المعنية وتأخر آجال التسليم.

2–آفاق الدراسة:

– لقد جاءت الدراسة بصفة شاملة وسطحية لنمط تنفيذ المشاريع العمومية عن طريق حسابات التخصيص الخاص بدل الميزانية العامة بهدف خلق موارد مالية مستقلة عن الميزانية دون التخصص والتعمق في قطاع معين وقد توصلت الدراسة أنه في حالة تحويل مشاريع بعض القطاعات من الميزانية العامة إلى حسابات التخصيص الخاص من شأنه زيادة فعالية هذه المشاريع، وهو ما يفتح المجال لدراسات مستقبلية أكثر عمقا وتحديدا لكل قطاع على حدى على سبيل المثال زيادة "فعالية مشاريع الصحة والتعليم عن طريق تعبئة الموارد المالية للقطاع ذاته وفق نمط حسابات التخصيص"، مع تحليل مختلف النفقات والموارد الممكنة للقطاع وكيفية زيادة تعبئتها بعيدا عن الميزانية العامة.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

1– ارياالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010–2011.

2– الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002.

3– الأنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الإنتوساي"، المعايير الدولية لأجهزة الرقابة والمحاسبة، مبادئ الشفافية والمسائلة، معيار رقم 201.

4– الطاهر الخبابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، بغداد العراق.

5– المعهد العربي للتخطيط بالكويت (منظمة عربية مستقلة)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، ماي 2007، السنة السادسة.

6– أمزال فاتح، حسابات التخصيص الخاص في النظام الميزاني الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.



7- باهر محمد عتلم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الأداب، القاهرة الطبعة الخامسة، 1998.

9- بجلالي محمد، الواقع التنموي لبرامج النشاط الاجتماعي والتضامن في الجزائر، دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية تلمسان، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011- 2012.

9- بجلالي محمد، لحول كمال، رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية، مجلة شمال افريقيا، الجزائر، العدد 15، 2016.

10- بن سماعين حياة، الصناديق السيادية الخليجية من ...إلى...أين...، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، العدد 29، فيفري 2013.

11- بن شعيب نصرالدين، شريف مصطفى، الجماعات الاقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 10، الجزائر، 2012.

12- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004 مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلى شلف.

13- بول سامويلسون، ويليام نوردهاوس، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، الإقتصاد، الطبعة 15، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان المملكة الهاشمية الأردنية، 2001.

14- جمال يرقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2001-2002.

15- جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، ترجمة وتعريب عبدالفتاح عبدالرحمن ، عبدالعظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

16- حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.

17- حميد قبيلات، القانون الاداري الجزء الأول، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

18- دحماني عبدالكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي (دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي)، جامعة الجزائر، 2011- 2012.

19- دراسة معهد swfi المتخصص في رصد حركة الصناديق السيادية منشورة على موقع قناة روسيا العربية بتاريخ 04 أفريل 2016، https://arabic.rt.com

20- ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، تعريب ومراجعة محمد حميدي السباخي، كامل سلمان العاني، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1992.

21- زيرمي نعيمة، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر والتطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعات التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، جامعة الشلف، الجزائر، 03 و04 ديسمبر 2012.

23- سعودي زهير، النظام القانوني لتسيير ورقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء الأمر 01- 04، مذكرة



ماجستير، جامعة الجزائر.

24- سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الخدمات و المشاريع العامة، دراسة نظرية - تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

25- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر، أطروحات دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000- 2001.

26- شيبي عبد الرحيم، الآثار الإقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل عجز الموازناتي والدين العام، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2013-2014.

27- صندوق النقد الدولي، شفافية المالية العامة "الميثاق والتقييم"، 2013.

28- طلبة السنة الرابعة اقتصاد ومالية، إشراف رابح محمدي، حلقة دراسية بعنوان حسابات التخصيص الخاص أهمية وحدود في إطار تنفيذ السياسات العمومية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2004- 2005.

29- عبد العزيز جراد وطلبة السنة المدرسة الوطنية للإدارة، ملتقى وطني حول الحكم الراشد في الإدارة العمومية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة.

30- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.

31- عزمي مصطفى علي، دليل دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية، بيمكو للنشر والتوزيع، مصر، 1990.

32- عمار عوابدي، القانون الإداري: الجزء الثاني- النشاط الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2008.

33- عماري عمار، محمادي وليد، آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي بسطيف حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 11 مارس 2013.

34- عيدوني حليمة، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي، حالة الجزائر دراسة قياسية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001- 2002.

35- قانون قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين الميزانية.

36- قوانين المالية الجزائرية (من 2000 إلى 2016).

37- كلمة وزير المالية، كريم جودي على هامش الجلسة العلنية المخصصة لتسوية قانون ضبط الميزانية لسنة 2010، مقر المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2012.

37- كلمة وزير المالية، كريم جودي، يوم تقييمي حول تطبيق دليل تسيير كبريات المشاريع الخاصة بالمنشآت الإقتصادية والإجتماعية، الجزائر العاصمة، جانفي 2014.

38- لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية، دراسة حالة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، جامعة



تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

39- لعمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد الرابع، 2005.

40- مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1984.

41- محمد الصغير بعلي، يسرى أبوالعلى، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003.

42- محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000.

43- نشرة صندوق النقد الدولي، الراصد المالي (حان الوقت استخدام سياسة مالية لدعم النمو القابل للاستمرار)، 15 أفريل 2015.

45- يسرى محمد أبو العلى، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

المراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية):

46-Banque d'Algérie ،rapport annuel de la banque d'algérie.

47-Bernard et Colli، Vocabulaire économique et financier، 7eme Edition، 1998.

48-DaniaL Labarounne, Macroéconomie -les fonction économiques, édition seuil paris 1999.

49-Denideni Yahia ،La pratique du système budgétaire de l'état en Algérie ،OPU ، Alger ،2002.

50-Henri Pierre Maderes et Etienne Clet, Comment Manger Un Projet ،Edition d'organisation 2eme triage, 2003.

51-Mauris Basle, Le Budget L'état, 6eme édition la découverte , Paris, 2000.

52-Michel Bouvier , Marie Christine Esclassan, Finance Publique, L .G . D. I , Paris, 1993.

المواقع الالكترونية:

53- موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net/encyclopedia/economy

54- موقع البنك الدولي، www.albankaldawli.org

55- موقع قناة روسيا بالعربي، www.arabic.rt.com/business

56- الموقع الرسمي للوزير الأول الجزائري، www.premier-ministre.gov.de/arabe

.





SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 3، نيسان 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

THE IMPORTANCE OF EDUCATION IN HUMAN DEVELOPMENT

أهمية التعليم في التنمية البشرية

أ.د. ذهبية سيدعلي

جامعة الجزائر2

الجزائر

2017م

البريد الالكتروني: dahbisidali@yahoo.fr



ARTICLE INFO
Article history:
Received 18/12/2016
Received in revised form 20/3/2017
Accepted 1/3/2017
Available online 15/3/2017

Abstract

Human development is a process of expanding the educational, as the reaches for his effort and the efforts of others to higher levels of production, income and lives next to a long and healthy human capacity development by providing convenient opportunities for education and increasing expertise.

From here, we decided to have our research subject of human development and education, where is the approach government is primarily interested in improving the quality of human resources in the community, and among the most important human development factors, we find the educational situation where that education in all his ways, and at all levels can not succeed in isolation from development the capabilities of those who support it.

According, we are trying to address in our intervention the subject of the importance of education in human development ,where we show the need of human development to invest in human capacity, and we are trying to answer the extent guaranteed by using those capabilities to the benefit of all and the self, and the extent of extent of elevating human development through education to higher levels human civilization.



ملخّص

تشكل التنمية البشرية عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، حيث أن الانسان يصل بمجهوده وبمجهود غيره إلى أعلى مستويات الانتاج والدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الانسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

من هنا ارتأينا أن يتناول بحثنا موضوع التنمية البشرية والتعليم، حيث تعتبر منهجا حكوميا بالدرجة الأولى يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع، ومن بين أهم عوامل التنمية البشرية نجد الوضع التعليمي حيث أن التعليم بكل اساليبه وعلى كل مستوياته لا يستطيع ان ينجح بمعزل عن تطوير قدرات القائمين عليه.

وعليه نحاول أن نتناول في مداخلتنا هذه موضوع التنمية البشرية والتعليم، حيث نبين مدى حاجة التنمية البشرية للاستثمار في القدرات البشرية ونحاول أن نجيب عن مدى تكفلها باستخدام تلك القدرات بما يحقق النفع للجميع وللذات، ومدى ارتقاء التنمية البشرية عن طريق التعليم إلى أعلى مستويات الحضارة الانسانية.

مقدمة:

نشأت التنمية كظاهرة مع نشأة البشر المستقل انتاجا لكن لم تؤخذ بأهمية كبيرة من ناحية البحث إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث وضعت إشكاليتها في صورة سؤال انساني بسيط يتمثل في" لماذا هناك شعوب تصبح غنية وأخرى تبقى فقيرة؟ فالتنمية إذن تشكل مفهوما من المفاهيم العالمية في القرن الـ20 باعتباره يهدف إلى إحداث تغيير جذري في مجتمع معين، من أجل اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدّل ضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. ويقصد بالتنمية من الناحية اللغوية على أنها "كلمة مشتقة من النّمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر[1].

أمّا من الناحية الاصطلاحية فتعرف التنمية على أنها " ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود والذي يراد به إدخال

(1)-www.Etudiant dz.net/v4 25/01/2011,à12 :15.



أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى رفاهية."[2]ويفهم من خلال هذا التعريف أنه أعطيت الأولوية لمساهمة الدولة على مساهمة الأفراد، فالتنمية عملية مخططة مسبقا. كما تعرف التنمية كذلك على أنها "أفضل استغلال للموارد الطبيعية المادية والبشرية بكفاءة وفعالية، قصد تطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصحية والثقافية والبيئية؛ وذلك من خلال تضافر الجهود الرسمية والشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت"[3] فالتنمية هي استغلال للموارد بكفاءة من أجل تحقيق تطورات في كل المجالات وذلك بتعاون افراد المجتمع والهيئات الرسمية.

ومن أسباب ظهور التنمية نجد المخلّفات السلبية التي أحدثها الاستعمار من نهب ودمار اقتصادي وبشري، ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مسّت كل المجالات، النّمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، انخفاض كبير في معدّلات النّمو الاقتصادي إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والأمية وسوء المعيشة.

وتهدف التنمية إلى تحقيق الرّفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة، وتتلخص أهداف التنمية في إشباع الحاجات الأساسية وزيادة الدخل القومي، رفع مستوى المعيشة، تقليل في الدخول والثروات، تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي.[4]

وتتأثر الخطط والمستويات التنموية لطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف؛ حيث يتطلب الأمر توفير المصادر المالية اللازمة ومن مصادر التمويل التنموي: نجد التمويل المحلي والمتمثل في كلّ المصادر المتاحة في القطاعين العام والخاص داخل الاقتصاد الوطني[5]، ومن أهم المصادر المحلية نذكر الأفراد، المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها من خلال الاستثمار المباشر وعمليات الاقتراض وشراء الأسهم والسندات الحكومية إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات متخصصة في التمويل التنموي والاستثمار، المؤسسات الحكومية، التمويل التعاوني من خلال تجمع أفراد أو مؤسسات مالية. وإضافة إلى التمويل المحلي هناك تمويل خارجي والذي يُشكّل كافة مصادر التمويل التي تأتي من

([2])- خليل الجميلي خيري. **التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص14.

([3]). صالح جمال حلاوة وعلي. **مدخل الى عالم التنمية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009،ص22.

([4]). الجمل هشام مصطفى. **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوصفي**، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص ص 78-83.

([5]) عبد الحفيظ العوامله نائل. (**ادارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**)، ط1، دار زهران للنشر، الاردن،2010،ص ص 138-140.



خارج الاقتصاد القومي وتتمثل مصادر التمويل الخارجي في الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسّسية، المؤسسات الاقليمية للتنمية والتعاون والتمويل في المناطق المختلفة من العالم، المصادر الحكومية الثنائية، المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في كافة مجالات التعاون الاقتصادي. [6]

تأخذ التنمية أنواعا مختلفة وهي: التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، السياسية، البشرية وما يهمنا هنا هو التنمية البشرية التي تعتبر من أحدث أنواع التنمية، حيث أنها تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة، والهدف في نفس الوقت؛ إذ زاد الاهتمام بالمورد البشري من خلال الدخل، الصحة والتعليم الذي يمثّل المحرّك الرّئيسي– عصب التنمية– حيث أصبح أغلب ما تملكه الدول هو ثروتها البشرية لأنه يتوقف عليها تقدّم أو تخلف المجتمعات وقد فرضت التنمية البشرية نفسها على الساحة العالمية منذ التسعينات من القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق تتجلى معالم إشكالية هذه الورقة البحثية فيما يلي:

في ما تكمن أهمية التعليم في ظل تحدّيات التنمية البشرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتنمية البشرية، ما هي تحدياتها، وفي ما تكمن معوقاتها؟

2. ما هي العلاقة التي تربط التعليم بالتنمية البشرية؟

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: ماهية التنمية البشرية، تحدياتها ومعوقاتها.

الفصل الثاني: علاقة التعليم بالتنمية البشرية.



الفصل الأول: ماهية التنمية البشرية، تحدياتها ومعوقاتها

المبحث الأول – ماهية التنمية البشرية:

المطلب الاول– مفهوم التنمية البشرية:

يعتبر الفرد المحرك الأول للإنتاج، حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماما بالمورد البشري، لاعتباره مصدر ثروة الأمم فهو صانع التنمية "فالتنمية البشرية لا تتمثل تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة فقط؛ بل تشكل أيضا نطاقا أوسع يضم العناصر الاجتماعية النفسية والثقافية كالخصائص الفكرية الضرورية للأفراد والتي تمكّنهم من العيش حياة أغنى"[7]. ولقد عرّفت التنمية البشرية في التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990 على أنها" عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود ولا تتغير بمرور الوقت ومن أهم هذه الخيارات نذكر:

ـ العيش حياة طويلة وصحية

ـ الحصول على المعارف

ـ الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة المناسب[8]

وبالإضافة إلى هذه الخيارات هناك خيارات إضافية نوجزها في ما يلي:[9]

ـ الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ـ الاحساس بالحماية

ـ فرص الابداع والإنتاج

ـ احترام الذات وحقوق الانسان

المطلب الثاني–أبعاد التنمية البشرية:

يعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمّية للقياس هي الدخل، التعليم، الصحة ولكن هذه المؤشرات الكمية غير كافية حيث أصبح ضرورة للاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية وفي مقدمتها: التمكين، الانصاف

(7). رشيد أحمد. **ادارة التنمية والتنمية الإدارية**، ط1، دار الشروق، المملكة العربية، 1979، ص8.

(8)-www.google.com :**le rapport sur le développement humain** ,2010,doc de mouhssen Abou ramadan,p12,visité le 12 /09/2012 à15 :00.

(9) ـ منظمة الامم المتحدة للتنمية البشرية. **تقرير التنمية البشرية**،2001، ص17.



والاستدامة وهي عناصر مرتبطة بمقومات حرية الانسان في عيش الحياة الكريمة التي ينشدها نذكر منها الديموقراطية، الحرية، حقوق الإنسان، البيئة، الرفاه ومشاركة المرأة:

أ–الانصاف: أي المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد وهذا يقصد منه ما يلي:

ـ الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للمجتمع

ـ الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات

ـ الإنصاف في الحصول على التعليم سواء بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير

ب –التمكين: ويقصد به إتاحة فرصة كافية لكل الناس لعرض قضاياهم ومشاكلهم في التنمية، في سنة 1995 حيث كان عنوان تقرير التنمية البشرية العالمي "التمكين" وقد أشار إلى أن الحرية البشرية أساسية للتنمية ويجب أن يكون الناس أحرار في ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة، ويجب أن يكون لديهم صوت حاسم في رسم الأطر السياسية، كما أشار إلى ضرورة قيام" الحريات السياسية، من خلال مؤشرات مثل المشاركة في تشكيل الأحزاب، النقابات...الخ[10].

ت– الاستدامة: ويقصد بها عدم وجود اختلاف بين الإمكانيات المتاحة للناس في المستقبل عن الإمكانيات المتاحة للناس اليوم، لقد كثر استخدام التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليها بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول سنة 1893 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج ويقصد بها: التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقوّة أجيال المستقبل وكذا التنمية الاقتصادية واجتماعية متوازنة أي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وحماية النظام الحيوي.

المطلب الثالث– أهداف التنمية البشرية:

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية في النقاط التالية:[11]

– توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع والعمل على القضاء على الأمية والجهل.

([11]) ـ عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن. **التنمية وحقوق الانسان**،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،2006، ص222.



-توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا يهدف إلى القضاء على البطالة.

-تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن الـ15 والمرأة الحامل.

-توفير المأوى لأفراد ذوي الدخول المنخفضة.

- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

-الحد من وطئ الفقر.

-رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا لزيادة دخولهم.

-مساعدة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم.

-توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

إلا أنه يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية للألفية حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 في الآتي:[12]

1. استئصال الفقر والجوع الشديدين.

2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بالغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول عام 2015 إلى إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية.

3. الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.

4. تخفيض نسبة وفيات الأطفال بهدف تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سنة المقدار الثلثين من عام 1990 إلى 2015.

5. تحسين صحة الأم بهدف تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والرضع بنسبة ثلاثة أرباع من سنة 1990 إلى سنة 2015.

6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية كنقص المناعة (الايدز أو السيدا، الملاريا وحدوث أمراض أخرى. وهذا بهدف توقيف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة.

7. ضمان الاستدامة البيئية: وذلك قصد دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد.

([12]). منظمة الامم المتحدة للتنمية. **تقرير التنمية البشرية**، 2003، ص ص 1،2.

8. تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية وذلك بهدف مزيد في التطوير لنظام منفتح متوقع السلوك غير تمييزي يشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر، وتعكس هذه الأهداف تطلعات الناس لحياة أفضل من خلال سلسلة مختارة من الأرقام والأطر الزمنية الواضحة إذ اتفقت كلّ البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيقها بحلول عام 2015.

المبحث الثاني– تحديات التنمية البشرية ومعوقاتها:

المطلب الأول– تحديات التنمية البشرية:

يصنف سكان كوكب الأرض وفقا لمقاييس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة إلى أربع حالات:

أ . عالم متقدم اقتصاديا وبشريا.

ب . عالم متقدم بشريا ومتخلف اقتصاديا.

ت .عالم متقدم بشريا وفي سبيله الالتحاق برتب التقدم الاقتصادي.

ث .عالم متخلف اقتصاديا. وفي هذه الحالة الرابعة أو العالم المتخلف فإن مسيرته حول معدّلات أفضل من التنمية البشرية في القرن القادم، تختصرها العديد من التحدّيات والتي تصل إلى درجة الأمراض الاجتماعية المزمنة وتتمثل أهميتها فيما يلي:[13]

أ- الفقر: يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم حيث نجد حوالي 1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر، وهذا راجع إلى مؤشرات المساعدات الأجنبية الموجهة إلى الدوّل النامية؛ وبالتالي سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

ب. الأمية: عند ترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية نجد جزء من الموارد يوجه إلى المأكل والمشرب والملبس، أما الموارد المتبقية والتي من المفترض أن توجه إلى التعليم نجدها تكاد تكون منعدمة، في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية شعار التعليم للجميع، كما نجد في الدول النامية تخلّف في نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة للاحتياجات الاقتصادية العالمية.

([13]) - عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن. مرجع سبق ذكره، ص ص 231– 233.



ت. التلوث البيئي: تميزت الدول النامية بانتقادها بمفهوم الأمن البيئي الذي تتمثل في توفير أساليب الحياة الحالية من الأضرار والتلوث وهذا فضلا عن المخلفات السلبية شركات متعددة الجنسيات من توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة والتي لم تجد لها وطنا أفضل من البلدان النامية.

ث. شروط التجارة العالمية: خاصة تلك التي تطبقها دول الشمال على الدول المتخلفة من تدابير حماية وقيود وهي تعتبر شروط غير كافية ولها تأثير سلبي على اقتصاديات البلدان النامية وهذا ما أوضحته مفاوضات سيتال تناقضات العولمة وعدم التوازن بين مصالح الدول المقدمة والدول النامية وهو ما عبّر عنه شعار المتظاهرين في سياتل والذي تمثل "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة".

ح. عبء التقدم التكنولوجي: إن التقدم التكنولوجي يعتبر تحديا ويمثل عبء ثقيل على عامل الاقتصاد للبلدان النامية؛ حيث اعتبرت التكنولوجيا ورأس المال أهم عوامل الانتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فعلى سبيل المثال: إذا استحدث مصنع ما انتاجيا حديثا باستيراد بعض المعدات المتطورة فإن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير الملائمة، وهذا ما يتنافى مع المعايير الأساسية التي تعني مفهوم التنمية البشرية إلى إرسائها؛ وبالتالي فقدرة البلدان النامية على إثبات وجودها مستقبلا مرتهن بقدرة استجابتها للتعايش مع التقدم ومحاكاته بفاعلية، وهذا لن يكون إلاّ باعتباره مشارك في منع التقدم وليس مجرد ملتقط لثماره.

المطلب الثاني– معوقات التنمية البشرية: تتمثل معوّقات التنمية البشرية في ما يلي:

أ. ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج.

ب ـ انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.

ت ـ انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع.

ث ـ الافتقاد إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الأفراد.

ج ـ سوء استغلال وقت الفراغ.

ح ـ سوء توزيع جغرافيا والتعاون في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع، وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا، ما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية.

إذن التنمية انطلقت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على الناتج المحلي الاجمالي، والتي كان الفرد البشري مجرد



وسيلة لتحقيق أهداف المفهوم البشري والذي اعتبر الفرد فيه هدفا ووسيلة. فالتنمية البشرية تشكل عملية توسيع خيارات الشعوب والمستهدف بهذا هو أن يتمتع الانسان بمستوى عال من الدخل وبحياة طويلة وصحية إضافة إلى تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم. فقبل التنمية البشرية كان الوعي محدود والأحلام صغيرة والأفكار مقيدة بالمعتقدات البالية والحقوق الضائعة، والاحتياجات الأساسية غير مشبعة لكن بعد التنمية البشرية أصبح الإنسان واسع الفكر والمعرفة متمتع بكرامته وكافة حقوقه الانسانية، أمامه مدى غير محدود من الخيارات في حياته، متقدم في كل شيء وبكل ثقة، كما أن التنمية البشرية تتطلب مجموعة كبيرة وغير محدودة من المؤشرات لتحديد المستوى المحقق وهذه المؤشرات تركز على ثلاثة مؤشرات ألا وهي الدخل، الصحة والتعليم، ويهمنا من هذه المؤشرات في هذه الورقة البحثية مؤشر التعليم وهذا ما سنراه بالتفصيل في الفصل الثاني حيث نبين مدى أهميته في ظل تحديات التنمية البشرية.

الفصل الثاني: التعليم كمؤشر للتنمية البشرية

المبحث الأول– مفهوم التعليم وأهم مؤشراته:

يشكل رأس المال المعرفي الركيزة الأساسية للتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة؛ والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التعليم، فالاستثمار في مجال التعليم يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الاهتمام بتكوين القدرات البشرية بواسطة التعليم يهدف الى اكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية التنموية إذ يستمد منها النمو الاقتصادي مادته في انخفاض مستوى الفقر.

المطلب الأول– مفهوم التعليم:

يقصد بالتعليم مجموعة من العمليات والأجهزة والخبرات والجهود المتعلقة بمعرفة الإنسان ومهارته وقدراته وحصيلة خبراته في مجال علمي محدد أو أكثر من مجال. وللتعليم مفهوم شمولي بأشكال ومصادر عديدة تؤدي إلى زيادة معرفته العامة أو التخصصية المختلفة، وبالرغم من جدلية العلاقة بين التعليم والتنمية ألاّ أنهما يربطان بعلاقة ايجابية؛ حيث أن التحسن في أي منهما ينعكس إيجابا على الآخر[14]، نفهم من خلال هذا التعريف أن التعليم

(14)- عبد الحافظ العوامله نائل. مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.



جملة من الخبرات والمهارات والمعارف التي يكتسبها الفرد، كما يعتبر التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية حيث تناولته أدبيات التنمية البشرية من ثلاث زوايا رئيسية وهي:[15]

1- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب المعرفة.

2. ربط التعليم باحتياجات السوق.

3. اعتبار التعليم حق انساني يهدف إلى تحسين وضع البشر.

فالتعليم يعتبر أفضل وسيلة للأفراد أجل تحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي، إضافة إلى نوعية التعليم والتي تعتبر مؤشرا عن نوعية القوى العاملة في المجتمع، كما أنه يلعب الدور الهام والرئيسي في التنمية إذ لا يمكن تصور مجتمع لا يستطيع أفراده الإلمام بالقراءة والكتابة وتغلب عليه الأمية أن ينهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصبح في عداد المجتمعات المتقدمة.

فالتعليم يخلق لدى الفرد القدرة على التغيير والتجديد ويزرع فيه الطموح والابتكار لتحسين مستواه الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم الارتقاء بالمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. ولعل المثال الموالي يوضح لنا اللا مساواة التعليمية التي يعاني منها الأطفال في بعض مناطق العالم:[16] ففي المعدل الرسمي يستطيع طفل في الموزمبيق اليوم أن يتوقع الإلتحاق بالتعليم الرسمي لمدة 4 سنوات، أما المولود في فرنسا فسوف ينال 15 سنة من التعليم ذوي المستوى الأرقى، وفي جنوب آسيا يساوي معدل فترة الدراسة ثماني سنوات نصف المدة في بلدان الدخل المرتفع، كما ينهي أقل من ربع أطفال زامبيا دراستهم الابتدائية وهو قادرون على النجاح في اختيارات القراءة والكتابة الأساسية في الوقت ذاته يبقى الحصول على تعليم عالمي، امتياز متاح في المقام الرئيسي لمواطني البلدان ذات الدخل المرتفع، وهذه اللا مساواة التعليمية اليوم هي اللا مساواة الاقتصادية والاجتماعية غدا.

المطلب الثاني: مؤشرات التعليم:

يعد مؤشر التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر ايجابية في مواجهة قضايا الوطن، ويجعلهم ذو مشاركة أكثر فعالية في برامج التنمية والتعليم ويتكون مؤشر التعليم من معدل القراءة والكتابة لدى البالغين، كما ظهر في التقرير الأول للتنمية البشرية ثم أضيف إليه متوسط

---

(15)- مراد الدعمة. **التنمية البشرية الانسانية، (بين النظرية والواقع)**، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص109.

(16)- منظمة الامم المتحدة للتنمية. **تقرير التنمية البشرية**، 2005، ص ص24-25.



سنوات التمدرس في تقرير التنمية البشرية 1991 ويمكن تلخيص هذه المؤشرات التعليمية في النقاط التالية:[17]

1ـ نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة.

2ـ نسبة الأميين إلى جملة السكان.

3ـ نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة والذين اشتركوا في برامج غير النظامية أي خارج عن النظام الرسمي.

4ـ نسبة التسرب المدرسي في المراحل الأولى للتعليم.

5ـ نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم.

6ـ متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة.

7. متوسط عدد التلاميذ في الفصل في مراحل التعليم المختلفة.

8ـ نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد التلاميذ الفصل عن المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة.

9ـ نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم والذين يلجأون إلى الدروس الخصوصية.

10ـ نسبة القيدين في مدارس أو معاهد خاصة إلى عملية المقيدين في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم.

المبحث الثاني– الإنفاق على التعليم، أشكال التعليم وأهم أهدافه:

المطلب الأول– مفهوم الإنفاق التعليمي:

يحظى الإنفاق التعليمي أهمية كبيرة من أجل توفير التعليم وتطويره كمّا ونوعا "فالإنفاق التعليمي يمثل كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم والذي ينبغي أن ترفقه توفر موارد حقيقية تمثل متطلبات العملية التطويرية سواء كانت موارد بشرية، أو موارد مادية آلات، أجهزة معدات مستلزمات مادية وغيرها وبدون توفر الموارد الحقيقية (العينية) هذه فإن توفر الموارد المالية الذي يتيح زيادة الإنفاق على التعليم على القدر ذاته المتاح من هذه الموارد الحقيقية لن يؤدي إلى تطور التعليم كما ونوعا"[18]، والإنفاق على التعليم نوعين: التعليم الاستهلاكي، والتعليم الاستثماري، فبالنسبة للتعليم الاستهلاكي فإنه يقسم إلى قسمين وهما:[19]

أـ الاستهلاك الجاري: ويتمثل في المنافع غير المحسوسة التي تنعكس على المتعلم عند تواجده في المدرسة وتلقيه

(17) ـ ابراهيم العيسوى. **التنمية في عالم متغير**، ط3، دار الشروق والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص 164-165.

(18) ـ حسن خلف فليح. اقتصاديات التعليم وتخطيطه، ط1، عالم الكتاب الحديث، 2006، ص ص 195-196.

(19) ـ مراد الدعمة. مرجع سبق ذكره، ص109.



العلم.

ب ـ الاستهلاك المستقبلي: يتمثل في جعل المتعلم المستقبلية أكثر فائدة ورضى وهذا الجانب يعتبر التعليم سلعة مثمرة واستثمار في نفس الوقت.

أما الإنفاق الاستثماري فإنه يتمثل بعوائده الخاصة والخارجية فهو يساعد على توليد دخل مستقبلي من خلال تزويد القوى العاملة بمعارات ومعارف تجعلهم قادرين على زيادة طاقتهم الإنتاجية ما يجعلهم يحصلون على مكاسب عالية، أما العوائد الخارجية فأهمها التغيير والتطوير الاجتماعي والثقافي واتساع الأفق الذي يحدثه التعليم في المجتمع.

وعليه فالتعليم يعتبر من أهم الوسائل التي تم من خلالها تنمية القوى البشرية؛ حيث ينعكس اتجاهات النمو الاقتصادي الحديث الطلب المتزايد على التعليم والتدريب والمزيد من المهارات في القوى العاملة فقد أجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون إلى حدّ ما على أن التعليم هو استثمار في البشر، وأصبح ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من أنواع الاستثمار البشري في العملية الانتاجية، ويتضح ذلك فيما كتبه آدم سميث على أهمية التعليم في مواطن كثيرة من كتابه "ثروة الشعوب" فيقول: اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في الواقع في شخصه وكما أن هذه المواهب تعتبر جزءا من ثروة الشخص فإنها أيضا تشكل جزءا من ثروة الأمم التي ينتمي إليها.[20] فآدم سميث في مقولته هذه ركّز على القدرات التعليمية، وأعتبرها ركنا أساسيا في العملية التعليمية التنموية حيث أن التعليم في رأي آدم سميث هو إبراز لقدرات الإنسان وحياته تحت ظل الحرية الرأسمالية التنافسية، واستنادا لهذا الرأي يرى آدم سميث ان المدارس والجامعات يجب أن يكون لها شخصيتها المعنوية المستقلة، كما يرى أن التعليم له أثر في تكوين المواطن الصالح والعامل ذي الانتاجية المرتفعة والمرتفعة والنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، وعندئذ يستطيع المجتمع أن يرتقي بمواد الثروة التي في حوزته.

المطلب الثاني– أشكال التعليم وأهم أهدافه:

أ ـ أشكال التعليم:

لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية، كما أنه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية البشرية فالتعليم يحتل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتطورهما وذلك من خلال إسهامه في كافة

([20]).مصطفى الجمل هشام. مرجع سبق ذكره،ص388.



الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها وسيتم التركيز في هذا المطلب على مختلف أشكال التعليم فيمكن تقسيمه من حيث أشكاله إلى:[21]

. التعليم النظامي، أساسي، ثانوي، عالي)

ـالتعليم غير النظامي (محو الأمية، التدريب، التنمية الذاتية من خلال اكتساب المعارف والمهارات وطاقات جديدة يجهزها الفرد نفسه).

1ـ التعليم النظامي: وهو ذلك التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة، وغاليا ما يعرف بالتعليم المدرسي وفي معظم الأقطار يلتحق به الناس بشكل منتظم وهو التعليم الذي يتم توفيره في المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات التعليمية النظامية الأخرى، ويشكل هذا التعليم عادة "سلّما" متواصلا من التعليم الكامل الدوام للأطفال يبدأ في الغالب من عمر الخامسة حتى السابعة ويمتد حتى العشرين أو الخامسة والعشرين سنة، وتتألف الأقسام العليا من هذا السلم في بعض البلدان من برامج منظمة تتراوح ما بين العمل ومتابعة التعليم لبعض من الوقت في مدرسة أو جامعة يطلق على هذه البرامج في هذه البلدان تسمية "النظام الثنائي" (المزدوج) أو أي تسميات أخرى مرادفة وهو النظام الأكثر انتشارا في الوطن العربي. ويتصف التعليم النظامي بما يلي:

أ.لديه عمر مديد.

ب .دروسا كاملة الوقت.

ت .التدرج بخطى منتظمة حتى الحصول على الشهادات الرسمية.

ث . يتبع في العادة الى وزارة خاصة.

ويضم التعليم النظامي عادة على كل من التعليم الأساسي والثانوي والعالي، فالتعليم الأساسي يعد المرحلة الأولى من مراحل التعليم النظامي، ويتم توفيره كحق إنساني لكل أفراد المجتمع ثم يليه التعليم الثانوي والعالي ؛حيث أن هذا النوع من التعليم يمثل أهمية كبيرة في تزويد العاملين بالمعارف والمهارات اللاّزمة.

2 ـ التعليم غير النظامي:

على الرغم من أن له برامج مخططة ومنظمة كما هو الحال في التعليم النظامي فإن الإجراءات المتعلقة

(21) . مراد الدعمة. مرجع سبف ذكره، ص ص 113-116.



بالتعليم غير الرسمي، ويقوم كل متعلم بتعليمها لواحد أقل انضباطا من إجراءات التعليم النظامي، فمثلا في الأطفال التي يوجد بين سكانها من لا يعرفون القراءة والكتابة اشتهرت طريقة كل متعلم يعلم أميا بوصفها أسلوبا لمحاربة الأمية في هذه الطريقة يقوم قادة التربية والتعليم بإعداد مادة بسيطة لتعليم القراءة ممن لا يعرف. ويتم هذا التعليم غالبا خارج المدارس النظامية والرسمية، ويشمل محو الأمية والتعليم من الوالدين والاتصال مع الآخرين والتعليم من خلال الخبرة والتدريب الرسمي في الوظيفة فمحو الأمية من الأمور التعليمية المهمة والأساسية فخفض معدلات الأمية في أي بلد يمثل تزايد قدرته على استيعاب التطورات الحديثة واستغلالها على نحو أمثل وقد يتخذ التعليم غير النظامي أشكالا متنوعة: بنى تربوية للأطفال الصغار مراكز تربوية جماعية في المناطق الريفية أو الحضرية دروس محو الأمية للبالغين تدريب تقني ومهني في مكان العمل.

ب ـ أهداف التعليم: يسعى التعليم تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي:[22]

أ. إتاحة فرصة أمام الفرد لتحسين وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

ب. غرس قيم ايجابية اتجاه العمل.

ت. تقديم معرفة شمولية للأفراد.

ث. إدراك العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة والتنمية.

وإذا أردنا أن نحقق هذه الأهداف من وراء التعليم فعلينا الالتزام بمجموعة من الشروط نوجزها في بما يلي:

أ.يجب الاهتمام بصفة خاصة بالتعليم الأساسي للقضاء على الأمية.

ب.يجب أن يتم التعليم في جو من الحرية.

ت.يجب أن يتم التعليم بعيدا عن المناهج الأكاديمية الغربية التي لا تتلاءم مناهجها مع احتياجات الدول النامية.

ث.قد يحتاج الأمر إلى صورة ثقافية شاملة في بعض الأحوال.

([22]) ـ طارق السيد.**علم الاجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2007، ص 103.



المبحث الثالث– التعليم ورأس المال الفكري:

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي (الآلات، المعدات)، ولكي يتمكّن المجتمع من زيادة دخله فالاستثمار في رأس المال الطبيعي، وكان يعتقد أيضا أن زيادة الناتج المحلي (النّمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحصل في رأس المال الطبيعي؛ بالإضافة إلى الزيادة في عدد العمال الخام، وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، ولكن مع تعمّق الاقتصاديون في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين نذكر: آدم سميث، الفريد مارشال، كارل ماركس، مالتس وفيشر.

1ـ آدم سميث–Adam Smith–: والذي اتضحت اهتماماته بالعنصر البشري في كتابه الشهير"ثروة الأمم" حيث بين في أكثر من موضوع أهمية التربية كما بين سميث أهمية التعليم ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن العنصر الفعال في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسيا.

2 ـ الفريد مارشال Alfered Marshall : كان أول من أشار إلى كون أن التعليم نوع من أنواع الاستثمار وكذا أهمية وضرورة الاستثمار في البشر.

3 ـ كارل ماركس Carl Marx: احتل العمل البشري (الانساني) لمفهومه الواسع مكان الصدارة في الفكر السياسي وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية القصوى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية باعتبار دورها الخلاق في إعداد وتكوين الانسان وتنمية قدراته بشكل عام، وقدراته الذهنية والفكرية بشكل عام.

4 ـ مالتس Maltus: جاء صاحب نظرية السكان المشهورة وأنصاره ليؤكدوا من جديد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، وإذا تتبعنا آرائهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التعليم في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية إلاّ أن كتاباتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الاستثمار البشري.

5 ـ فيشر Fisher: أدخل في نظريته رأس المال المعنوي العنصر الانساني ضمن عناصر رأس المال، وقد أكد "فيشر" وجوب استخدام رأس المال الانساني أينما وجد، فعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن التعليم يساهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك، وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال الفكري والذي أكد بعض العلماء أنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي؛ بل أكد البعض على أنه يتوقع خصوصا مع التقدم في التكنولوجيا والتقنية والتي تحتاج مهارات ومتطلبات

خاصة بالكامل معها، مما يجعل التعليم والتدريب عنصران مهمان في تحقيق الميزة التنافسية.

إن مفهوم الرأس مال الفكري يرتبط بالدرجة الأولى بالمعرفة التي من الممكن أن تؤدي إلى خلق القيمة ويعرف كذلك على أنه "هو الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات الممكن استخدامها لخلق الثروة[23]".

ويفهم من هذا التعريف أن رأس المال الفكري هو معرفة المهارات والخبرات والتعليم المتراكم في العنصر البشري التي يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة. ويعرف الرأس مال الفكري أيضا على أنه مجموعة من المهارات والمؤهلات التي يمتلكها الفرد قد تكون فطرية أو مكتسبة أما من المنهاج الدراسي أو مكتسب من الخبرة المهنية.[24]،كما يعرف كذلك على أنه "جزء من رأس المال البشري للمنظمة يتمثل في نخبة من العاملين الذين يملكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم وتمكنهم هذه القدرات من انتاح الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة التي تمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة ولا يرتكز راس المال الفكري في مستوى إداري معين دون غير ولا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف بها"[25].

وانطلاقا من هذه المفاهيم لرأس المال الفكري يمكن القول انه يعد من أهم مصادر الميزة التنافسية للمنظمات المعاصرة، إذ أن استراتيجية التميز التي تتبناها المنظمة لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال النتائج الفكرية المتمثلة في الابداع والأفكار وبالتالي تقديم منتجات جديدة تشكلت من خلال عمليات البحث والتطوير؛ فرأس المال البشري يتمثل في تلك المعرفة التي قد تكون فطرية أو مكتبية (المهارات الخبرات، التعليم المتراكم في العنصر البشري) والتي يمكن تحويلها إلى قيمة مضافة. ويمكن تلخيص مكونات الأساسية لرأس المال الفكري في النقاط التالية:[26]

توجد ثلاث (3) اتجاهات لتصنيف رأس المال الفكري: فبالنسبة للاتجاه الأول يبوب رأس المال الفكري إلى رأس مال بشري ورأس مال هيكلي، أما الاتجاه الثاني فيتخذ نفس الاتجاه الأول مع قليل من التغير إذ يقسمون أنصار

([23]) - ابراهيم صالح رضاء. المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، **نحو أداء متميز في القطاع الحكومي**، المحور الرابع، إدارة المعرفة ودورها في تطوير الأداء الحكومي، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص07.

([24])–José Allouche,encyclopédie des ressources humaines, vuibert,paris,2003,p133.

([25]). عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صال. **رأس المال الفكري، طرق قياسه، وأساليب المحافظة عليه**، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2007–2008،ص18.

([26])ـ مؤتمر محمد الفيصل. **العلاقة بين الرأس مال الفري وخلق القيمة**، دراسة ميدانية عن الصناعة المصرفية في دول الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3 لسنة 2009، دورية فصلية علمية ومحكمة تصدر عن كلية الادارة.



هذا الاتجاه رأس المال الهيكلي إلى رأس مال تنظيمي وآخر زبائني، أما الاتجاه الثالث فيقسم رأس المال الفكري إلى مهارات فردية وهياكل داخلية تعبّر عن تدفق المعرفة عبر المنظمة؛ وأخرى خارجية تعكس تدفق المعرفة عبر أصحاب المصالح الخارجيين مثل العلاقات مع الزبائن والمجهزين إلاّ أن الاتجاه الأكثر شيوعا يقوم على أساس تصنيف رأس المال الفكري إلى رأس مال بشري ورأس مال هيكلي ومضمون هذين المكونين على النحو التالي:

1.رأس المال البشري: يعد رأس المال البشري العنصر في رأس المال الفكري لكونه يعد محرك الإبداع والمورد الحاسم للقيمة غير الملموسة في عمر المعرفة ويتمثل في القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين، ويعرف رأس المال البشري من منظور الفردي بأنه حصيلة تفاعل أربعة عناصر تتمثل في التعليم، الإرث التاريخي، والتجارب والخبرات، أخيرا موقف الفرد خلال حياته، أما من منظور المنظمة يعد رأس المال البشري مصدر للابتكار واستراتيجية للتجديد، إضافة إلى الكفاءة والذكاء والقدرة الاجتماعية للتفاعل والاقتران مع الآخرين في الأداء والتميز وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة.

2.رأس المال الهيكلي: يتكون من رأس مال تنظيمي ورأس مال زبائني فيعبر عن قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الداخلية المتمثلة بالبنية التحتية الداعمة للعاملين والتي تشمل فلسفة المنظمة والنظم الخاصة برفع مقدرتها الإنتاجية ورأس المال ورأس المال الإبداعي الذي يعكس الملكية الفكرية مثل حق التأليف والنشر وبراءات الاختراع إضافة إلى المواهب والقدرات الذهنية وبذلك يعرف رأس المال الهيكلي بأنه مجموعة من الاستراتيجيات والهياكل والنظم والإجراءات التي بموجبها يستطيع المنظمة من انتاج وتسليم المنتجات إلى الزبائن. أما رأس المال الزبائن فيعبر عن المعرفة المتعلقة بأصحاب المصالح وخاصة الزبائن المؤثرين على حياة المنظمة؛ وعليه يكمن جوهر هذا المكون في المعرفة الموجودة لدى الزبائن التي لابد من اكتسابها لضمان استمرار ولائهم للمنظمة، وكسب زبائن جدد ولذلك تصوره الأدبيات بأنه انعكاس كامل قوة رأس المال البشري والهيكلي باتجاه العلاقات مع الزبائن لتحقيق رضاهم وولائهم من خلال تحديد المعرفة المطلوبة لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم وتكوين شبكة من التحالفات الاستراتيجية مع البيئة بهدف ترغيبها بالمنظمة، ونيل استحسانها ودفعها نحو بناء علاقات مع الزبائن وبسبب ارتباط هذا المورد بالعلاقات مع الزبائن فإنه غالبا ما يقاس على أساس الأقدمية في العلاقات؛ حيث يتفق أدبيات التسويق على أن



دوام العلاقة مع الزبائن يمكن أن تكون مصدرا قويا للميزة التنافسية وخلق القيمة. إلا أن الأصول الفكرية تقابلها الأصول المادية ويمكننا التفريق بين الاثنين:

الجدول رقم 1:المقارنة بين الرأس مال المادي والرأس مال الفكري

البيان	راس المال المادي	راس المال الفكري
الميزة التنافسية	مادي ملموس	غير مادي اثيري غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الافراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الالة المعدات المباني	الافراد ذوي المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط خلق الثروة	بالاستخدام المادي	بالتركيز والانتباه والخيال الواسع
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الزمن	له عمر انتاجي وتناقص الطاقة	ليس له عمر مع تزايد في القدرات الابداعية

المصدر: عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفري في شركات الأعمال عمان، 2005،ص5[27].

إن البيانات الوارد في الجدول أعلاه تسمح بإدلاء الملاحظات التالية:

- إن رأس المال المادي لديه عمر انتاجي نحدد ويتناقص بالاستخدام بينما الرأس مال الفكري له قيمة مفتوحة النهاية.

- إن رأس مال الفكري هو غير ملموس لذا تبرز صعوبة قياسه.

الخاتمة:

وفي الختام فالتعليم يعد من الأنشطة التي رافقت الإنسان منذ القدم إذ حظي باهتمام دول العالم كافة من أجل النهوض بمجتمعاتها وفق مستوى من الحضارة المتطورة والعلم والمعرفة. ومستوى التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشرا هاما للنمو الاقتصادي، ويرجع اكتشاف أهمية التعليم في النمو الاقتصادي إلى الاقتصاديين القدامى فيرى التجاريين أن المهارة البشرية تمثل عنصرا من عناصر الانتاج وعليه فإنه ينبغي أن يهدف التعليم إلى زيادة المهارة البشرية حتى ترتفع انتاجية العمل في المجتمع، إذ أن التعليم يرتبط بالرأس المال الفكري ارتباطا وثيقا وذلك باعتبارهما نوعين من المنافسة المعتمدة على الفرد وعلى قوة دماغه. وعلى هذا

[27].يوسف عبد الستار حسين. دراسة وتقييم رأس المال الفردي في شركات الاعمال، 2005،ص5.



الأساس فإن أولى مهام التعليم تتمثل في مسؤوليته على استخراج المعرفة الضمنية لرأس المال الفكري، كما تتجسد العلاقة بين التعليم ورأس المال الفكري حيث أن التعليم يقوم باستثمار معطيات رأس المال الفكري وتطبيقها مباشرة لكسب الميزة التنافسية وعليه للتنمية البشرية حاجة ملحة للاستثمار في القدرات البشرية، فعلي الدول التكفل باستغلال هذه القدرات البشرية ومحاولة توجيهها لما يخدم المجتمع ككل، فكم من حضارة ارتقت إلا وكان وراءها مراعاة اهمية التعليم، واعتباره عصب التنمية البشرية.

قائمة المراجع

(1).ابراهيم صالح رضاء.المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، **نحو أداء متميز في القطاع الحكومي**، المحور الرابع، إدارة المعرفة ودورها في تطوير الأداء الحكومي، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية، المملكة العربية السعودية، 2009.

(2).ابراهيم العيسوى.**التنمية في عالم متغير**، ط3، دار الشروق والتوزيع، القاهرة، 2003.

(3).حسن خلف فليح.**اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، ط1، عالم الكتاب الحديث، 2006.

(4).خيري خليل الجميلي.**التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

(5).رشيد أحمد. **ادارة التنمية والتنمية الإدارية**، ط1، دار الشروق، المملكة العربية، 1979.

(6).صالح جمال حلاوة وعلي. **مدخل الى عالم التنمية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

(7).طارق السيد.**علم الاجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2007.

(8).عبد الموجود ابراهيم ابو الحسن.**التنمية وحقوق الانسان،المكتب الجامعي الحديث**، الاسكندرية.

(9).عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صال.**رأس المال الفكري، طرق قياسه، وأساليب المحافظة عليه**، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2007-2008.

(10).مراد الدعمة. **التنمية البشرية الانسانية (بين النظرية والواقع)**، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان،2009.

(11).نائل عبد الحفيظ العوامله. **ادارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)**، ط1، دار زهران للنشر، الاردن،2010.

(12).هشام مصطفى الجمل.**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي الوصفي**، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

(13).يوسف عبد الستار حسين. **دراسة وتقييم رأس المال الفردي في شركات الاعمال**، 2005.

المجلات:

(1).مؤتمر محمد الفيصل.**العلاقة بين الرأس مال الفري وخلق القيمة، دراسة ميدانية عن الصناعة المصرفية في دول الخليج العربي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3 لسنة 2009، دورية فصلية علمية ومحكمة تصدر عن كلية الادارة.

(2).منظمة الامم المتحدة للتنمية البشرية. **تقرير التنمية البشرية**،2005،2003،2001.

المراجع باللغة الفرنسية:

José Allouche,**encyclopédie des ressources humaines**, vuibert,paris,2003.
www.Etudiant dz.net/v4 25/01/2011,
-www.google.com **:le rapport sur le développement humain** ,2010,doc de mouhssen Abou ramadan,p12,visité le 12 /09/2012





SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 3، نيسان 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

THE EFFECT OF SEPARATION BETWEEN FINANCIAL AND REAL ECONOMY ON ACCOUNTING DISCLOSURE

تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي في الإفصاح المحاسبي

هناء عبدالله حمد المزيني

معيدة في كلية الاقتصاد جامعة طبرق

قسم المحاسبة/ ليبيا

البريد الالكتروني :

hanaalobede@gmail.com

2017م

ARTICLE INFO
Article history:
Received 18/12/2016
Received in revised form 20/3/2017
Accepted 1/3/2017
Available online 15/3/2017

ABSTRACT

The accounting disclosure is influenced by several factors. There are many studies that clarify these factors, but still accounting disclosure exposed to some problems. Hence researcher studies the impact of the separation between the real economy and the financial economy on the accounting disclosure. So she has been collecting data from books and previous studies on accounting disclosure, where she deducted the main factor of them. Where the study shows financial economy is based on the pyramids of debts, this showed the financial position non-real. This is a contrary to the rules and principles of accounting disclosure.
Greece has used its financial derivatives to hide the debts for enter to euro area. Researcher found the separating economy is the main factor affecting the accounting disclosure so it has to make the real process to link between the real economy and the financial economy to strengthen trust between them in giving of financial data.

Keywords: accounting disclosure, influencing factors on accounting disclosure , the separation between the real economy and financial economy, Greek crisis.



الملخص:

إن الإفصاح المحاسبي يتأثر بعدة عوامل وقامت الدراسات السابقة بتوضيح هذه العوامل. إلا إن لازال الإفصاح يتعرض إلى العديد من المشاكل، لذلك ركزت الدراسة حول مدى تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي، وتم جمع البيانات من الدراسات السابقة واستنباط منها العامل المؤثر على الإفصاح المحاسبي. حيث بينت أن الانفصال يجعل الاقتصاد المالي قائم على أهرامات من الديون وهذا يظهر المركز المالي على غير حقيقته، ويعد مخالف للقواعد الإفصاح كما أن اليونان قامت باستخدام المشتقات المالية لإخفاء ديونها لتتمكن من الدخول في منطقة اليورو. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفصال الاقتصادي هو أحد العوامل الذي يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي لذلك لابد من القيام بعملية ربط بينهما لتعزيز الثقة في المعلومات المالية.

كلمات الدالة: الإفصاح المحاسبي، العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي، الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي، الأزمة اليونانية.

مقدمة البحث:

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المهمة في المحاسبة، حيث ظهر الإفصاح المحاسبي منذ ظهور شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن الملكية، فجودة المعلومات المفصح عنها لها أهمية كبيرة لدى متخذي القرارات. كما أيضاً عزز التطور التكنولوجي وتنوع وسائل تداول الأوراق المالية مبدأ الإفصاح المحاسبي، مما زاد اهتمام المنظمات المحاسبية الدولية به واصدار معايير تحكم قواعد العرض والإفصاح، حتى يتم عرض المركز المالي بشكل صحيح ودون وجود أي تلاعب. ومع ذلك لازالت المعلومات المالية تتعرض إلى عمليات تلاعب. ففي الأزمة المالية العالمية 2008 تم استخدام المشتقات المالية كأداة تحوط من الخسائر وتحقيق الأرباح إلا إن كان لها آثار سلبية على الإفصاح المحاسبي. حيث إن المشتقات المالية عبارة عن عقود استثمارية مشتقة من الأوراق المالية أي إنها تعتمد على أصل مالي وليس أصل حقيقي، وهذا ناتج من انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، فالاقتصاد الحقيقي يتمثل في أصول حقيقية مثل الارض و المباني وغيرها، أما الاقتصاد المالي يتمثل في الأسهم والسندات والنقود ففي حال فصلها يتم تجاوز الرافعة المالية ويكون الاقتصاد معتمد على أهرامات من الديون في توازن هش. وفي اليونان تم استخدام المشتقات المالية كوسيلة لتخفيض الديون والدخول في منطقة اليورو، هذا قلل من جودة الإفصاح في التقارير المقدمة من اليونان.

ومن المعروف أن المعلومات المحاسبية تؤثر على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المعلومات والبيانات المالية التي لها تأثير بالغ على القرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة في الدولة، فبالتالي إن هناك علاقة بين جودة الإفصاح والوضع الاقتصادي، أي إن جودة الإفصاح المحاسبي تؤثر على الاقتصاد الوطني ولكن هل الانفصال الاقتصادي يؤثر على الإفصاح المحاسبي أم لا؟

طبيعة المشكلة :

من المعلوم أن جودة المعلومات المحاسبية ليس لها تأثير على الاقتصاد الوطني فقط، إنما على الاقتصاد العالمي ككل، وإن جودة المعلومات المحاسبية تتحقق إذا توافرت في المعلومات العديد من الخصائص منها الإفصاح المحاسبي، فبالتالي إذا كان الإفصاح المحاسبي



ذو جودة عالية يؤثر ذلك على الاقتصاد من خلال الثقة التي يعطيها في المعلومات المعروضة. إلا أن هناك العديد من العوامل تؤثر على الإفصاح المحاسبي، وقد قامت العديد من الدراسات بمحاولة إيجاد هذه العوامل لغرض الاحتياط منها واخذها في الحسبان، منها: تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية، عدم وضع ضوابط ومعالجات للأدوات المالية المبتكرة، عدم اثبات الالتزامات المستقبلية، عدم اثبات التيارات المستقبلية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية كذلك تحويل القروض الممنوحة إلى سندات مالية ومن ثم بيعها عن طريق شركات التوريق، تعد هذه العملية مخالفة للقواعد ومبادئ الإفصاح المحاسبي. وذلك لأن الأرقام في الحسابات الختامية تكون غير واقعية في عكسها لحقيقة المديونية. حيث لا يمكن القول بأن هذه العوامل التي تم ذكرها ليس لها تأثير أو أن هي جميع العوامل التي تؤثر على الإفصاح ولكن يمكن القول بأن هناك عامل أساسي أدى إلى وجود هذه العوامل ومن ثم تأثيرها على الإفصاح المحاسبي, فترى الباحثة أن الإفصاح المحاسبي ليس له تأثير على الاقتصاد فقط وإنما النظم والقوانين الاقتصادية تؤثر أيضا على جودة الإفصاح المحاسبي, فبالتالي يكون هناك تأثير متبادل لكل منهما.

حيث إن الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي يجعل هناك عدم توازن اقتصادي وهذا ما يؤثر على الاقتصاد والإفصاح المحاسبي، فيمكن أن نلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. هل الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي يؤثر سلبا على الإفصاح المحاسبي؟
2. هل أحد أسباب الأزمة اليونانية هو التلاعب المحاسبي ؟
3. هل للانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي دور في الأزمة اليونانية ؟

أهمية البحث: إن الإفصاح المحاسبي له أهمية كبيرة وذلك لأنه يؤثر على الاستقرار المالي وكذلك القدرة على مواجهة الأزمات المالية. حيث قامت العديد من الدراسات بتوضيح العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي إلا إن لازالت المعلومات المالية تتعرض إلى التلاعب لخدمة مصالحهم الشخصية، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة بمعرفة العامل الأساسي المؤثر على الإفصاح المحاسبي ومحاولة تقديم حل لذلك.

أهداف البحث: تتجلى أهداف البحث فيما يلي:

1. التعرف على ماهية وأهمية الإفصاح المحاسبي.
2. التعرف على أهمية ارتباط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي.
3. التعرف على وضع اليونان ومستوى جودة الإفصاح المحاسبي والعامل المؤثر فيها.
4. التعرف على مدى تأثير الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي على الإفصاح المحاسبي في اليونان.

منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي، وذلك بالدراسة كل ما تستطيع الباحثة الحصول عليه من مراجع ومؤتمرات وأبحاث من خلال المكتبات المختلفة وكذلك عبر الانترنت تمهيداً لاستنباط الإجابة على



التساؤلات الدراسة والنتائج.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي .

المبحث الثاني: الارتباط الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

المبحث الثالث: أزمة الديون اليونانية .

الدراسات السابقة

الدراسات الخاصة بالإفصاح المحاسبي

دراسة سالم محمد عبود: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المحاسبي في الأزمة المالية 2008. حيث أوضحت هذه الدراسة بأن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة من بينها ضعف الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول ومصادر التمويل المركزي وكذلك ضعف الالتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات وكان من أسباب التي أدت إلى ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية هي تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة، عدم اثبات الالتزامات المستقبلية، عدم اثبات التيارات المستقبلية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية، تحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداوله في الأسواق المالية ما يعرف (بالتسنيد) ويتم بيعها من خلال شركات التوريق، وتعد هذه العملية مخالفة للقواعد ومبادئ الإفصاح المحاسبي وذلك لأنه الأرقام في الحسابات الختامية غير واقعية في عكسها لحقيقة المديونية.

دراسة jiangliet 2004 بعنوان

Relationship lending accounting disclosure and credit validity during crisis:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية والفترات التي يشهدها العالم من عدم استقرار المالي. وتم تطبيق الدراسة على الأسواق المالية الأسيوية التي شهدت هزة مالية عنيفة قبل عدة سنوات، إذ قام الباحثون بعمل دراسة ميدانية على أسواق المال الأسيوية على مدار خمس سنوات في الفترة من 1999 وحتى 2003. وتم تطبيق الدراسة على 15 شركة مساهمة عامة موزعة على 5 بلدان في شرق أسيا. حيث أوضحت نتائج الدراسة إن القروض الغير مضمونة هي التي أدت إلى انعدام الشفافية وانخفاض مؤشر الثقة مما أدى بدورة إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي الذي أدى إلى انهيار سوق رأس المال الأسيوي.

دراسة انبال قصبة بعنوان اسباب حدوث الأزمة المالية العالمية و الحلول المقترحة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية. فقد وضحت الدراسة أسباب حدوث الأزمة هي: الإفراط في حجم الإقراض العقاري، حزم وتداول



السندات، نزع الملكية العقارية، نقص الشفافية والرقابة عند إصدار وتصنيف وتداول سندات الرهن العقاري، صعوبة فهم الأدوات المالية (التعقيد)، إفلات المؤسسات المالية المتعاملة في سندات الرهن العقاري من الرقابة، ملاءمة الإطار القانوني والتشريعي، تشجيع الحكومة الأمريكية سياسة التراخي في شروط منح القروض، الابتكار المالي، تقدير متدن لدرجة المخاطر المرتفعة المرتبطة بسندات الرهن العقاري، زيادة نسبة القروض إلى رأسمال المؤسسات المالية، فشل نظام إدارة المخاطر، انتشار المشتقات المالية خارج حدود الرقابة، الإفراط في عمليات توريق وبيع الديون، منح سندات الرهن العقاري تصنيفات ائتمانية مرتفعة لا تستحقها، دفع المكافآت كنسبة من الدخل بغض النظر عن المخاطر.

التوم عثمان الحسن آدم. الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من الأزمات المالية (دراسة ميدانية)/عثمان الحسن آدم التوم بابكر إبراهيم الصديق–الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية،2012–174ص: تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي ودوره في الحد من الأزمات المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول والمصادر التمويل المركزي، وضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي أدى إلى تعرض معظم الدول للأزمات المالية. وهدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والأزمة المالية العالمية، وقامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية: الالتزام التام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يحد من الأزمة المالية العالمية، عدم الإفصاح المحاسبي في منح التمويل العقاري أحد أسباب الأزمة المالية العالمية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: عدم التزام الشركات بقواعد ومعايير الإفصاح المحاسبي مع ضعف الرقابة والتدقيق على شروط الإقراض رافقها ضعف في السياسة الائتمانية وخصوصا في ظل فترة الازدهار في قطاع الاستثمار العقاري، ضعف الإلتزام بمبادئ الإفصاح المحاسبي من حيث جودة المعلومات أدى إلى دخول بنوك مختلفة بالاندماج ودخولها في مجالات تجارية دون إجراءات محاسبية أصولية. وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة مع البحث عن قواعد ومعايير المحاسبة التي تساعد في الحد من الأزمة المالية العالمية. وتقوية النظام المحاسبي والقانوني والزيادة في الإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصارف والنظام المصرفي.

دراسات خاصة باليونان :

دراسة Chiara Oldani بعنوان إدارة الخطر ذو السيادة اليونانية: بينت هذه الدراسة بأن الإنفاق العالي هو الذي أدى إلى حدوث الأزمة في سوق السندات السيادية في اليونان، كما بينت بأن الأزمة الهيلينيه نتاج لعديد من السنوات من الكساد وبطئ النمو الاقتصادي وضعف معدل الإنتاج وقبل كل شيء سوء الإدارة المالية العامة وتقرير غير مرضي حول إدارة المخاطر والممارسات المحاسبية. حيث إن المعلومات حول اليونان نادرة ولكن عدم قابلية الهيئات الأوروبية لفهم سوء الإدارة المدهش كذلك علاقة البنوك الأوروبية بالأخطار اليونانية في سوق السندات السيادية ولهذا تم اخفاء الديون عن طريق استخدام عقود المبادلات .

دراسة يوسفات على بعنوان الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الازمات المالية: تم إلقاء الضوء على البنك العتيد غول دمان ساكس ودوره الكبير في ابتكار أدوات مالية مركبة، الذي كان مسؤول عن تفجير أزمة تعد من أكبر الازمات المالية العالمية بعد الكساد العظيم في عام 1929. كما اضطلع البنك بدور حصان طروادة للحكومة اليونانية التي كان همها الوحيد الدخول الى



منطقة اليورو مهما كان الثمن. وها هو اليورو يواجه الأن أكبر معضلة في تاريخه ، تهدد مكانته واستمراره بسبب هذه الأزمة.

يشير لا مبير مبيلا في مقال بعنوان الأزمة اليونانية بأقلام الأفارقه 2010 :إن أسباب الأزمة اليونانية هي العجز في الميزانية، الدين العام، البطالة المرتفعة، سوء الإدارة المالية العامة، والأهم من هذا كله هو عدم وجود شفافية في البيانات العامة .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

إن ما يميز هذه الدراسة هو أن الدراسات السابقة الخاصة بالإفصاح أوضحت العديد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي مثل القروض الغير مضمونة وكذلك ضعف الرقابة وتأثير اصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للأدوات المالية المبتكرة، عدم اثبات الالتزامات المستقبلية، عدم اثبات التيارات المستقبلية، عدم وضع ضوابط ومعالجات محاسبية للتمويل خارج الميزانية. إلا إنها لم تتطرق إلى مدى تأثير الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي، كما أيضا أن الدراسات السابقة حول الأزمة اليونانية أوضحت بأن اليونان قامت بإستخدام عقود المبادلات وذلك لغرض إخفاء ديونها وعجوزها لتتمكن من الدخول في منطقة اليورو إلا إن لم توضح بأن ذلك أثر على جودة الإفصاح المحاسبي في اليونان لذلك تقوم هذه الدارسة بتوضيح ذلك وإثبات إن الانفصال بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي له تأثير سلبي على جودة الإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول :الإفصاح المحاسبي

تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي والشفافية في الآونة الأخيرة حتى أصبح يحظى بإهتمام زائد من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محلياً أو دولياً، إلا إن لاتزال المؤسسات تعاني من مشاكل الإفصاح المحاسبي والشفافية إلى هذه اللحظة.

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة رئيسية وأداة فعالة لإيصال نتائج الإعمال للمستخدمين وذلك لدعم قراراتهم خصوصاً تلك القرارات المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الإعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها. [1] في تعريف أخر للإفصاح المحاسبي على إنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية[2]. وبين وادي

[1] الملحم عدنان بن عبدالله، 2003، معوقات و اسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية، جامعة الملك فيصل ، السعودية ، النسخة الكترونية،ص5.

[2] لطيف زيود، حسان قطيم، أحمد فؤاد مكية، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية المجلد 29، العدد الاول، سوريا، 2009 ، ص201-202.



الإفصاح:

1- هو الأداة التي تفسر القوائم المالية وتخبر عما تحتويه.

2- هو المدخل الأخلاقي لمهنتي المحاسبة والمراجعة.

3- هو أحد أركان القوائم المالية.[3]

ويمكننا القول بأن الإفصاح المحاسبي هو الذي يخلق الثقة بين المتعاملين والأسواق المالية.

أهمية الإفصاح المحاسبي: يرى jiangli تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه احد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية.[4]

ويرى أحمد زغدار أن أهمية الإفصاح المحاسبي تتضح من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، وهي مصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها.[5]

أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك: أكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك نظراً لتعقيد عمليات الأدوات المالية المستعملة من المشتقات والأوراق المالية واتساع حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها. ومع إزالة القيود في تعاملات البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنيات المستخدمة. وفي هذا الصداد فإنه يتوجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، منها مخاطر الائتمان، والسيولة، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطرة يعتبر أمراً حيويا، ونتيجة لكل هذه فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً مثلها في ذلك مثل باقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح شامل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي والميداني.[6] كما نجد إن لجنة بازل للرقابة البنكية دور هام في مجال الإفصاح في البنوك حيث إن المبادئ الأساسية التي أصدرتها تضمن للسلطات التحقق من إتباع البنوك للسياسات المحاسبية المناسبة، كما تم إصدار عدة تقارير بشأن

---

[3] وادي مدحت، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الإقتصادية الفلسطينية، دراسة تحليلية تطبيقية، مارس2006، ص 75

[4]Jiangli,et . al ,2004,36- Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004), Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis,36.

[5] أحمد زغدار، محمد سفير،" خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية. 2009 ، مجلة الباحث، العدد 07، ص84.

[6] لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30 – حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، سوريا،203،2006.



الإفصاح في القوائم المالية في البنوك، والمتاجرة بالمشتقات المالية وكيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر.[7] وفي هذا الإطار ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك, أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار IFRS 07 الأدوات المالية (الإفصاح). ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار نظراً لتطور عمل البنوك ولما لهذا القطاع من أثر في سوق الأعمال, وحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيد هم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.[8]

أنواع الإفصاح المحاسبي

1.من حيث درجة الإلتزام :

إفصاح إجباري: يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشاة.[9]

إفصاح اختياري: تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري إلا أنها كلها أجمعت على إن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة شركات الإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإجباري.[10]

---

[7] طارق عبد العال حماد موسوعة معايير المحاسبة – شرح المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية – عرض القوائم المالية 2, الجزء الثاني, الدار الجامعية , مصر, 2003، ص447-448.

[8] رولاكاسر لايقه " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار "، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ،2007، ص111.

[9] عبير بيومي محمود محمد أمين، اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، 2011، ص 88-90.

[10] د. حسين أحمد دحدوح ، د. رشا أنور حمادة ، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية)كلية الإقتصاد جامعة دمشق / مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية المجلد 30-العدد الثاني-2014 ، ص 195.

2.من حيث مقدار الإفصاح :

إفصاح كافي: هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وتشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها وكل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة. ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.(11)

إفصاح عادل: إن الإفصاح العادل يتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.(12)

إفصاح كامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ. يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.(13)

هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي أن يكون كاملاً (يسمى أيضا شاملاً) ومناسباً وعادلاً. ويتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية والجوهرية التي أثرت على المنشاة خلال الفترة.14

أهداف الإفصاح المحاسبي :

يهدف الإفصاح بدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية إلى الأطراف الأخرى بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للشركة. كما يهدف الإفصاح في القوائم المالية بسرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة، حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح إن طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية هي التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية.(15)

---

(11) حنان، رضوان الطبعة، الأولي2000 النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر،ص447.

(12) جربوع يوسف، مدى تطبيق والقياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، فلسطين، بحوث و دراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة،2006، ص251.

(13) لطيف زيود، مصدر سابق،ص180-181، 2006.

(14) الحيالي ، وليد ناجي (2004) ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار و مكتبة الحامد ، عمان ، الأردن.

(15) حسين عبد الجليل آل عزوي ،الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية ، بحث لنظرية المحاسبة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة و الإقتصاد قسم المحاسبة 2009 ،ص8.



المبحث الثاني: الارتباط الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي

إن الاقتصاد يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية من الموارد ويتم ذلك من خلال توظيف هذه الموارد في عملية الإنتاج ويتم تحويلها من مواد أولية إلى سلع. حيث كان يتم إشباع حاجاتهم من خلال عملية التبادل، أي مبادلة السلع المتوفرة لديهم بغرض الحصول على سلعة أخرى متوفرة لدى شخص أخر وهم بحاجة إليها وبهذه الطريقة يتم إشباع حاجاتهم. إلا إن بعد ذلك تم استخدام النقود كوسيلة لتبادل وظهر ما يسمي بالاقتصاد المالي ومن خلال هذا المبحث يتم توضيح طبيعة الارتباط بينهما ومدى تأثيره على الإفصاح المحاسبي.

مفهوم الارتباط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي:

تعد العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أحد القضايا الرئيسية والهامة التي تناولها أصول الفكر الاقتصادي. يتعلق الاقتصاد الحقيقي(العيني) بالأصول العينية التي تتمثل في كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطرق مباشرة (السلع الاستهلاكية كالطعام والملابس) أو بطرق غير مباشرة(السلع الاستثمارية كالعدد والآلات). وإذا كان الاقتصاد العيني يمثل القيمة الحقيقية للاقتصاد وأساس حياة البشر، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن الاقتصاد العيني لا يكفي وحده بل لا بد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل المتعلقة بالأصول العينية وتيسر التعاون المشترك، لذلك وجدت النقود كوسيلة لتبادل وكذلك كإحدى وأول الأدوات المالية التي تم استخدامها في الاقتصاد المالي الذي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي. فأصبحت النقود وسيلة للحصول على السلع حيث تسير في تيار عكسي ومزامن لحركة السلع ومن هنا وجد ما يسمى بالاقتصاد النقدي أو الاقتصاد المالي الذي يعبر عن حركة التيار النقدي المقابل لتيار السلعي وبهذا يسير الاقتصاد في توازن. وأخذت الأدوات المالية عبر الزمن مراحل وتطورات حتى وصلت إلى أهمها وأشهرها في العصر الحديث وهي الأسهم (التي تمثل حق الملكية على بعض الموارد كالمصانع والشركات)، والسندات (التي تمثل حق الدائنة تجاه مدين معين)، والنقود (التي تعطي حائزيها حق الحصول على أي سلعه أو خدمة من الاقتصاد). وليست للأصول المالية قيمه في حد ذاتها، وإنما تعبر عن قيمه ما ترمز إليه وما تعكسه من الاقتصاد العيني، ولا تولد دخولا بذاتها وإنما من توليد الأصول العينية للدخول.[16]

انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

من المعروف إن الاقتصاد المالي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي. ولكن نتيجة الإهتمام بتعظيم المنافع الشخصية وتحقيق المكاسب المادية سواء في صورة فوائد وفروق أسعار، انفصلت الأسواق المالية عن الأسواق الحقيقية وأصبح التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراء من خلال المدينات والائتمان، مما جعل حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، وهذا بدوره أدى إلى وجود خلل في التوازن بينهما، وذلك لأن أصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول وإنما أهرامات من الديون التي تراكمت بعضها فوق بعض في توازن هش، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة ينهار البناء المالي

[16] أحمد شعبان محمد على ، البحث السابع الارتباط بين الإقتصاد العيني والإقتصاد المالي ودور الإقتصاد الإسلامي و مؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي العاشر الإقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية العالمية 19-20- كانون الأول \ ديسمبر 2009 ، بيروت،ص3.

بكاملة وتحدث الأزمة.

ومن الجدير بالذكر أنه رغم الانفصال الواقع بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي فإن آثار الأزمة المالية ستمتد إلى الاقتصاد الحقيقي، لأن الانهيار المالي للبنوك سيجعلها تكف عن الإقراض حتى عن الجزء الصغير الذي كان يوجه منها إلى الشركات الإنتاجية بما يجعلها تقلص إنتاجها وتطرد بعض من عمالها ومن جانب أخر فإن الخسارة التي مني بها الأفراد بسبب تعاملهم في الأسواق المالية جعلتهم يخفضون مشترياتهم من الشركات الإنتاجية، وبالتالي يحدث الركود الاقتصادي.[17]

أسباب انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

التوسع الكبير في الإقراض: تقوم المؤسسات المالية بإصدار أصول مالية أكثر من حاجة الاقتصاد العيني.

المشتقات المالية والتو ريق: يؤدي اللجوء إلى المشتقات المالية إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وتوليد مصادر جديدة للتمويل والتوسع في الإقراض، وذلك بسبب الجشع إذ إن المزيد من الإقراض والاقتراض يعني المزيد من الأرباح في الأمد القصير الأجل، ويقصد بالتو ريق هي تحويل الدين إلى شخص أخر، وفي هذه الحالة لم يتم التحوط من المخاطر بل نشر المخاطر وهذا يشكل خطر على الاقتصاد الدولة.

نقص الرقابة والإشراف أو انعدامها: تخضع المصارف التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من المصارف المركزية. إلا إن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة إلى المؤسسات المالية الأخرى مثل: مصارف الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية.[18]

ترى الباحثة أن المشتقات المالية وسيلة يتم استخدامها لغرض التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً، أي أن التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً و شراءً يؤدي إلى انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، مما جعل أن الاقتصاد لا يستند إلى قاعدة من الأصول وإنما أهرامات من الديون المتراكمة، وهذا ما أدى إلى الخلل في التوازن بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.

قد لا تكون المشتقات المالية الوسيلة الوحيدة المستخدمة في سوق المالي، ولكن ترى الباحثة هي الأكثر تأثيراً فلذلك لابد التطرق إليها بشيء من التفصيل:

(17) أحمد شعبان، مصدر سابق، ص21-22.

(18)خضيرات عمر ياسين ، الأزمات المالية العالمية الآثار و المسببات بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية في 28 -29 نيسان جامعة اليرموك الأردن،2010.



المشتقات المالية[19] هي عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع) نشأت عن تلك العقود الفرعية أدوات مالية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح علية بالهندسة المالية.

وعرف(مبارك2011، كليب 2010) المشتقات المالية[20] بأنها هي أدوات مالية تشتق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينية مثل الأسهم والسندات والنقد الأجنبي والذهب وغيرها من السلع. وتستخدم للعديد من الأغراض من بينها إدارة المخاطر والتحوط منها والمضاربة وتضم مجموعة واسعة من العقود المالية ومن أنواعها:

العقود الآجلة: تعد بمنزلة أدوات للحماية ضد مخاطر الأسعار، هي عقد بين طرفين ينص على بيع أو شراء قدر معين من أصل مالي أو عيني بسعر محدد مسبقاً عند إبرام العقد والتسليم أو تتم التسوية مستقبلاً في تاريخ يحدد عند إبرام العقد، وتعد هذه العقود أبسط المشتقات المالية.

العقود المستقبلية: تختلف عن العقود الآجلة على إنها قابلة للتداول في البورصة أي يوجد لها قابلية للتداول، ويترتب على طرفي العقد إيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى بيت السمسرة، بهدف حماية كل منهما من مخاطر عدم قدرة أحد الطرفين الوفاء بالتزاماته.

الخيارات: فهي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع أصل مالي أو عيني في المستقبل بسعر يتفق عليه حين التعاقد لقاء دفع علاوة للبائع ولا ترد العلاوة سواء تم تنفيذ العقد أم لا. وتختلف هذه العقود عن العقود المستقبلية في إنها غير ملزمة وللمشتري الحق في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه.

المبادلات: هي أكثر أنواع عقود المشتقات انتشاراً، وتتضمن التزاماً بين طرفين بمبادلة قدر معين من الأصول، وتتحدد قيمة الصفقة وقت إبرام العقد ويتم تبادل الأصل في وقت لاحق يتفق عليه مسبقاً. إلا إنها تتيح مبادلة المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات المتعلقة بأسعار الفائدة وسعر الصرف الأجنبي.

الأهداف من انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي:

تحقيق الأرباح: إن انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي يجعل التعامل مع النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً يتم ذلك من خلال المدينات والائتمان، وذلك لغرض تحقيق المزيد من الأرباح الشخصية دون الاهتمام بمصلحة العامة للدولة. وقد يحقق مصلحة المجتمع في الأمد القصير إلا أنه يؤثر سلباً في الأمد الطويل ويتضح ذلك من أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات

---

(19) خضيرات عمر ياسين ، الأزمات المالية العالمية الآثار و المسببات بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية في 28 -29 نيسان جامعة اليرموك الأردن ،2010،ص18.

(20) كليب، دور صناديق المخاطرة في الأزمة المالية العالمية الراهنة . بحث مقدم إلى الندوة الإقتصادية المشتركة بين جامعة دمشق و الجامعة اللبنانية و بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني ، المنعقد في كلية الإقتصاد في جامعة دمشق يومي 9-10 ايار ، 2010

مبارك لسلوس، الإيداع المالي في المؤسسات بين الرغبة و الرهبة. بحث مقدم إلى الملتقي الدولي بعنوان : " الإيداع و التغيير التنظيمي في المنظمات 5 الحديثة: دراسة و تحليل تجارب وطنية و دولية" ، المقام في جامعة سعد دحلب ، البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، خلال المدة 18-19 مايو ،



المتحدة الأمريكية، وغيرها من الأزمات.

التحوط من الخسائر: قد يكون الغرض من التعامل مع النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً هو التحوط من الخسائر. فيقصد بعملية التحوط هي عملية تقليل أو القضاء على المخاطر التي ممكن إن تتعرض لها المؤسسة ولكن يلاحظ بأن عملية التحوط تهتم بالمؤسسة فقط دون الاهتمام بتحقيق مصلحة المجتمع.

علاقة علم الاقتصاد بالمحاسبة:

المحاسبة علم اجتماعي، وكما هو معروف إن العلوم الاجتماعية تستمد معطياتها من بعضها البعض وتقدم لبعضها مزيداً من المعلومات خدمة لتحقيق مصلحة المجتمع. فالمحاسبة وعلم الاقتصاد مرتبطاً ببعضهما ويؤثراً على بعض. حيث يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، لغرض تحديد احتياجاته الاقتصادية والتعرف على سلم تفضيله للسلع والخدمات المختلفة، ثم يعمل على التوفيق بين الاحتياجات والرغبات الإنسانية المختلفة، والقدرة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المتاحة، ويحدد الطريقة أو الطرق المفضلة لتخصيص هذه الموارد على فرص الاستغلال البديلة. بحيث يمكن الوفاء بأكبر قدر ممكن من احتياجات الافراد ورغباتهم بإستغلال القدر المتاح من الموارد أفضل إستغلال ممكن.

المحاسبة تعتمد على الكثير من المبادئ والمعايير الاقتصادية. فالمحاسب حين يعمل على إظهار نتائج ما حققته المنشأة من ربح أو خسارة إنما هو في الحقيقة يعتمد إلى قياس ما تملكه المنشأة من ممتلكات وما عليها من الالتزامات تخضع لقانون العرض والطلب، بحيث تتوقف قيمتها ارتفاعاً وهبوطاً على مستوى الأسعار. إذاً فالمحاسب الجيد لابد أن يكون مُلم بمبادئ علم الاقتصاد ومراقبة الحركة الاقتصادية في البلاد، التي قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على المنشاة التي يقوم بخدمتها.

وفي المقابل فإن الاقتصاديين يعتمدون على الكثير من البيانات والتقارير التي يعدها المحاسب لإستخدامها في الدراسات والتحليلات الاقتصادية سواء على مستوى المشروع الاقتصادي أو على مستوى أعم وأشمل من ذلك. من هذا يتضح مدى التوازن بين المحاسبة والاقتصاد في المسيرة. فموضوع الاهتمام لكل منهما واحد سواء كان ذلك الوحدة الاقتصادية أو الاقتصاد العام ككل، وتبادل المنافع بينهما قائم.[21]

تأثير الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي على الإفصاح المحاسبي:

بما إن هناك علاقة بين الاقتصاد و المحاسبة، أي إن الاقتصاد يؤثر على المحاسبة وكذلك المحاسبة تؤثر على الاقتصاد، فإن ذلك يعني إن الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي يؤثر على المحاسبة. حيث أوضحت دراسة د. أحمد شعبان في الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية: على الرغم من إن أصل علاقة الأصول المالية بالأصول العينية هي علاقة التابع بالمتبوع، إلا إن عدداً من المتناقضات الكامنة في الاقتصاد العالمي أوجدت

---

(21) أحمد عمر زيدان، علاقة علم المحاسبة بالعلوم الاخرى، منتدى شبكة المحاسبين العرب.



انفصاماً بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي وكانت محصلة هذه المتناقضات تحول الأصول (الاقتصاد العيني أو الحقيقي) إلى استثناء والاستثناء الاقتصاد المالي إلى أصل، وهو ما حدث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الحقيقي وهو ما نتج منه انفصام الارتباط الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، مما أدى إلى حدوث أزمات مالية عالمية. كذلك أوضحت دراسة د. منى خالد فرحات في توريق الدين التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنه): بأن التو ريق التقليدي و المشتقات المالية قد تورطت في إشعال الأزمة المالية 2008 التي أشعلت نيرانها في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت إلى أنحاء العالم كافة. كذلك أوضحت دراسة د. سالم محمد عبود في الأزمة المالية بين مبدأ الإفصاح والشفافية : بأن أحد أسباب حدوث الأزمة العالمية 2008 هي ضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول ومصادر التمويل المركزي وكذلك ضعف الإلتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات. حيث يتضح من هذه الدراسات بأن عندما يتم التعامل مع الاقتصاد المالي بشكل منفصل يؤدي إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد وتوليد مصادر جديدة لتمويل والتوسع في الإقراض ويصبح الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما يؤدي إلى خلل في التوازن بينهما فهذا كله يؤثر على المبدأ المحاسبي مبدأ الإفصاح بشكل سلبي. كما أوضحت دراسة د. سالم في الأزمة المالية في أمريكية 2008 (أزمة الرهن العقاري)، كان للانفصال الاقتصادي له تأثير سلبي على الإفصاح وكذلك ساعد ذو النفوس الضعيفة على التلاعب المحاسبي وخداع الآخرين وكان التأثير سلبي ليس فقط على المؤسسة أو المستثمرين بل على الاقتصاد الوطني وكذلك الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: الأزمة اليونانية

تعد اليونان إحدى دول منطقة اليورو وكذلك نموذج أوروبي لتردي الأوضاع الاقتصادية. حيث يمر الاقتصاد اليوناني بأزمة مالية نتجت عن الإقتراض بكثرة من الخارج لتمويل الميزانية الحكومية ولسد العجز الكبير في الحسابات الجارية، حيث تم الإقتراض من الخارج بدون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية تدفق النقدية للوفاء بقروضها الخارجية.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على ما يلي:

الأزمة اليونانية.

أسباب الأزمة اليونانية.

تأثير الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي على الأزمة اليونانية.

الأزمة المالية في اليونان : لا تعد اليونان الدولة الوحيدة التي تعرضت للأزمة المالية بل تعرضت له العديد من الدول كالولايات المتحدة الامريكية ودول الآسيوية وكانت أغلب هذه الأزمات ناتجة عن التلاعب المحاسبي وحاولت العديد من الهيئات تقديم الحلول المناسبة لغرض تقليل من هذا التلاعب إلا أن ما حدث في اليونان يثبت إن هناك ثغرات في عملية الإفصاح المحاسبي وكذلك يوجد هناك ضعف في الرقابة كما أيضا يوجد فساد أدى إلى حدوث ذلك وهذا ما اثبتته العديد من الأبحاث السابقة في هذا الموضوع.



حيث كانت الدولة اليونانية لديها حلم الدخول إلى منطقة اليورو لغرض تحسين الوضع الاقتصادي وكذلك يتم التعامل بعملة قوية. إلا إن الدخول إلى منطقة اليورو لابد من توافر شروط اتفاقية ماستر يخت وهي:[22]

1 عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة حدود 1.5% عن متوسط معدل التضخم في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الاسعار.

2 الا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

3 الا يتجاوز إجمالي الدين العام للدولة بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

4 الا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل حدود 2% عن متوسط سعر الفائدة في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الاسعار.

كانت الدولة مُلزمة بأن يعيش مواطنوها وفق المعايير والشروط للدخول في منطقة اليورو. ما يعني ذلك ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد في دولة متوسطة الحال، والتي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على موارد بسيطة كالزراعة التي تُساهم بنسبة 3.3%، والثروة السمكية، والسياحة التي تُساهم بنسبة 18.2% من الناتج المحلي خلال العام 2008 بداية الأزمة. حيث اقترضت الحكومة اليونانية وبكثرة من الخارج أمولاً لتمويل الميزانية الحكومية ولسد العجز الكبير في الحسابات الجارية. وبين عامي 2001 و2008، بلغ متوسط العجز في ميزانية اليونان 5% سنوياً مقارنة بمعدل منطقة اليورو بنسبة 2%. وبلغ متوسط العجز في الحساب الجاري 9 % سنوياً، مقارنة بمعدل منطقة اليورو بنسبة 1%. وفي عام 2009 قدر العجز في الميزانية ب 13% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى هذه العجوز إلى الإنفاق العالي من قبل الحكومات اليونانية المتعاقبة، إذ كانت تمول هذان العجزان بالإقتراض من أسواق رأسمالية الدولية، ما رفع المديونية الخارجية إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان عجز الميزانية اليونانية ومستوى الدين العام أعلى بكثير مما تسمح به القواعد التي تحكم الاتحاد الأوروبي وخصوصاً اتفاقية الاستقرار والنمو التي تحدد سقف عجز الموازنة ب 3% من الناتج المحلي الاجمالي وسقف الديون الخارجية ب60%من الناتج المحلي الاجمالي، ولكن الحقيقة إن اليونان ليست وحدها التي تجاوزت هذه الحدود من بين الدول 27 الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، إذ إن أكثر من عشرين دولة تجاوزت سقف العجوز المنصوص عليها في الاتفاقية.

غير إن اليونان قامت باللعب على قانون المفوضية الأوروبية بشكل مصطنع للحفاظ على مستوى الدين إلى أقل من 60% لعدة سنوات وفي عام 2001، عندما انضمت اليونان إلى منطقة اليورو أصدرت أكثر من 10 مليارات دولار من الديون المقومة بالدولار والين. بالتالي خفضت ديون بقيمتها 2.367 بليون يورو وهذا ما جعل أن يظهر العجز بنسبة 1.2% من الناتج المحلي الاجمالي. فقد اتفقت مع بنك غول دمان ساكس على مبادلة العملات بهدف التحوط من المخاطر أسواق الصرف لمدفوعات الديون المقومة بالين والدولار. وفي الوقت نفسه يعد غول دمان ساكس مهندس هذه الحيلة المالية التي ساعدت اليونان في الحد الظاهري من ديونها في تقارير الدين ونسبة العجز في الميزانية. ومنذ عام 2002 دخلت اليونان وغول دمان ساكس في

(22) Sema Gencay Capanoglu , economic development foundation ,2010 .



سلسلة من العمليات المبادلة العملات عبر تبادل الديون اليونانية مقومة بالدولار والين مقابل ديون مقومة باليورو وبلغ مجموع المعاملات حوالي 10 مليارات دولار أمريكي لمدة تتراوح من 15 إلى 20 عام. في حين إن مبادلة العملات التقليدية تقدر قيمتها عند مستوى الصفر، خلال تحيد سعر العملة الأجنبية في سعر الصرف الأجل (وهو يساوي السعر الفوري مع تعديل فروق أسعار الفائدة بين البلد المحلي و الأجنبي).

لمبادلة الديون واستخدام معدلات Euro/US وEuro/Yen وبدلاً من ذلك تم استخدام معدلات الصرف الفورية" أسعار خارج الأسواق". حيث كانت معدلات أسعار اليورو المرجعية أقل من معدلات الأسعار الفورية. كان لهذه العملية في الواقع تحقيق ما يعادل مرة واحدة من مكاسب النقد الأجنبي لليونان بسبب بنك غول دمان ساكس إذ قام بتقديم 1 مليار دولار أمريكي كدفعات مقدما ثم تليها مدفوعات دورية من الفائدة. معنى ذلك إن المجموعة من المبادلة لسعر العملة كانت منخفضة بشكل مصطنع لمعدل سعر اليورو/دولار أو لمعدل سعر اليورو/الين، وهذا لإنشاء الدفعة مقدمة من غول دمان ساكس إلى اليونان وزيادة مدفوعات الديون السيادية لليونان في المستقبل. وبالفعل تحولت هذه المبادلة إلى طريقة لتمويل مقنع لديون الميزانية العمومية من جانب بنك غول دمان ساكس.

استفادت اليونان من هذا الدفع المسبق كتخفيض لديونها، ولكن العائد من العملة كان يسير من اليونان إلى البنك، ويسترد في نهاية العقد. غير إن هذا لم يكن في التقرير المقدم إلى اليورو ستات ومن جهته غطى غول دمان ساكس على هذه المبادلة من خلال بنك الماني يتخذ من فرانك فورات مقراً له.[23]

أسباب الأزمة اليونانية: هناك العديد من الأسباب أدت إلى حدوث الأزمة المالية في اليونان منها عوامل داخلية وأخرى خارجية:[24]

العوامل الداخلية: حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشاً ونشاطاً خلال الفترة 2001-2007. حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسيع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% وساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة العجز في ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنوياً، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنوياً، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الاوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف المنافسة، وزيادة العجز في الميزان التجاري.

العوامل الخارجية: إذ تتمثل أهم الأسباب الخارجية في:

الدخول في عضوية العملة الأوروبية: أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت –

---

(23) يوسفات علي ، الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الازمات المالية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء – ربيع ،2013.

(24) بالكور نورالدين ،أزمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب و الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير / مجلة الباحث، العدد 13،2013





نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي– وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الاوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.

الأزمة المالية العالمية 2008: تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف المنافسة، مما أدي إلى زيادة البطالة لتصبح 9% في عام 2009 وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% في عام 2009. وبلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%.

المبالغة في الدين العام: منذ نهاية عام 2009، ازدادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الاوروبية (اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في سندات الحكومية اليونانية. إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

فبالتالي تستنتج الباحثة بأن أحد أسباب حدوث الأزمة اليونانية هو انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي. حيث قامت الحكومة اليونانية بالتلاعب في بياناتها المالية باستخدام المشتقات المالية لتتمكن من الدخول في منطقة اليورو.

تأثير الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي على الأزمة اليونانية :

إن الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي له تأثير كبير في الأزمة اليونانية. حيث كان حلم اليونان هو الدخول في منطقة اليورو ولكن كانت ملزمة بأن توفر شروط قواعد الاتحاد الاوروبي فقامت بعملية مبادلة العملات مع بنك غول دمان ساكس بهدف التحوط. حيث تعد هذه العملية نوع من أنواع المشتقات المالية التي تعد وسيلة لتعامل مع النقود والتمويل بيعاً وشراءً من خلال المدينات والائتمانيات، فأدت هذه العملية إلى تخفيض عجوز اليونانية مما أدى إلى قبول دولة اليونان ضمن منطقة اليورو ولكن لم تتمكن اليونان من سداد قروضها نتيجة الفساد الإداري والمالي المنتشر ولعديد من الأسباب الأخرى. إلا إن ما يهم الباحثة في هذه الفقرة هو إن الانفصال الاقتصاد المالي عن الحقيقي له تأثير سلبي على الإفصاح المحاسبي عن طريق المشتقات المالية وكذلك مساعدة النفوس الضعيفة في عملية التلاعب المحاسبي.

النتائج :

1. إنَّ الإفصاح المحاسبي هو الذي يخلق الثقة بين المتعاملين.

2 إنَّ سبب الانفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي هو التعامل مع النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً وذلك من خلال المدينات والائتمان. كما تعد المشتقات المالية وسيلة لتحقيق ذلك وليس السبب في حد ذاته.

3 إنَّ قد يكون الهدف من هذا التعامل هو تحقيق الارباح أو التحوط من الخسائر ولكن تستنتج الباحثة بأنه يحقق المصالح الشخصية دون الاهتمام بمصلحة العامة للمجتمع وكذلك يقوم بنشر الخسائر وليس التحوط منها مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد.

4 إنَّ عندما يتم التعامل مع الاقتصاد المالي بشكل منفصل يؤدي إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد وتوليد مصادر جديدة لتمويل والتوسع في الإقراض, ويصبح الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما يؤدي إلى خلل في التوازن بينهما فهذا كله يؤثر على مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل سلبي لأن هذه الاختلالات تؤدي إلى اظهار المركز المالي على غير



حقيقته، كما يساعد ذو النفوس الضعيفة على التلاعب المحاسبي وخداع الاخرين، كما إن التأثير ليس على المؤسسة أو المستثمرين فقط وإنما على الاقتصاد العالمي ككل.

5 إنَّ من أسباب حدوث الأزمة اليونانية هو التلاعب المحاسبي مما أدى إلى انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك باستخدام عقود المبادلات لتتمكن من الدخول إلى منطقة اليورو.

التوصيات :

1 لابد من القيام بعملية ربط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي وذلك لمنع ذو النفوس الضعيفة من عملية التلاعب والمحافظة على جودة عالية للإفصاح المحاسبي.

2 توصي الباحثة الجهات التي تصدر معايير محاسبية أن تهتم بمعرفة مدى تأثير ما تحتويه العملية المحاسبية في الأمد الطويل والقصير وليس الاهتمام فقط ما تحققه بالأمد القصير دون مراعاة الأمد الطويل.

3 توصي بالاهتمام بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع لأنه ذلك سيعود بالنفع الخاص في حين الاهتمام بتحقيق المصلحة الشخصية دون الاهتمام بالمصلحة العامة يضر المجتمع وكذلك مصلحة الفرد نفسه.

الهامش :

ESA*

)نظام الأوروبي للحسابات هو نظام الحسابات الوطنية والحسابات الاقليمية التي يستخدمها الاعضاء في الاتحاد الاوروبي

المراجع:

أولاً : المراجع العربية :

الكتب :

1 الحيالي ، وليد ناجي (2004) ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار و مكتبة الحامد ، عمان ، الأردن

2حنان، رضوان الطبعة، الأولي2000 النموذج المحاسبي المعاصر، هيكل نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر .

3 طارق عبد العال حماد موسوعة معايير المحاسبة – شرح المعايير المحاسبية الدولية و المقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية – عرض القوائم المالية 2 , الجزء الثاني , الدار الجامعية , مصر , 2003.

الدوريات :

1 أحمد زغدار، محمد سفير،" خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية. 2009 ، مجلة الباحث، العدد 07 .

2 الملحم عدنان بن عبدالله ، 2003، معوقات و اسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية : دراسة ميدانية ، جامعة الملك فيصل ، السعودية ، النسخة الكترونية

3 بالكور نورالدين ،أزمة الدين السيادي في اليونان : الاسباب و الحلول ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسير /



مجلة الباحث ، العدد 13، 2013

4 جربوع يوسف ، مدى تطبيق و القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة ،فلسطين ، بحوث و دراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة ، رقم 2006

5 د. حسين أحمد دحدوح ، د. رشا أنور حمادة ، دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة ميدانية) كلية الاقتصاد جامعة دمشق / مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30-العدد الثاني-2014

6 حسين عبد الجليل آل عزوي ،الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية ، بحث لنظرية المحاسبة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة و الاقتصاد قسم المحاسبة 2009

7 لطيف زيود ، حسان قطيم ، أحمد فؤاد مكية ، " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية المجلد 29 ، العدد الاول ، سوريا ، 2009

8 لطيف زيود ، عقبة الرضا ، رولا لايقة "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار الدولي رقم 30 – حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، العدد2 ، سوريا ، 2006

9 وادي مدحت ، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، دراسة تحليلية تطبيقية ، مارس 2006

10 يوسفات علي ، الحيل المحاسبية و المالية ودورها في خلق الازمات المالية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62 / شتاء – ربيع ،2013

الرسائل العلمية :

1 رولا كاسر لايقه " القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار " ، مذكرة ماجستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007

2 عبير بيومي محمود محمد أمين ، اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة القاهرة ، 2011

التقرير و الروابط الانترنت :

1 أحمد شعبان محمد على ، البحث السابع الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي و مؤسساته



المصرفية في تجنب الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي العاشر الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 19-20- كانون الأول \ ديسمبر 2009 ، بيروت

2 أحمد عمر زيدان ، علاقة علم المحاسبة بالعلوم الاخرى ، منتدى شبكة المحاسبين العرب

3 خضيرات عمر ياسين ، الأزمات المالية العالمية الآثار و المسببات بحث مقدم للمؤتمر الثاني للعلوم المالية و المحاسبية بعنوان مدى مساهمة العلوم المالية و المحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية في 28 -29 نيسان جامعة اليرموك الأردن 2010

4 كليب، دور صناديق المخاطرة في الأزمة المالية العالمية الراهنة . بحث مقدم إلى الندوة الاقتصادية المشتركة بين جامعة دمشق و الجامعة اللبنانية و بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني ، المنعقد في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق يومي 9-10 ايار ، 2010

5 مبارك لسلوس، الإيداع المالي في المؤسسات بين الرغبة و الرهبة. بحث مقدم إلى الملتقي الدولي بعنوان : " الإيداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة و تحليل تجارب وطنية و دولية" ، المقام في جامعة سعد دحلب ، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ، خلال المدة 18-19 مايو ، 2011

المراجع الأجنبية:

1 Jiangli,et . al ,2004,36- Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004), Relationship Lending,
Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis

2 Sema Gencay Capanoglu , economic development foundation ,2010 .





SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 3، نيسان 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

A PROPOSAL FOR THE DEVELOPMENT OF YOUTH AWARENESS OF ONLINE SELF-EMPLOYMENT – A STUDY FROM THE PERSPECTIVE OF GENERAL PRACTICE IN SOCIAL WORK

تصور مقترح لتنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت دراسة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

أ. **محمد جمال فؤاد محمد**

ماجستير الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

باحث دكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

جمهورية مصر العربية

mg1221@fayoum.edu.eg



ARTICLE INFO

Article history:
Received 18/12/2016
Received in revised form 20/3/2017
Accepted 1/3/2017
Available online 15/3/2017

Abstract

With the booming education and diversity of fields, is a lot of graduates produced in various fields, and these graduates are trying hard to join the labor market, and suffer a lot of trouble to find jobs; due to the decline in the state's role in employment in the administrative organ it; and from here show the importance of self-employment, which through which young people practiced works and activities provide them with income, and Zhrvy recent work online through certain tasks performed by the employee and paid him wages from the employer through the Visa and accounts and bank numbers, it is possible that the employer in the state and employee in another country, and also it is possible that the young man finding opportunities to market their products and sell them through the Internet inside and outside, it must be directed young people to such entrepreneurship and this happens through sensitize them to work free over the Internet, seeks this research to develop imagine a proposal to the role of social service from the perspective of general practice to develop the awareness of young people to work free over the Internet.



الملخص

مع ازدهار التعليم وتنوع مجالاته، يتم إنتاج الكثير من الخريجين في مختلف المجالات, وهؤلاء الخريجون يحاولون جاهدين الالتحاق بسوق العمل، ويعانون الكثير من المتاعب لإيجاد فرصة عمل؛ نظراً لتراجع دور الدولة في توظيفهم في الجهاز الإداري لها؛ و من هنا تظهر أهمية العمل الحر الذى يمكن من خلاله أن يمارس الشباب أعمال و أنشطة توفر لهم دخل, و ظهر في الآونة الأخيرة العمل عبر الإنترنت من خلال مهام معينه يقوم بها الموظف و يتقاضى عليه أجر من صاحب العمل من خلال الفيزا و أرقام الحسابات البنكية فمن الممكن أن يكون صاحب العمل في دولة و الموظف في دولة أخرى , و أيضاً من الممكن أن يقوم الشاب بإيجاد فرص لتسويق منتجاته و بيعها من خلال الإنترنت داخل و خارج , فلابد أن يتجه الشباب إلى مثل هذه الأعمال الحرة و يحدث هذا من خلال توعيتهم بالعمل الحر عبر الإنترنت , فيسعى هذا البحث إلى وضع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة لتنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت

أولاً– مدخل لمشكلة الدراسة:

إن مخرجات النظام التعليمي القائم على التلقين لا تتيح فرصا في أسواق العمل الأكثر ارتباطا بالعولمة، خاصة في النواحي التكنولوجية والتي تتطلب لقوة العمل أن تكون ذات مستويات مرتفعة من التعليم والمهارة والمعرفة التكنولوجية واتقان اللغات[1] .

وتتمثل بطالة المتعلمين في الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة وفي الوقت الذى يزداد عدد الذين يبحثون عن عمل، وتتقلص وظائف بعض الأعمال[2] .

ولا ينجم عدم توافق المهارات في سوق العمل عن عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل فقط، ولكن لأن سوق العمل يتطلب مهارات عالية، وكذلك بسبب محتوى التعليم وطريقة تقديمة غير الملائمين؛ فمعدلات البطالة أعلى بين الأكثر تعليما؛ مما يوضح أن أنظمة التعليم في المنطقة العربية أخفقت في تخريج شباب يتمتعون بالمهارات المطلوبة لسوق العمل[3] .

---

(1)عبير أمين و عبد الباسط عبد المعطى : **تزيف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد** , الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ,ط1, 2006 ,ص128

(2) أنوار حافظ عبد الحليم : **مشاكل البطالة والإدمان** , **مؤسسة شباب الجامعة** , الاسكندرية , 2008 , ص14

(3) المنتدى الاقتصادي العالمي : **التصدي لتحدى100 مليون شاب عربي ، وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012**، الأجندة الإقليمية , 2012 , ص8



ولابد من إعداد الخريجين لاحتياجات سوق العمل وتوعيتهم وتعديل اتجاهاتهم وصقل ميولهم. وعملية تكوين رأس المال البشرى تعنى إعداد الأفراد بالمهارات والقدرات والتعليم والخبرة اللازمة بالأعداد المطلوبة والنوعية الملائمة لزيادة معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلحاق الأفراد بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية. وتقع على عاتق مؤسسات التعليم الكثير من المهام المتمثلة في ضرورة تأهيل القوى العاملة في الاتجاه المطلوب، والعمل على تدريبها وإعطاء الأهمية للتدريب التحويلي؛ فالتدريب التحويلي يهتم بمساعدة الأفراد على الانتقال من مهنة الى أخرى، وفقا لاحتياجات سوق العمل[4].

وأكدت دراسة **لمياء جلال الدين محمد فراج (2003)**– في التصور المقترح لتطوير عمل برامج التنمية البشرية بالجمعيات الأهلية– على أهمية التأهيل والإعداد للأفراد والمسؤولين، وللمنظمة عن طريق عقد الدورات والمحاضرات والندوات وحلقات النقاش، ووضع برامج إيجاد فرص للعمل ولزيادة الدخل. ويتحقق ذلك من خلال الاستفادة من الخبرات عالية الكفاءة من المدربين في مختلف التخصصات، ودراسة أحدث احتياجات السوق العالمي من خبرات ومهارات تعليمية وحرفية وخلق فرص عمل، طبقا لاحتياجات سوق العمل والعمالة[5] .

وأثبتت دراسة **عماد جمعة عبد اللطيف فرج (2006)** أنه توجد فروق ذات دالة إحصائية بين القياس القبلي والبعدي لاتجاهات خريجي الجامعات نحو العمل الحر نتيجة استخدام الاتجاه المعرفي السلوكي، وكان ذلك من خلال تنمية الجانب المعرفي والوجداني والسلوكي لدى خريجي الجامعات نحو العمل الحر. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة وجود أزمة في الموائمة بين خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل والمشكلات المترتبة على بطالة خريجي الجامعات[6] .

وتشير نتائج دراسة **أميرة محمد حشمت عطية محمد (2011)** إلى أن مخرجات التعليم العالي لا يتوائم مع احتياجات سوق العمل، وأن أسباب هذه المشكلة تتمثل في عدم وجود معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية

(4)أنوار حافظ عبد الحليم :**مشاكل البطالة والإدمان** , مرجع سابق , ص 62 , 75

(5) لمياء جلال الدين محمد فراج : **تقويم برامج التنمية البشرية في الجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم**, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة الفيوم , كلية الخدمة الاجتماعية, 2003

(6) عماد جمعة عبد اللطيف فرج : **الاتجاه المعرفي السلوكي في خدمة الجماعة وتنمية اتجاهات خريجي الجامعات نحو العمل الحر** , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الفيوم , كلية الخدمة الاجتماعية , 2006



لسوق العمل، وسرعة تغيير احتياجات سوق العمل، وبطء استجابة مؤسسات التعليم العالي لهذا التغيير، وأيضا، حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى الملائمة لاحتياجات سوق العمل(7) .

وتوصلت دراسة **منى عطية خزام خليل** (**2011**) إلى تحديد متطلبات تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية كما يلى(8) :

(1) المتطلبات المعرفية لتنمية الموارد البشرية من وجهة نظر رجال الأعمال والمتدربين، هي زيادة المعارف حول تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتهيئة خدمات الإنترنت في المنظمة.

(2) المتطلبات المهارية لتنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية، هي المهارة في استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات.

(3) وجود معوقات تواجه تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية، وهى عدم وجود خطط للتدريب والتأهيل الرقمي، وعدم الاهتمام بالبحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتشير النتائج الرئيسة لدراسة (**تشارلز حكيم**)**Hokayem, Charles** (**2010**) إلى أن الأفراد- بالرغم ارتفاع درجة الكفاءة الذاتية والمهارات لهم – فإنهم يحصلون على أجور أعلى في المستقبل، وأكدت الدراسة أهمية المهارات، وتأثيرها على رأس المال البشرى والعمالة(9) .

وسعت دراسة (**كاثرين كيايين**) **Kyeyune, Catherine** (**2012**) إلى تحديد الكفاءة الثقافية لتنمية الموارد البشرية، وتحديد الكيفية التي يمكن بها تطويرها وتقييمها. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية الكفاءة الثقافية في توحيد ممارسات تنمية الموارد البشرية، مثل التعليم والتدريب، وبرامج تنمية الموارد البشرية، ودورها في تحسين أداء المهنيين(10) .

ومن هنا تظهر أهمية العمل الحر الذى يمكن من خلاله أن يمارس الشباب أعمالا وأنشطة توفر لهم دخلا، وتضمن

---

(7) أميرة محمد حشمت عطية محمد : **الخصخصة في التعليم الجامعي و متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية مقارنة** , رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة عين شمس, كلية الآداب , 2011

(8) منى عطية خزام خليل **: تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية** ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرين ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 9-10 مارس 2011

(9) Hokayem, Charles: **Essays on human capital, health capital, and the labor market University of Kentucky**, UMI DissertationsPh.DPublishing, 2010.

(10) Kyeyune, Catherine , **Towards the development of a cultural competence framework for human resource development professionals in international business:A study of Best Practice Learning and Diversity companies** , Ph.DSouthern IllinoisUniversity at **C**arbondale, UMI Dissertations Publishing, 2012



لهم مستوى معيشيا مقبولا. وظهر – في الآونة الأخيرة مع ازدهار التكنولوجيا وثورة المعلومات– العمل عبر الإنترنت من خلال مهام معينة يقوم بها الموظف، ويتقاضى عليه أجرا من صاحب العمل من خلال الفيزا، وأرقام الحسابات البنكية فمن الممكن أن يكون صاحب العمل في دولة والموظف في دولة أخرى, وأيضاً، من الممكن أن يقوم الشاب بإيجاد فرص لتسويق منتجاته، وبيعها من خلال الإنترنت داخل وخارج الدولة. وهذه الأعمال تحتاج إلى ثقافة عالية خاصة بالتكنولوجيا الحديثة، والإلمام بأكثر من لغة ومهارات شخصية كثيرة. ولابد أن يتجه الشباب إلى مثل هذه الأعمال الحرة، ويحدث هذا من خلال توعيتهم بالعمل الحر عبر الإنترنت.

ثانياً– مفاهيم الدراسة:

مفهوم سوق العمل :

يشمل سوق العمل التفاعل والطلب على اليد العاملة (كمية طلب الشركات العاملة في إنتاج السلع والخدمات) والمعروض من العمالة (والتي يتم تحديدها أساسا عن طريق حجم السكان) داخل السوق[11] .

ويعرف سوق العمل بأنه: تفاعل قوى العرض والطلب, وهو عدد العمال القادرين من الرجال والنساء على العمل، والراغبين فيه خلال فترة معينة، أو حجم قوى العمل في المجتمع[12] .

مفهوم الوعى :

هو إدراك الفرد لما يحيط به إدراكا مباشراً، ينطوي على وقوف الفرد على فكرة جديدة وشعوره بحاجة إلى مزيد من المعلومات عنه[13] .

ويعرف المعجم الفلسفي الوعى: بأنه إدراك المرء لذاته وأحواله وأفعاله إدراكا مباشراً وهو أساس كل معرفة، وله مراتب متفاوتة في الوضوح، وبه تدرك الذات أنها تشعر وأنها تعرف ما تعرف[14] .

(11) Alison Spence: **Labour market , Edition No: Social Trends 41 , Office for National Statistics** , Kew, London , 2011,p3

(12) السيد حنفي عوض : **الحركات النسائية العمالية وتحديات سوق العمل: دراسات في علم الاجتماع النسوي** , نور الإيمان والقاهرة , ط1 , 2001 , ص103

(13) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)** , الدار الثقافية للنشر , القاهرة , 2004 , ص509

(14) **المعجم الفلسفي** , مجمع اللغة العربية جمهورية مصر العربية , الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية , القاهرة , 1983, ص215



الوعى الاجتماعي:

ميزت النظرية النقدية بين نوعين من الوعى (الوعى الحقيقي , الوعى الزائف)[15] :

- الوعى الحقيقي: هو قدرة الفرد على إدراك الأمور إدراكاً مستمداً من تجاربه، ورؤيته للمصلحة التي تحقق إنسانيته وحريته ورغباته الحقيقية. وتؤكد النظرية أن لدى الفرد القدرة على الوصول لهذا الوعى من خلال حركة معرفية مستمرة للعقل في نقده للمجتمع على أسس علمية، وفي ضوء المصالح المشتركة.
- الوعى الزائف: وهو إدراك الفرد للمصلحة من خلال العقل الأدائي الذى يتعامل مع الأفراد والعلاقات كأدوات لتحقيق المصالح التي يروج لها النظام السائد.

ويتبنى الباحث التعريف الآتي للوعي: هو مجموعة من الأفكار والتصورات والمفاهيم والآراء الخاصة بالشباب الجامعي التى تؤثر في وجدانه، مع إدراكهم للواقع والمجتمع الذى يعيشون فيه؛ مما ينعكس على إدراكهم وفهمهم وأفكارهم لأهمية العمل الحر عبر الإنترنت.

مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية:

عرفت دائرة معارف الخدمة الاجتماعية الممارسة العامة بأنها: الإطار الذى يوفر للأخصائي الاجتماعي أساساً نظرياً اتقائيا للممارسة المهنية؛ حيث إن التغيير البناء يتناول كل مستوى من مستويات الممارسة (من الفرد حتى الجماعة) وتتمثل المسئولية الرئيسة للممارسة العامة في توجيه وتنمية التغيير المخطط أو عملية حل المشكلة[16].

وعرف كارن **كريست أشمان** الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية على أنها[17] : تطبيق قاعدة المعارف والقيم المهنية ومجموعة واسعة من المهارات لاستهداف أنظمة العملاء من أي حجم من أجل التغيير في إطار أربع عمليات:

1- الممارسة العامة تؤكد على تمكين العميل.
2- العمل بفعالية ضمن الهيكل التنظيمي.

---

(15) عبير أمين وعبد الباسط عبد المعطى : **تزييف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد** , مرجع سبق ذكره , ص32

(16) حسين حسن سليمان , **الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة** , مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت , لبنان , ط1 , 2005 , ص 26

(17) Karen K. Kirst-Ashman and Grafton H. Hull, Jr : **Understanding Generalist Practice,** Library of Congress , USA , Fifth Edition , 2009 ,p p7,9

3- استخدام مجموعة واسعة من الأدوار المهنية.

4- تطبيق مهارات التفكير النقدي للقيام بالتغيير المخطط.

ثالثاً: أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة للعوامل الآتية:

1- أهمية الشباب في المجتمع وأهمية الدور الذي يقوم به.

2- معاناة الشباب في البحث عن فرص العمل، وندرة فرص العمل بالقطاع الحكومي. كما أن الفرص المتاحة أمام الشباب تحتاج إلى قدرات ومهارات وخبرات خاصة، مثل: فرص العمل بالقطاع الخاص وبالخارج والمشاريع الصغيرة.

3- زيادة أعداد العاطلين بين الشباب والأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عن البطالة.

4- نقص وعى الشباب بطرق العمل الحر عبر الإنترنت.

5- توصيات الدراسات السابقة بضرورة البحث في التأهيل لسوق العمل.

6- إثراء البناء المعرفي للخدمة الاجتماعية بتجريب إحدى منظورات ممارسة الخدمة الاجتماعية، والتأكد من فاعليتها في إحداث التغير المطلوب، وتقديم بعض المقترحات والتوصيات العلمية؛ لتحقيق أفضل الطرق لتوعية الشباب بالعمل الحر عبر الانترنت.

رابعاً: نوع الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النظري من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة.

خامساً: مستخلصات البحث:

1- إن أرباب العمل يطلبون خريجين لديهم أكثر من المعرفة الموضوعية، ويتمتعون بالمهارات الأولية .

2- إن أوجه التفاوت بين النتائج التعليمية ومتطلبات سوق العمل ونقص المهارات وعدم مطابقة المهارات للعمل، يؤدى إلى عدم تأهيل الشباب الجامعي لسوق العمل.

3- إن غياب التنسيق بين التعليم وسوق العمل أدى إلى فائض في العمالة، وعدم تزود الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل.



4- إن سرعة تغيير احتياجات سوق العمل، وبطء استجابة مؤسسات التعليم العالي لهذا التغيير، وأيضا حاجة خريجي الجامعة إلى تنمية بعض المهارات الأخرى الملائمة لاحتياجات سوق العمل يؤدى إلى عدم تأهيل الشباب الجامعي لسوق العمل.

5- يوجد ارتباط بين توفير المهارات وتوفير فرص العمل؛ وبالتالي الحد من مشكلات البطالة بين الشباب الجامعي.

6- ضرورة الشراكة بين الجامعات والشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال التكنولوجيا والاتصال لتأهيل الشباب الجامعي، وتنمية معارفهم المهنية وتحديثها رقمياً للاستجابة لسوق العمل.

سادساً: توصيات البحث:

1- توعية الشباب الجامعي بالمهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل.

2- تعريف الشباب الجامعي بفرص العمل الحر عبر الإنترنت.

3- تأهيل وتطوير الشباب بما يتفق مع متطلبات سوق العمل من التكنولوجيا الحديثة.

4- تطوير التعليم العالي باتجاه متطلبات سوق العمل.

سابعاً: التصور المقترح:

تصور المقترح لتنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت

أ- الهدف العام للبرنامج المقترح:

تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت، وتحقيق هذا الهدف من خلال:

1- العمل مع الشباب بشكل فردي أو جماعي لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم ومعارفهم نحو العمل الحر عبر الإنترنت.

2- العمل مع أسر الشباب، وتنمية وعيهم بأهمية العمل الحر عبر الإنترنت.

3- العمل مع منظمات المجتمع المعنية مع الشباب، مثل: الجامعات ومراكز الشباب، وحثهم على تقديم خدمات تطوير وتأهيل الشباب من خلال الدورات التدريبية والبرامج التعليمية.

4- العمل على مستوى المجتمع ككل، وإثارة الرأي العام نحو العمل الحر عبر الإنترنت



مـــن خـــلال التـــأثير في صـــانعي القـــرار المعنيـــين بالتعلـــيم، وبالشـــباب, ونشـــر ثقافـــة العمـــل الحر عبر الإنترنت من خلال وسائل الإعلام.

ب– أنساق العملاء:

أنساق التعامل في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية هم[18] :

1– نسق العميل:

هو أى فرد أو أسرة أو مجموعة أو منظمة أو مجتمع يمكنها أن تستفيد من أخصائي التدخل في الخدمة الاجتماعية. ونسق العملاء هنا هم الشباب المراد تنمية وعيهم بالعمل الحر عبر الإنترنت.

2 – نسق الهدف:

هو النظام الذى يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتأثير فيهم من أجل الوصول الى أهداف التدخل المهني أو التأثير من أجل الوصول إلى أهدافهم كعملاء. وفي هذه الدراسة نسق الهدف هو:

- **العمل مع الشباب كنسق فردى ويشمل:**

- زيادة معارفهم حول العمل الحر عبر الإنترنت.
- زيادة معارفهم حول الفائدة والعائد من العمل الحر عبر الإنترنت في توفير دخل لهم.
- إقناع الشباب الجامعي بضرورة تطوير قدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم قبل التخرج من خلال برامج ودورات التنمية البشرية المؤهلة لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.
- مساعدة الشباب الجامعي على تلقى دورات التنمية البشرية داخل مركز الشباب ومراكز التدريب.

- **العمل مع جماعات الشباب كنسق جماعي ويشمل:**

- مساعدتهم في التعبير الحر عن أفكارهم بشكل جماعي من خلال المناقشات الجماعية.
- مساعدتهم على ممارسة بعض الأنشطة التعليمية والتدريبية الجماعية حول العمل الحر عبر الإنترنت.
- مساعدتهم على ممارسة الأنشطة المرتبطة بالتنمية البشرية.

(18) Karen K. Kirst-Ashman Grafton H. Hull, Jr: **Generalist Practice with Organizations and Communities,** Library of Congress , USA, Fifth Edition, , 2012, p p 10 , 11

3 – نسق محدث التغيير:

هو الأخصائي الاجتماعي الذى يبدأ عملية التغيير من خلال التدخل المهني، وفي هذه الدراسة فإن الباحث يعتبر نسقا محدثا التغيير.

4 – نسق العمل:

يشمل نسق العمل الأشخاص المشتركين من أجل تحقيق التغيير والمؤسسة الذى يعمل من خلالها الباحث.

ج- استراتيجيات الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة في تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت:

1- استراتيجية الإقناع:

تستهدف إحداث تغييرات في الأفراد أنفسهم؛ لإكسابهم المهارات والخبرات التي تساعدهم على العمل لحل مشاكلهم وإشباع حاجاتهم. وتعتمد هذه الاستراتيجية على إتاحة الفرصة لنسق العملاء ليناقشوا أمورهم، ويتبادلون الرأي حول حاجاتهم ومشكلاتهم، والعمل على إشباعها على أساس تعاوني. وتستخدم هذه الاستراتيجية عند التعامل مع الشباب لإقناعهم بضرورة وأهمية العمل الحر عبر الإنترنت في.

ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية الاعتماد على التكتيكات الآتية:

- إتاحة الفرصة للمناقشات الجماعية والواسعة في عرض أهمية العمل الحر عبر الإنترنت، وارتباطه بالتأهيل والالتحاق بسوق العمل.
- الاستفادة من كم البيانات والمعلومات والحقائق حول متطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي من مؤهلات وبرامج ودورات للتأهيل لسوق العمل.
- الاستماع الجيد لما يبديه الشباب من آراء حول التنمية البشرية وسوق العمل، ومحاولة إقناعهم بضرورة الاستعداد، والتأهيل لسوق العمل بالاستعانة بالخبراء المتخصصين.

2- استراتيجية إعادة البناء المعرفي:

وهى استراتيجية تساعد العميل على اكتساب جوانب معرفية جديدة ترتبط بمشكلته؛ لتحل محل الأفكار الخاطئة؛ حتى يستطيع أن يوظف هذه الأفكار الجديدة كأفكار عقلانية واقعية وبناءة في ممارسته اليومية. وتستخدم هذه الاستراتيجية لإكساب الشباب جوانب معرفية جديدة ترتبط بالعمل الحر عبر الإنترنت.

ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية الاعتماد على التكتيكات الآتية:



- توضيح وتفسير ماهية العمل الحر للشباب الجامعي لجعلهم يتبنون أفكاراً جديدة عنه، ودوره في الالتحاق بسوق العمل.
- توجيه وإرشاد الشباب إلى برامج ودورات التنمية البشرية المؤهلة لسوق العمل.
- تشجيع الشباب على تنمية وتأهيل أنفسهم لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

3 – استراتيجية التمكين:

ويتم من خلالها مساعدة الأفراد والجماعات على التحكم في ظروفهم، وإنجاز أهدافهم، وزيادة قدرتهم على العمل لمساعدة أنفسهم والآخرين على تحسين نوعية الحياة من خلال اكتشاف وتحسين قدراتهم الشخصية والاجتماعية.

وفي هذه الدراسة اعتمد الباحث على التكتيكات الآتية لتحقيق هذه الاستراتيجية:

- تزويد الشباب بالمعارف والمعلومات عن سوق العمل الداخلي والخارجي ومتطلباته من المهارات؛ مما يحملهم على تأهيل أنفسهم، وثقل قدراتهم ليكونوا مؤهلين لسوق العمل الحر.
- مساعدة الشباب على اتخاذ القرار بالحصول على برامج ودورات المؤهلة لسوق العمل الحر غبر الإنترنت.

4– استراتيجية التدخل في البيئة:

استخدام المؤسسات العاملة في مجال الشباب في تنمية اتجاهات الشباب نحو العمل الحر عبر الإنترنت وتطوير وتأهيل الشباب، وحث المسئولين على تغيير السياسات والإجراءات لتوفير خدمات التطوير والتأهيل للشباب.

- حث المؤسسات والقيادات في المجتمع على مساعدة الشباب في تنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال برامج ودورات تؤهلهم للعمل الحر عبر الإنترنت.
- استخدام موارد المجتمع في التوعية بضرورة وأهمية العمل الحر عبر الإنترنت في توفير عائد مادى للشباب.



(د) أدوار الممارس العام في تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت:

وتحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي كممارس عام فيما يلى[19] :

1 – دور الممارس العام كممكن:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بالدعم والتشجيع والاقتراحات لأعضاء نظام العميل للقيام بالمهام، وحل المشاكل بسهولة ونجاح. وهو عامل يساعد العميل على التعامل مع مختلف الضغوط, وتشمل المهارات المستخدمة في دور الممكن توصيل الأمل، وإدارة المشاعر وتحديد ودعم نقاط القوة في الشخصية وتحديد سبل تحقيق الأهداف.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- دعم المشاعر الإيجابية للشباب نحو العمل الحر عبر الإنترنت .
- مساعدة الشباب على اكتشاف قدراتهم، وإمكانياتهم وكيفية استغلالها لصالح العمل عبر الإنترنت.
- مساعدة الشباب في الحصول على برامج ودورات المؤهلة للعمل الحر عبر الانترنت.

2 – دور الممارس العام كتربوي (المعلم) :

يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم المعلومات وتعليم المهارات اللازمة للعملاء. ولكى يكون الأخصائي الاجتماعي معلما فعالا، يجب أن يكون على دراية بالموضوعات التي يجرى تعليمها، وأن يكون محاوراً جيداً، ويقوم بنقل تلك المعلومات بشكل واضح.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- تزويد الشباب بالمعارف والمعلومات عن العائد والفائدة من العمل الحر عبر الإنترنت.
- العمل على تنظيم الندوات والمحاضرات والمناقشات لجماعات الشباب حول أهمية العمل الحر عبر الإنترنت.
- استثارة المجتمع وتعبئة الرأي العام؛ لتكوين رأى عام يشجع الشباب على العمل الحر عبر الإنترنت باستخدام وسائل الإعلام المحلية.

---

(19) Karen K. Kirst-Ashman , Grafton H. Hull, Jr., **Generalist Practice with Organizations and Communities, Fifth Edition**, op, 2012, p p 24 :26

3 – دور الممارس العام كمقدم للتسهيلات:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بتوجيه خبرة المجموعة, ويجمع المشاركين معاً لتعزيز عملية التغيير, وتحسين الاتصالات مما يساعد في الوصول للموارد, وربطهم مع المعلومات اللازمة.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- توضيح مصادر الخدمات المتاحة في المجتمع التي يمكن أن يستفيد منها الشباب، مثل: المراكز التدريبية والتأهيلية والتنموية لتأهيلهم للعمل الحر عبر الإنترنت.
- استثارة مؤسسات المجتمع لتقديم خدماتها للشباب في مجال العمل الحر، والتأهيل لسوق العمل.
- تقديم التسهيلات لمؤسسات المجتمع لتقديم خدماتها للشباب في مجال العمل الحر عبر الإنترنت.

4– دور الممارس العام كوسيط:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بربط أي نظام (أفراد , جماعات , منظمات , مجتمعات) مع الموارد والخدمات الاجتماعية. وقد تكون موارد مالية أو قانونية أو تربوية أو نفسيه أو ترفيهية, ويقوم الأخصائي الاجتماعي بمشاركة العميل في الحصول على الموارد اللازمة للعميل.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- إيجاد الروابط بين الشباب ومصادر الخدمات في المجتمع.
- التعبير عن وجهة نظر الشباب وتوضيح حاجاتهم ومشكلاتهم.
- التأثير على المسئولين ومتخذي القرار في المجتمع وفي المؤسسات التي تقدم الخدمات ليكونوا أكثر استجابة لاحتياجات الشباب.

5 – دور الممارس العام كمنسق:

التنسيق هو عملية تجميع عناصر مختلفة لتشكيل كل متماسك، وتشمل جلب المكونات معاً في تنظيم. ويقوم الأخصائي الاجتماعي في هذا الدور بالدعوة، وتحديد فرص التنسيق لتوفير المساعدة إلى التدخل المباشر في تطوير وتوصيل الخدمات.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- تحقيق أقصى درجة من التنسيق بين فريق العمل المتعاون مع الباحث؛ لتحقيق أهداف التدخل



المهني.

- تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات المجتمعية والمؤسسة التي يجرى فيها التدخل المهني؛ لتحقيق أهداف التدخل المهني في تنمية وعى الشباب بأهمية العمل الحر عبر الإنترنت.

6 – دور الممارس العام كمعالج:

يقوم الأخصائي الاجتماعي في هذا الدور بمساعدة نسق العميل على إحداث تغييرات في أنفسهم، أو في علاقاتهم مع الجماعات أو الناس الذين يرتبطون معهم بعلاقات مهمة.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الانترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- مساعدة الشباب على تعديل أفكارهم غير الصحيحة، وسلوكياتهم تجاه العمل الحر عبر الإنترنت.
- مساعدة الشباب على إشباع احتياجاتهم التدريبية والتنموية لتأهيلهم لسوق العمل الحر.

7 – دور الممارس العام كمطالب:

يكون الأخصائي الاجتماعي في هذا الدور نائبا عن العميل في الدفاع عن مصالحه ومناقشة قضاياه؛ لتحقيق الأهداف والجهود لضمان المنافع والفوائد للعميل بطريقه شرعية.

وفي مجال تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت يقوم الممارس العام بما يلى:

- إثارة الرأي العام لقضية العمل الحر عبر الإنترنت.
- استثارة المجتمع وقياداته لإنشاء مؤسسات تعمل على تأهيل الشباب وفق متطلبات سوق العمل الحر عبر الإنترنت.
- المطالبة بحقوق الشباب في التنمية والتدريب والتأهيل والتطوير للموائمة بين مخرجات تعليمهم ومتطلبات سوق العمل.



هـ- مهارات الممارس العام لتنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت:

تصنف كارن كريست أشمان مهارات الممارس العام في الآتي[20] :

1- مهارات المايكرو (الوحدات الصغرى) للممارسة العامة :

هي المهارات التي تستخدم للعمل مع الأفراد، وتتضمن المهارات الشخصية الأساسية بما في ذلك التواصل الجيد ومهارات إجراء المقابلات.

وفي الدراسة الحالية تستخدم هذه المهارات عند التعامل مع الشباب، وتكوين علاقات، والتواصل معهم، ومهارات إجراء المقابلات معهم.

2- مهارات الميزو (المجموعات) للممارسة العامة

هي المهارات المستخدمة للعمل مع مجموعات صغيرة، مثل: العمل مع الأسر, مجموعات الدعم , المؤتمرات والعلاج بالنسبة للشباب الذين يعانون من مشاكل سلوكية, والمشاركة في مجموعات تعليمية في المدارس.

وفي الدراسة الحالية تستخدم هذه المهارات عندما يعمل الأخصائي الاجتماعي مع جماعات الشباب، ويصمم برامج تعليمية وتربوية والقيام بمهارة المناقشة الجماعية والندوات.

3- مهارات الماكرو (الأكبر) للممارسة العامة:

هي المهارات التي تستخدم للعمل مع أنظمة كبيرة بما في ذلك المجتمعات والمنظمات والعمل مع المشاكل على المستوى الكلى.

وفي الدراسة الحالية تستخدم هذه المهارات عندما يعمل الأخصائي الاجتماعي مع منظمة المجتمع أو الجماعات؛ حيث يقوم بمهارات تنظيم المشاركة الجماهيرية والندوات والاجتماعات.

و- الأدوات التي يستخدمها الممارس العام لتنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الإنترنت:

يستخدم الأخصائي الاجتماعي في تدخله المهني مجموعة من الندوات المهنية التي تساعده في تنفيذ خطة التدخل المهني, والأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تنمية وعى الشباب بالعمل الحر عبر الانترنت هي :

[20] جمال شحاتة حبيب , مريم إبراهيم حنا , **الخدمة الاجتماعية المعاصرة** , الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ،2011 , ص 307



أولاً – الاجتماعات:

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بتنظيم اجتماعات للشباب الجامعي للتوعية بأهمية العمل الحر عبر الإنترنت، وذلك على النحو الآتي:

1- الاجتماع الأول :

الهدف من الاجتماع :

- الارتباط وتكوين علاقات مع إدارة تلك المؤسسات ومشرفي الأنشطة.

- شرح موضوع التدخل وأهدافه.

نسق الهدف : المؤسسات المعنية بالشباب

2-الاجتماع الثاني :

الهدف من الاجتماع :

- تحديد دور تلك المؤسسات والباحث بالنسبة للتدخل المهني.

- تحديد ومعرفة الدعم الذى تقدمه تلك المؤسسات لبرنامج التدخل.

نسق الهدف : المؤسسات المعنية بالشباب

3-الاجتماع الثالث :

الهدف من الاجتماع :

- التعاقد مع الشباب على خطة التدخل المهنى.

- تكوين علاقة مهنية مع الشباب.

نسق الهدف : الشباب

4-الاجتماع الرابع :

الهدف من الاجتماع :

- الحوار مع أعضاء الجماعة التجريبية حول العمل الحر عبر الإنترنت.

- معرفة آراء الجماعة التجريبية عن التنمية العمل الحر.

- تحديد خطة الأنشطة المقبلة

نسق الهدف : الشباب

5-الاجتماع الخامس :

الهدف من الاجتماع :

- زيادة معارف وإدراك الجماعة التجريبية حول دور العمل الحر عبر الإنترنت في إلحاقهم



بسوق العمل.

– زيادة معارف وإدراك الجماعة التجريبية حول أهمية تنمية وزيادة مهاراتهم وقدراتهم.

نسق الهدف : الشباب

6– الاجتماع السادس :

الهدف من الاجتماع :

– العمل مع مجتمع المنظمة لزيادة كفاءتها في مساعدة الشباب على تطوير وتنمية قدراتهم وتأهيلهم لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

نسق الهدف : المؤسسات المعنية بالشباب

7– الاجتماع السابع :

الهدف من الاجتماع :

– تتبع ما حدث من تغييرات على أعضاء الجماعة التجريبية.

ثانيا– الندوات:

حيث يقوم الإخصائي الاجتماعي بتنظيم بعض الندوات التنموية والتعليمية بمشاركة خبراء في العمل الحر عبر الإنترنت كما يلى:

1– الندوة الأولى :

موضوع الندوة : العمل الحر عبر الإنترنت

القائم بالندوة : مدرب تنمية بشرية والباحث

الهدف من الندوة :

– التعريف بالعمل الحر عبر الإنترنت.

– شرح أهداف العمل الحر عبر الإنترنت.

– أهمية العمل الحر عبر الإنترنت في توفير عائد مادى.

2– الندوة الثانية :

موضوع الندوة : متطلبات سوق العمل

القائم بالندوة : أخصائي موارد بشرية والباحث

الهدف من الندوة :

– تعريف الشباب المهارات الشخصية المطلوبة في سوق العمل الحر عبر الإنترنت.

– تعريف الشباب بالمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل الحر عبر الإنترنت.



- تعريف الشباب بالمعارف والخبرات والقدرات المطلوبة في سوق العمل الحر عبر الإنترنت.

3- الندوة الثالثة :

موضوع الندوة : أضرار عدم التأهيل لسوق العمل الحر.

القائم بالندوة : مدرب تنمية بشرية والباحث

الهدف من الندوة : تعريف الشباب بالتالي :-

- فرص العمل الحر عبر الإنترنت الموجودة ومتطلباتها المهارية وصعوبة الحصول عليها في عدم التأهيل والاستعداد لها.

- عدم التأهيل لسوق العمل الحر يؤدى إلى عدم التوافق مع متطلباته.

- عدم التأهيل لسوق العمل الحر يؤدى إلى عدم المعرفة بطرق الالتحاق بالعمل الحر عبر الإنترنت.

4- الندوة الرابعة :

موضوع الندوة : الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الحر عبر الإنترنت.

القائم بالندوة : أخصائي موارد بشرية والباحث

الهدف من الندوة :

- تعريف الشباب بالموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

- المهارات المطلوبة وفق احتياجات سوق العمل.

- الوظائف المتاحة ومتطلباتها وكيفية الاستعداد لها.

5- الندوة الخامسة :

موضوع الندوة : التنمية البشرية والتأهيل لسوق العمل.

القائم بالندوة : مدرب تنمية بشرية والباحث

الهدف من الندوة :

تعريف الشباب بدور التنمية البشرية في التالي :

- اكتساب الخبرات اللازمة في سوق العمل.

- زيادة الثقافة والمعرفة.

- طرق البحث عن عمل.

- طرق التأهيل لسوق العمل.



ثالثاً– المحاضرات:

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بتنظيم بعض المحاضرات التنموية والتعليمية بمشاركة خبراء في العمل الحر عبر الإنترنت كما يلى:

1– المحاضرة الأولى :

موضوع المحاضرة : أسس ومبادئ العمل الحر عبر الإنترنت.

القائم بالمحاضرة : أخصائي مواد بشرية والباحث

الهدف من المحاضرة :

– زيادة المعارف الخاصة بالعمل الحر عبر الإنترنت.

– تعريف الشباب بأهداف ومبادئ العمل الحر عبر الإنترنت.

– تعريف الشباب بأهمية التنمية البشرية في التأهيل لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

2– المحاضرة الثانية :

موضوع المحاضرة : برامج ودورات المؤهلة للعمل الحر عبر الإنترنت.

القائم بالمحاضرة : أخصائي مواد بشرية والباحث

الهدف من المحاضرة :

– تعريف الشباب بالبرامج والدورات المؤهلة للعمل الحر عبر الإنترنت.

– تعريف الشباب بعلاقة هذه البرامج والدورات بالتأهيل لسوق العمل.

3– المحاضرة الثالثة :

موضوع المحاضرة : مهارات سوق العمل.

القائم بالمحاضرة : مدرب تنمية بشرية والباحث

الهدف من المحاضرة :

– تعريف الشباب بالمهارات الشخصية و أنواعها.

– تعريف الشباب بالمهارات والخبرات المطلوبة لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

4– المحاضرة الرابعة :

موضوع المحاضرة : فرصة عمل.

القائم بالمحاضرة : مدرب تنمية بشرية والباحث

الهدف من المحاضرة :

– تعريف الشباب بطرق التأهيل لفرص العمل الحر.



– تعريف الشباب بطرق البحث عن عمل من خلال الإنترنت.

– مناهضة البطالة وحث الشباب على تنمية أنفسهم، وثقل قدراتهم وخبراتهم من خلال برامج ودورات التنمية البشرية المؤهلة لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

5– المحاضرة الخامسة :

موضوع المحاضرة : لا للبطالة.

القائم بالمحاضرة أخصائي مواد بشرية ومدرب تنمية بشرية والباحث

الهدف من المحاضرة :

– تعريف الشباب بفرص العمل المتوفرة بسوق العمل الداخلي والخارجي، وكيفية التأهيل لهذه الفرص واكتساب الخبرات اللازمة في سوق العمل.

– حث الشباب على تنمية أنفسهم وثقل قدراتهم وخبراتهم وفق متطلبات العمل الحر عبر الإنترنت.

رابعاً – المقابلات:

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بعقد العديد من المقابلات الفردية والجماعية كما يلى:

1– مقابلات فردية :

نسق الهدف : الشباب كنسق فردى.

الهدف من القابلات :

– التعاقد على خطة التدخل المهني.

– التعرف على رأى الشباب في العمل الحر عب الإنترنت.

– معرفة رأى الشباب في التأهيل لسوق العمل.

– تكوين وبناء علاقات مهنية.

– شرح أهمية برامج ودورات التنمية البشرية المؤهلة لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

– مساعدة الشباب على تبنى فكرة التأهيل لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

2– مقابلات جماعية :

نسق الهدف : جماعات الشباب كنسق جماعي.

الهدف من القابلات :

– الارتباط وبناء العلاقات.

– التعرف على آرائهم حول العمل الحر عبر الإنترنت.

– استبدال الأفكار الخاطئة عن العمل الحر عب الإنترنت بأفكار صحيحة.

– تطبيق القياس القبلي.



- التمهيد لإنهاء العلاقة المهنية.
- تقييم التدخل المهني وتطبيق القياس البعدي.

خامساً – المناقشات الجماعية :

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بإدارة المناقشات بين الشباب لتبادل الآراء حول العمل الحر عبر الإنترنت كما يلى:

1– المناقشة الأولى :

القائم بالمناقشة : مدرب تنمية بشرية والباحث.

الهدف من المناقشة :

- التعرف على الآراء المعارضة للعمل الحر عبر الإنترنت.
- التأكيد على أهمية برامج و دورات التنمية البشرية في التأهيل لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.

2– المناقشة الثانية :

القائم بالمناقشة : الباحث.

الهدف من المناقشة :

- استبدال الأفكار الخاطئة والمعارضة للتنمية البشرية بأخرى صحيحة.
- تدعيم العلاقات بين الباحث وأعضاء الجماعة التجريبية.

3– المناقشة الثالثة :

القائم بالمناقشة : أخصائي موارد بشرية والباحث.

الهدف من المناقشة :

- المناقشة حول واقع سوق العمل الداخلي والخارجي ومتطلباته.

4– المناقشة الرابعة :

القائم بالمناقشة : الباحث.

الهدف من المناقشة :

- حث ومساعدة أعضاء الجماعة التجريبية على البدء في تأهيل أنفسهم للعمل الحر عبر الإنترنت.
- مناقشة المشكلات المترتبة على عدم التأهيل لسوق العمل الحر عبر الإنترنت.



سادساً – الحفلات :

حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بعقد حفلتين كما يلى:

1–الحفلة الأولى :

الهدف من الحفلة :

– توطيد العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة التجريبية وبعضهم ، وبينهم وبين الباحث.

2–الحفلة الثانية :

الهدف من الحفلة :

– الترفيه عن أعضاء الجماعة التجريبية.

– ختام أنشطة التدخل المهني.

مراجع الدراسة:

أولا– المراجع العربية:

- **الكتب** :

1– أنوار حافظ عبد الحليم : **مشاكل البطالة والإدمان**, مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , 2008.

2– السيد حنفي عوض: **الحركات النسائية العمالية وتحديات سوق العمل: دراسات في علم الاجتماع النسوي** , نور الإيمان ,القاهرة , ط1 , 2001.

3– المنتدى الاقتصادي العالمي: التصدي لتحدى100 مليون شاب عربي ، وجهات نظر حول تشغيل الشباب في العالم العربي في العام 2012، 2012.

4– عبير أمين وعبد الباسط عبد المعطى : **تزيف وعى الشباب بين العولمة والدعاة الجدد** , الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ,2006.

5– جمال شحاتة حبيب, مريم إبراهيم حنا , **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**, الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ،2011 .

6– حسين حسن سليمان, **الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة**, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , بيروت , لبنان , ط1 , 2005.

- **المعاجم والقواميس:**

7– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية**



ونفسية وإعلامية) , الدار الثقافية للنشر, القاهرة , 2004 , ص509 .

8- **المعجـــم الفلســـفي**, مجمـــع اللغـــة العربيـــة جمهوريـــة مصـــر العربيـــة, الهيئـــة العامـــة لشـــئون المطـــابع الأميرية , القاهرة , 1983.

- **الرسائل** :

9- أميرة محمد حشمت عطية محمد : **الخصخصة في التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل دراسة ميدانية مقارنة**, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة عين شمس, كلية الآداب , 2011

10- عماد جمعة عبد اللطيف فرج : **الاتجاه المعرفي السلوكي في خدمة الجماعة وتنمية اتجاهات خريجي الجامعات نحو العمل الحر**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الفيوم, كلية الخدمة الاجتماعية , 2006

11- لمياء جلال الدين محمد فراج : **تقويم برامج التنمية البشرية في الجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم**, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة الفيوم, كلية الخدمة الاجتماعية, 2003 .

- **المؤتمرات العلمية:**

12- منى عطية خزام خليل: **تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية**، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرين، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية ، 9-10 مارس 2011.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

13- Hokayem, Charles: **Essays on human capital, health capital, and the labor market University of Kentucky**, UMI Dissertations Ph.D Publishing, 2010.

14- Kyeyune, Catherine , **Towards the development of a cultural competence framework for human resource development professionals in international business:A study of Best Practice Learning and Diversity companies** , Ph.DSouthern IllinoisUniversity at **C**arbondale, UMI Dissertations Publishing, 2012.

15- Alison Spence: **Labour market , Edition No: Social Trends 41 , Office for National Statistics** , Kew, London , 2011.

16- Karen K. Kirst-Ashman and Grafton H. Hull, Jr : **Understanding Generalist**

Practice, Library of Congress , USA , Fifth Edition , 2009.

17- Karen K. Kirst-Ashman Grafton H. Hull, Jr: **Generalist Practice with Organizations and Communities,** Library of Congress , USA, Fifth Edition, , 2012



دليل النشر

بسم الله الرحمن الرحيم

تعتمد مجموعة مجلات_ **المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات (معتمد)** أعلى المعايير الدولية التي من شأنها رفع مستوى الأبحاث إلى مستوى العالمية، وتضيف للبحث في حال التزام الباحث بها ترقية حقيقة لمستوى بحثه، وكذلك تعزز من خبرته في مجال **النشر العلمي**؛ إن جملة المواصفات الواردة في هذا الدليل التوجيهي؛ تضفي على أبحاثنا شكلاً علمياً يعزز من مضمونها ويخرجه إلى القارئ بصيغة تتناسب مع تطور **ضوابط النشر العلمي** ومعارفه، مما يحقق مواكبة فاعلة لمستجدات النشر المعرفي.

تعليمات للباحثين:

1- ترسل نسختين من البحث **لقسم النشر على الإيميل: (**publisher@siats.co.uk**)** تحت برنامج Microsoft Word واحدة بصيغة (Word) ، وأخرى بصيغة (PDF).

2- يُكتب البحث بواسطة الحاسوب (الكمبيوتر) بمسافات (**واحد ونصف**) بين الأسطر شريطة ألا يقل عدد الكلمات عن **4000** و لايزيد **عن5000** كلمة، حجم الخط 16 ,للغة العربية **(Traditional Arabic)** و **12** للغة الإنجليزية **(Time New Roman)**، بما في ذلك الجداول والصور والرسومات , ويستثنى من هذا العدد الملاحق والاستبانات.

3- واجهة البحث: يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية، وأسفل منه تكتب أسماء الباحثين كاملة باللغتين العربية والإنجليزية، كما تذكر عناوين وظائفهم الحالية ورتبهم العلمية، وسنة النشر بالهجري والميلادي.

4- العناوين الرئيسية والفرعية: تستخدم داخل البحث لتقسيم أجزاء البحث حسب أهميتها، وبتسلسل منطقي، وتشمل العناوين الرئيسية: ملخص البحث وتحته الكلمات المفتاحية، (**ABSTRAC** وتحته **KEYWORDS**)، المقدمة، البحث وإجراءاته، النتائج، المصادر والمراجع.

5- يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، على ألا تزيد كلمات الملخص على **(150)** كلمة، وتكتب بعد الملخص الكلمات المفتاحية **KEYWORDS** على ألا تزيد على **(5) كلمات**، مع ملاحظة اشتمال الملخص على أركانه الأربعة: المشكلة والأهداف والمنهج والنتائج.

6- يقسم البحث إلى مباحث ومطالب تُكتب وسط الصفحة بخط سميك.

7- تطبع الجداول والأشكال داخل المتن و ترقم حسب ورودها في البحث، ويكون لكل منها عنوان خاص، ويشار إلى كل منها بالتسلسل، وتستخدم الأرقام العربية (1, 2,3...) في كل أجزاء البحث.

8- كل بحث يجب أن يشمل على مانسبته 20 % من المراجع الأجنبية ويستثنى من ذلك أبحاث الشريعة واللغة العربية.

9- مدة تعديل البحوث: يعطى الباحث مدة أقصاها **3 أشهر** لإجراء التعديلات على بحثه إن وجدت، وللمجلة الحق بعد ذلك في رفض البحث رفضا نهائيا حال تجاوز الباحث المدة المحددة للتعديل.

10- يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التقويم في حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم متابعة إجراءات النشر.

11- لا تجيز المجلة سحب الأبحاث بعد قبولها للنشر بأي حال من الأحوال ومهما كانت الأسباب.

12- **(التوثيق) قائمة المراجع:**

- تهمش المراجع في المتن باستخدام الأرقام المتسلسلة، وتبين بإيجاز في قائمة بآخر البحث بحسب تسلسلها في المتن؛ على أن توضع قبل قائمة المصادر والمراجع.
- وكيفية هذا الإجراء: أن يقوم الباحث بوضع حاشية سفلية بطريقة إلكترونية لكل صفحة كما هو معهود، ثم بعد أن ينتهي الباحث من بحثه كاملا يقوم بنقل هذه الحواشي مرة واحدة إلى نهاية البحث عن طريق اتباع طريقة ذلك من خلال هذا الفيديو التوضيحي (*تعلم وورد: نقل الحواشي السفلية الى آخر صفحة دفعة واحدة*)

t=87s&v=al_g_hAweCU?https://www.youtube.com/watch

https://youtu.be/al_g_hAweCU

للإشارة إلى المرجع في الموضع الأول، هكذا:

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (2007). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام محمد. بيروت: دار الكتب العلمية. ط: 2. ج: 2، ص: 145.

وفي المواضع الأخرى له يشار إليه، هكذا:

ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. مرجع سابق، ج: 3، ص: 150.

- توثق **المصادر والمراجع** في قائمة واحدة في نهاية البحث، وترتب هجائياً حسب الاسم الأخير للمؤلف، وذلك باتباع الطريقة التالية:

الكتاب لمؤلف واحد:

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (2007). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام محمد. بيروت: دار الكتب العلمية. ط: 2.

للمؤلف أكثر من كتاب

ابن خالويه، الحسين بن أحمد الهمذاني. (1979). الحجة في القراءات السبع. بيروت: دار الشروق.

ـــــــ. (1992). إعراب القراءات السبع وعللها. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الكتاب لمؤلفَين اثنين:

البغا، مصطفى ديب. مستوى، محي الدين. (1996). الواضح في علوم القرآن. دمشق: دار العلوم الإنسانية.

الكتاب لثلاث مؤلفين أو أكثر:

محمد كامل حسن وآخرون. (2005). التجديد. كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية.

المقالة في مجلة علمية:

راضي، فوقية محمد. (2002). "أثر سوء المعاملة وإهمال الوالدين على الذكاء". المجلة المصرية للدراسات النفسية. المجلد: 12. العدد: 36. ص 27-36.

المقالة في مؤتمر:

عبد الجليل، محمد فتحي محمد. (2018). "أثر المرأة في الدعوة والتربية في ضوء القرآن الكريم". المؤتمر الدولي للقرآن الكريم في المجتمع المعاصر. ماليزيا: جامعة السلطان زين العابدين.

الرسالة العلمية:

عبد الجليل، محمد فتحي محمد. (2016). "منهج ابن زنجلة في توجيه القراءات في كتابه حجة القراءات". رسالة دكتوراه، جامعة السلطان زين العابدين.

المؤلفات المترجمة:

القاضي، عبد الفتاح. (د. ت). تاريخ المصحف. (تر: إسماعيل محمد حسن). ترنجانو: المؤسسة الدينية.

13- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى إدارة معتمد

14- لهيئة التحرير الحق بإجراء أي تعديلات من حيث نوع الحروف ونمط الكتابة، وبناء الجملة لغوياً بما يتناسب مع نموذج المجلة المعتمد لدينا.

15- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها في عدم إبداء الأسباب.

16- يمكن للباحث الحصول على بحثه المنشور والعدد الذي نشر فيه بحثه من موقع المجلة إلكترونياً

ملاحظة: عزيزي الباحث إن هذه المواصفات مأخوذة عن لوائح دولية مُعتمدة، وهي تعزز من مستوى بحثك من حيث الشكل الذي لا يقل أهمية عن المضمون، وإن أية مخالفة لها ستكلفك تأخيراً إضافياً يمكن تجنبه في حال الالتزام بها.

آليات النشر والإحالة:

بعد تسلم إدارة المجلة نسخة البحث من الباحث، تقوم بإحالتها إلى المحكمين، وتلتزم بمدة لا تزيد عن **30** يوماً لتزويد الباحث بتقرير عن بحثه يتضمن الملاحظات، بعدها يمهل البحث مدة لا تزيد عن **90 يوماً (3 أشهر)** للأخذ بالملاحظات .

ينشر البحث بعد أول أو ثاني عدد يعقب تاريخ إصدار خطاب قبوله للنشر على الأكثر، حسب أولوية الدور وزخم الأبحاث المُحالة للنشر.

Content